ظَاهِرَةُ التَّوْكِيدِ فِى النَّحْوِ الْعَرَبِىِّ

تأليف
الدكتور / المتولى على المتولى الأشرم
أستاذ اللغويات المساعد
فى جامعة الأزهر

مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية
٤٧٨٣/ ٢٠٠٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ؛ سيدنا محمد ؛ وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ..

فإن **التوكيد** من الظواهر النحوية التى نالت نصيبا موفورًا من دراسة النحويين ؛ فضلا عن معالجة البلاغيين لهذه الظاهرة ، وقد ورد حديث المصنفين من علماء النحو عن **التوكيد** متناثرًا ومتداخلاً فى ثنايا بعض أبواب هذا العلم ، فقد درس موزعًا ومفرقًا فى عدد من الأبواب النحوية ، ومن ثم تنوعت **طرق التوكيد** واختلفت **أنماطه** ، وقد أفضى ذلك إلى **تعدد أحكامه** ؛ **وتنوع خصائصه** ؛ **ودلالاته**، وهذه أمور جديرة بأن تستقل بها دراسة نحوية، وقد كلفت بتصنيف هذه الدراسة ، والعزم معقود على أن يقوم البحث فيها على استقصاء أحوال **التوكيد** من حيث

حقيقته ؛ وتجميع طرقه وأساليبه المتناثرة فى أبواب النحو التى ضمنت دراسته ؛ والإلمام بأحكامه وخصائصه فى ضوء ما قعده النحويون فى ذلك .

والدراسة فى هذا البحث تتشكل من **تمهيد ؛ وثلاثة مباحث .**

* **فالتمهيد** يلى هذه المقدمة ، وسيتناول فـــى خلالـــه **التعريـــف بالتوكيد ؛ والإلمام بطرقه وأنماط أساليبه .**

* أما المباحث فهى منبثقة عما يستنبط مما يذكر فى التمهيد .

وأسأل الله – عز وجل – أن يلهمنى الإخلاص فى الفكر والعمل، وأستمد منه العون والتوفيق والرشاد .

وَمَا تَوْفِيقِى إلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوكَّلْتُ وَإلَيْهِ أُنِيبُ

* * * * * * *

التمهيـــد

التوكيد – بالواو – مصدر : " **وَكَّدَ يُوَكِّدُ** " ، ويقال فيه – أيضا : **التأكيد** – بالهمزة – ؛ وهو مصدر : " **أَكَّدَ يُؤَكِّدُ** " ، وهما لغتان ؛ إذ إن أحد اللفظين لم يكن أصلا للآخر [١]، وذهب الزجاج إلى أن " **الهمزة** " فى لفظ " **التأكيد** " بدل من "**الواو**" فى لفظ " **التوكيد**"؛ ومن ثم فهو أصل للفظ الآخر [٢]، وتبعه فى ذلك الزمخشرى[٣]؛ ومكى بن أبى طالب[٤]، والراجح كون " الهمزة " غير مبدلة من " **الواو** " ؛ لأن لفظى " **التوكيد** " و" **التأكيد** " لم ينفرد أحدهما بتصرف فيجعل أصلا للآخر ، وإنما يتصرفان تصرفا واحدا ؛ إذ يقال : " **أَكَّدَ يُؤَكِّدُ تَأْكِيدًا** " و: " **وَكَّدَ يُوَكِّدُ تَوْكِيدًا** " [٥]؛ فضلا عن أن الاستعمالين فى

---

[١] انظر – فى ذلك – : شرح جمل الزجاجى ؛ لابن خروف ٣٣٣/١ ، تحقيق الدكتورة/ سلوى محمد عمر عرب ؛ وشرح المفصل ؛ لابن يعيش ٣٩/٣ ، طبعة/ عالم الكتب ؛ ولسان العرب ١٠٠/١ –و– ٤٩٠٥/٦ ، طبعة/ دار المعارف بمصر؛ والدر المصون ٣٥٥/٤ ، تحقيق الشيخ/ على محمد معوض ، وآخرين ؛ وشرح التصريح ١٢٠/٢ ، طبعة/ عيسى الحلبى ، وهمع الهوامع ١٣٦/٣ ، تحقيق/ أحمد شمس الدين .

[٢] انظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٧/٣ ، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبى .

[٣] انظر الكشاف ٦٣٠/٢ ، نشر دار الريان بالقاهرة .

[٤] انظر مشكل إعراب القرآن ؛ لمكى ٤٢٤/١ ، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن.

[٥] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٣ ؛ وشرح التصريح ١٢٠/٢ .

المادتين متساويان ؛ فليس ادعاء كون أحدهما أصلا أولى من الآخر [١]؛ إلا أن لفظ **التوكيد** أفصح من لفظ **التأكيد** [٢]، ولهذا شاع عند النحويين استعمال لفظ "**التوكيد**" - بالواو -[٣]، وهو - في اللغة - يعنى به **إِحْكَامُ الشَّيْءِ وَتَوْثِيقُهُ** ؛ أَوْ شَدُّهُ ؛ وكذا **التَّأْكِيدُ** [٤].

واصطلح النحويون على أن **التَّوْكِيدَ** - أو **التَّأْكِيدَ** - هو **لفظ يراد به تحقيق المعنى وتمكينه فى نفس السامع ؛ وإزالة الشَّكِّ أو اللَّبْسِ عَنِ الْحَدِيثِ ؛ أو الْمُحَدَّثِ عَنْهُ** [٥].

* يستنبط من ذلك أن **التوكيد** فى النحو العربى يرد على ضربين:

(أحدهما) : ما يراد به إزالة الشَّكِّ أو اللَّبْسِ عَنِ الْحَدِيثِ .

(الآخر) : ما يراد به إزالة الشَّكِّ أو اللَّبْسِ عَنِ الْمُحَدَّثِ عَنْهُ.

---

[١] انظر الدر المصون ٣٥٥/٤ .

[٢] انظر : الصحاح ؛ للجوهرى ٥٥٣/٢ ، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار ؛ والقاموس المحيط ٣٤٤/١ ، طبعة/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ؛ واللسان ٤٩٠٥/٦ .

[٣] انظر شرح التصريح ١٢٠/٢ .

[٤] انظر : لسان العرب ٤٩٠٥/٦ ، والقاموس ٣٤٤/١ .

[٥] انظر : الفصول الخمسون ؛ لابن معط : ص٢٣٥ ، تحقيق/ محمود محمد الطناحى؛ وشرح الجمل الكبير ؛ لابن عصفور ٢٦٢/١ ، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح ؛ والمقرب ؛ لابن عصفور : ص٣١٦ ، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود؛ والشيخ/ على محمد معوض .

* **فالتوكيد الذى يراد به إزالة الشَّكِّ ؛ أو اللَّبْسِ عَنِ الْحَدِيثِ** لا خلاف في أنه يتمثل في : " **التأكيد بالمصدر** " ؛ أى : المفعول المطلق الْمُؤَكِّدُ لعَامِلِهِ ؛ و " **الحال الْمُؤَكِّدَة لعاملها ؛ أو لصاحبها؛ والْمُؤَكِّدَة لمضمون الجملة الاسمية** " ؛ و " **النعت الذى يؤتى به لغرض التَّأْكِيد** " ؛ و" **التَّأْكِيد بـ** " **إِنَّ** " و " **أَنَّ** " – المشددتين – و " **إِنْ** " و " **أَنْ** " – المخففتين – و " **لاَم القَسَم** " و " **لاَم الابْتِدَاء** " ؛ وهى حروف يؤتى بها لتوكيد النسبة بين ركنى الجملة الاسمية ، وكذا " **التَّأْكِيد بالقسم** " ؛ و " **التَّأْكِيد** بـ " **نون التوكيد** " ؛ ثقيلة كانت أو خفيفة [١].

هذه هى أبرز طرق **التَّوْكِيدِ وأساليبه** التى يؤكد بها لإزالة الشَّكِّ أو اللَّبْسِ عن الحديث؛ وأضاف بعض النحويين طرقا أخرى – على ما سيأتى –.

وهذا الضرب من **التَّوْكِيدِ** له مراتب ؛ بعضها فوق بعض بحسب الحاجة، وهى ما تعرف عند البلاغيين بـ " **أَضْرُبِ الْخَبَرِ** " ، وذلك أنه إذا أريد تبيين المعنى وثبوته أُكِّدَ بـ " **إِنَّ** " وحدها ؛ نحو : " إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ ، وقد يراد الزيادة فى تحقيق الإخبار وثبوت المعنى ؛ فحينئذ يُؤَكَّدُ بـ " إِنَّ " و " **اللَّام** " ؛ فيقال : " إِنَّ زَيْدًا لَعَالِمٌ ، وقد يزاد على ذلك ، وحينئذ يُؤَكَّدُ بـ " **الْقَسَمِ** " – و– " **إِنَّ** " ؛ فيقال :" وَاللهِ إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ " ، فإذا بولغ فى توثيق

---

[١] انظر – فى ذلك – : المفصل ؛ للزمخشرى : ص٣٣٠ ، طبعة/ دار الجيل ؛ وصبح الأعشى ؛ للقلقشندى ١/١٨٤ ، طبعة سنة ١٩٦٣م بالقاهرة .

ذلك أُكِّدَ بـ " **القَسَمِ** " – و– " **إنَّ** " – و– " **اللام** " ؛ فيقال : " وَاللهِ إنَّ زَيْدًا لَعَالِمٌ " [١] .

وتجدر الإشارة إلى أن النفى قد يُؤَكَّدُ بهذا الضرب من **التَّوْكِيدِ** ؛ إلا أن الإثبات أكثر توكيدا به ؛ لأنه الأصل ؛ فضلا عن أن جنس الإثبات أشرف ؛ والغلط فيه أغلظ ؛ والعمل به أكثر [٢] ؛ **وتأكيد النفى** يكون – غالبا – بحرف من حروف الصلة التى تزاد لضرب من التَّوْكِيدِ[٣]؛ كـ " **البَاءِ** " فى قول الله – تعالى –: "**وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ** " [٤] ؛ و" **مِنْ** " فى قوله – عز وجل –: " **وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إلاَّ يَعْلَمُهَا** " [٥] .

* **أما التَّوْكِيدُ الذى يراد به إزالة الشَّكِّ ؛ أو اللَّبْسِ عَنِ المُحَدَّثِ عَنْهُ** فإنه يتمثل فى **التوكيد الذى هو نوع من التوابع** ، والمشهور أنه قسمان: " **تَوْكِيدٌ لَفْظِيٌّ** " – و– "**تَوْكِيدٌ مَعْنَوِيٌّ** " ؛ وكل من القسمين له أحكام وخصائص يستقصى الحديث عنها – إن شاء الله تعالى – .

---

[١] انظر : صبح الأعشى ١٨٤/١ ؛ وشرح اللؤلؤة فى علم العربية ؛ للسرمرى : ص٣١٧ ، ٣١٨ ، تحقيق/ أمين عبد الله سالم .

[٢] انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ؛ لعبد القاهر الجرجانى ١١٠٥/٢ ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان .

[٣] انظر : شرح المفصل ؛ لابن يعيش ٣١٨/٨ .

[٤] سورة البقرة : من الآية ٨ .

[٥] سورة لأنعام : من الآية ٥٩ .

* **وحاصل القول** – فى ذلك – أن **التَّوْكِيدَ** فى النحو العربى يتأتى بطرق متعددة ، وذلك لتنوع ما يدخله التوكيد من كلام العـــرب ؛ سواء أكان **حَدِيثًا** أم **مُحَدَّثًا عَنْهُ** ؛ إذ إن المراد توكيده قد يكـــون كلمة مركبة تركيبا إسناديا فى جملة اسمية ؛ أو جملة فعلية ، وقد يكون جملة أسمية ؛ يراد توكيد الإسناد فيها ؛ أو تأكيد مضمونها؛ أو تأكيد المعنى فيها بحرف زائد ، وقد يكون جملة فعلية ؛ يـــراد توكيد النسبة فيها؛ أو تأكيد المعنى المراد منها بحـــرف زائـــد ، ومن ثم تنوعت أنماط **أساليب التوكيد** التى قَعَّدَهَا النحويُّون .

* **هذا : والْكَلِمَةُ الَّتِي يُؤَكَّدُ بِهَا** يجرى عليها الإعراب إما **علـــى سبيل الابْتِدَاعِ**؛ أى : الاستقلال؛ وذلك بأن يلى المعمول العامل ؛ بحيث لا يتراخى المعمول عن العامل، وإما أن يكـــون إعرابـــه **على سبيل الْإِتْبَاعِ** ، وذلك بأن يكون المعمول تابعا فى إعرابـــه لمتبوع له ، ولا يعمل فيه العامل إلا بعد إعماله فى ذلك المتبوع؛ وبواسطته – على الأرجـــح [١]–؛ إذ إن العوامـــل إذا اســـتوفت معمولاتها فلا سبيل إلى غيرها إلا **بالتبعية** [٢].

وقد اصْطُلِحَ على أن ما يجرى عليه الإعراب **على سبيل الإِتْبَاعِ** – أو **بِالتَّبَعِيَّةِ** – يعرف بـــ " **التَّابِعِ** "، وذلك لأنه **ثَـــانٍ لمعـــرب قبله؛ مُسَاوٍ له فى الإعراب** – لفظا ؛ أو تقـــديرا ؛ أو مَحَـــلاًّ– ؛

---

(١) انظر المستوفى فى النحو ؛ لعلى بن مسعود الفرحـــان ٩٦/١ ، ٩٨ – و – ٣/٢ ، تحقيق الدكتور/ محمد بدوى المختون .

(٢) انظر شرح شذور الذهب ، لابن هشام : ص٤٥٦ ، تحقيق/ الفاخورى .

بمشاركته له فى العامل ، فهو فرع فى استحقاق الإعراب؛ إذ إنه لم يكن المقصود بالنسبة، وإنما هو من لــوازم المتبــوع ، لأنــه كَالتَّتِمَّةِ له [١] .

والمشهور أن **جملة التوابع خمسة** ؛ هى : **النعت** ؛ **والتوكيـد** ؛ **وعطف البيان** ؛ **وعطف النسق** ؛ **والبدل** [٢] .

ولما كان **التَّوْكِيد** هو محل البحث فإنه سيقتصر على استقصـاء الحديث عنه مع الاستطراد إلى ما تقتضيه دراسته من التفصـيل والإيضاح؛ بحيث تستوفى أحكامه؛ وتستخلص خصائصه المميزة له؛ إذ إنه هو المبوب له فى المصنفات النحوية .

☐ **فالتَّوْكِيدُ** التابع يراد به **الْمُؤَكِّدُ** – بكسـر الكـاف – ؛ فهـو **مصدر** بمعنى **اسم الفاعل** ، إذن هو من إطلاق **المصدر** مرادا به **اسم الفاعل** على سبيل **المجاز المرسل** ؛ من قبـل أنـه تـابع ، والـذى مـن التوابـع هـو **الْمُؤَكِّـدُ** ؛ أى : **اسـم الفاعـل**؛

---

(١) انظر شرح المفصل ؛ لابن يعيش ٣٨/٣ .

(٢) انظر – فى ذلك – : الأصول فى النحو ؛ لابن السراج ١٩/٢ ، تحقيق الـدكتور/ عبد الحسين الفتلى ؛ واللمع فى العربية ؛ لابن جنى : ص١٦٦ ، تحقيق الدكتور/ حسين محمد محمد شرف ؛ وشرح المقدمة النحوية ؛ لابـن بابشـاذ :ص٣٧٤ ، تحقيق الدكتور/ محمد أبو الفتوح شريف ؛ وشرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢٨٦/٣ ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد ؛ والدكتور/ محمد بدوى المختون ؛ وارتشاف الضرب ٥٧٩/٢ ، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس ؛ وأوضح المسـالك ؛ لابن هشام ٢٩٩/٣ ، تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد ؛ وشـرح المفصـل لابن يعيش ٣٨/٣ ، ٣٩ ؛ والهمع ١١٣/٣ .

لا المعنى المصدرى[1]، وبهذا الاعتبار حَدَّهُ بعض النحويين، منهم ابن الحاجب ؛ حيث حَدَّهُ بأنه **تابع يُقَرِّرُ أمر المتبوع فى النِّسبة والشُّمول** [2]، ومنهم ابن مالك – أيضا –؛ إذ عَرَّفَهُ بأنه **تابع يَعْتَضِدُ به كون المتبوع على ظاهره**؛ أى : يُقْصَدُ به حمل المتبوع على ظاهره[3].

وبعضهم حَدَّهُ **بالمعنى المصدرى** ؛ إذ قيل – فى تعريفه –: **هُوَ تَكْرِيرُ لَفْظٍ ؛ أَوْ مَعْنًى ؛ وإِثْبَاتُ مَعْنًى فِى النَّفْسِ ؛ وَرَفْعُ مَجَازٍ مُحْتَمَلٍ** [4] .

وقيل – أيضا –: **هو تَمْكِينُ المعنى فى النفس بِإِعَادَةِ لَفْظٍ ؛ أَوْ مَعْنَى اللَّفْظِ** [5] .

* يستنبط من ذلك أن **ضابط التوكيد** التابع يمكن أن يراعى فيه **معناه المصدرى** ؛ كما يراعى فيه **كونه بمعنى اسم الفاعل** ؛ أى: مرادا به **الْمُؤَكِّد** ؛ لأن الغرض من هذا الضرب من **التَّوْكِيدِ**

---

(١) انظر : شرح المقدمة النحوية : ص٣٧٤ ؛ وحاشية يس على شرح قطر الندى ؛ للفاكهى ٢٢١/٢، طبعة/ مصطفى الحلبى ، وشرح الحدود النحوية ؛ للفاكهى : ص١٨١ ؛ تحقيق الدكتور/ محمد الطيب الإبراهيم ؛ والكواكب الدرية ؛ شرح متممة الأجرومية ؛ للشيخ محمد الأهدل ٥٥٨/٢ ، نشر/ دار الفكر .

(٢) انظر شرح كافية ابن الحاجب ؛ للرضى ٣٧٧/٢ ، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١١٦٩/٣، ١١٧٠ ، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم هريدى.

(٤) انظر شرح جمل الزجاجى ؛ لابن خروف ٣٣٣/١ .

(٥) انظر شرح المقدمة النحوية ؛ لابن بابشاذ : ص٣٧٤ .

يجرى عليه فى المعنيين ؛ إذ الغرض منه يتمثل فى تمكين معنى الكلام وتحقيقه فى نفس المخاطب ؛ وإزالة ما قد يتوهم من اللَّبْسِ ؛ أو الغلط ؛ أو النسيان؛ أو الغفلة ؛ ورفع المجاز الذى يحتمله الكلام ؛ إذ المجاز فى كلام العرب كثير شائع ، فقد يعبرون عن الشئ ويريدون به غيره مجازا، وذلك كأن يقال : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " ؛ والمراد المرور بمنزله ؛ أو بمحل عمله ، وقد يذكر العلم ويراد به الخاص ؛ كما فى قول الله – تعالى –: " فَنَادَتْهُ الْمَلاَئِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّى فِى الْمِحْرَابِ " (١) ؛ حيث أسند الفعل " نادى " إلى " الْمَلاَئِكَة " فى حين أن الذى نادى زكريا – عليه السلام – هو جِبْرِيلُ وحده ، فذكر العام وأريد الخاص مجازا ؛ لوجود علاقة بينهما ، ومنه قوله – تعالى –: " الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ " (٢) ؛ إذ إن المراد بـ " النَّاسِ " وهو لفظ يدل على العموم: بَعْضُهُمْ .

فإذا أكدت الأسماء المذكورة ونحوها بما يناسبها من ألفاظ التوكيد التى وضعها العرب لذلك تقرر الكلام على الحقيقة ؛ وزال التجوز فيه (٣) ، ومن ثم قسم جمهور النحويين هذا الضرب من

---

(١) سورة آل عمران : من الآية ٣٩ .

(٢) سورة آل عمران : من الآية ١٧٣ .

(٣) انظر – فى ذلك – شرح عيون الإعراب ؛ للمجاشعى : ص٢١١ ، تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح سليم ؛ وأسرار العربية ؛ للأنبارى :ص١٥١ ، ١٥٢ ، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين ؛ واللباب فى علل البناء والإعراب ، للعكبرى ٣٩٤/١ ، تحقيق/ غازى مختار طليمات ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٧٧/٢ ، ٣٧٨ .

التوكيد قسمين : " تَوْكِيدٌ لَفْظِيٌّ " ؛ و" تَوْكِيدٌ مَعْنَوِيٌّ " .

وبناء على ذلك فإن مباحث هذه الدراسة تتشـــكل علـــى النحـــو التالى:

* المبحث الأول : التَّوْكِيدُ اللَّفْظُّى ؛ وَأَحْكَامُهُ .

* المبحث الثانى : التَّوْكِيدُ الْمَعْنَوِىُّ الَّذِى يُرَادُ بِه إِزَالَةُ اللَّـــبْسِ عَنِ الْمُحَدَّثِ عَنْهُ ؛ وَخَصَائِصُهُ .

* المبحث الثالث : التَّوْكِيدُ الْمَعْنَوِىُّ الَّذِى يُزَالُ بِهِ الشَّـــكُّ عَـــنِ الْحَدِيثِ؛ وَأَنْوَاعُهُ ؛ وَأَسَالِيبُهُ .

وَاللهُ – تَعَالَى – مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ ؛ وَهُوَ حَسْبِى وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

* * * * *

(المبحث الأول)

التوكيد اللفظى ؛ وأحكامه

يؤتى **بالتوكيد اللفظى** لتقوية الكلام وتثبيته وتحقيق معناه ؛ وتمكينه فى نفس السامع ؛ ودفع غفلته ؛ ورفع ظنه بالمتكلم الغلط؛ أو النسيان .

وهو تابع يقرر أمر المتبوع – أى : اللفظ الأول – بإعادة لفظه بعينه – أى : بنصه –؛ أو بموافقه معنى ؛ لتقويته [١] .

من هذا نقف على أن **التوكيد اللفظى نوعان** :

(النوع الأول) : ما يقرر أمر المتبوع بإعادة لفظه بعينه ، وهذا النوع يجرى فى **الاسم** ؛ **معرفة** كان أو **نكرة** ؛ وفى **الفعل**؛ وفى **الحرف**؛ وفى **المركب** ؛ **جملة** كان أو **غير جملة** [٢] .

فالتوكيد بتكرار الاسم المعرفة كما فى قول الشاعر :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ   كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ [٣]

إذ إن لفظ " **أَخَاكَ** " مُعَرَّفٌ بالإضافة ، ولفظ " **أَخَاكَ** " الثانى توكيد للأول . ومنه **توكيد الضمير المنفصل** فى قول الإمام

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٣ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/٣ ؛ والارتشاف ٦١٦/٢ ، ٦١٧ ؛ والهمع ١٤٣/٣ .

(٢) انظر المصادر السابقة ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٨٣/٢ .

(٣) هذا بيت من ابحر الطويل ؛ وهو لمسكين الدارمى فى ديوانه : ص٢٩ ؛ والأغانى ١٧١/٢٠ ، ١٧٣ ؛ وخزانة الأدب ٦٥/٣ ، ٦٧ . والدرر اللوامع ٣٦٩/١ ، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل .

على بن أبى طالب – رضى الله عنه (١)

تَيمَّمْتُ هَمْدَانَ الَّذِينَ هُمُ هُمُ إِذا نَابَ أَمْرٌ جُنَّتِى وحُسَامِى (٢)

فالضمير " هُمْ " الثانى توكيد لفظى للأول .

والتوكيد بإعادة الاسم النكرة بنصه كما فى قول النبى – صلى الله عليه وسلم –: "**أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ وَلِىٍّ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ**"(٣)؛ حيث كرر الاسم النكرة ؛ وهو لفظ : " **بَاطِل** " ثلاث مرات ، وكل من اللفظين : الثانى والثالث توكيد لفظى للأول ، وفى ذلك إشعار بأن **التوكيد اللفظى** قد يكون بتكرار اللفظ ثلاث مرات ؛ إلا أن الأكثر أن يكون بتكرار اللفظ مرتين ، ولا يزيد التكرار على ثلاث مرات (٤) ، ومنه تكرار "**حَبَّذَا**" فى قول الشاعر :

أَلاَ حَبَّذَا حَبَّذَا حَبَّذَا حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الأَذَى (٥)

وتجدر الإشارة إلى أن من النحويين من قضى بأن " **دَكًّا دَكًّا** "

---

(١) انظر ديوان الإمام على : ص١٧٣ ، طبعة/ دار الكتب العلمية .

(٢) هذا البيت من البحر الطويل ، والشاهد فيه توكيد المعرفة توكيدًا لفظيًا .

(٣) انظر : سنن الدارمى ١٣٧/٢ ؛ وفتح البارى ١٩١/٩ ؛ ومسند الإمام أحمد بن حنبل ٦٦/٦ ، ١٦٦ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٦١٦/٢ ؛ وشرح التصريح ١٢٧/٢ .

(٥) هذا بيت من البحر المتقارب ، وهو لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه : ص١١٨ ؛ والكامل ؛ للمبرد ٧٠/٤ ، والشاهد فيه مجىء التوكيد اللفظى بتكرار اللفظ ثلاث مرات ، وهو شاهد – أيضا – على توكيد الجملة توكيدًا لفظيًا ؛ على القول بأن " حبَّ " فعل ؛ و " ذا " فاعل .

و" **صَفًّا صَفًّا** " فى قول الله – تعالى –:"**كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا** "[١] من قبيل **التوكيد اللفظى** بتكرار **الاسم النكرة** [٢]، وذهب بعضهم إلى أن التكرار فى الآيتين ليس من التوكيد اللفظى ، وإنما نصب كل من " **دَكًّا دَكًّا** "؛ و" **صَفًّا صَفًّا** " على **المصدر** فى موضع **الحال** ؛ كما فى نحو: " **قَرَأْتُ الْكِتَابَ بَابًا بَابًا** " ؛ إذ إن اللفظ المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم والمراد : **بابا بعد باب** ، واللفظان فى تأويل مفرد؛ تقديره " **مُرَتَّبًا** " ونحوه ، ومن ثم كان مجموع اللفظين هو **الحال** ، ومثل ذلك " **دَكًّا دَكًّا** "؛ إذ المعنى على حد قول الزمخشرى[٣]؛ ومن تبعه –: **إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ مُكَرَّرًا عَلَيْهَا الدَّكُّ حَتَّى عَادَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا**، وكذا فى قوله – تعالى –: " **صَفًّا صَفًّا** "؛ فإن المعنى : **يُنَزِّلُ مَلاَئِكَةُ كُلِّ سَمَاءٍ فَيَصْطَفُّونَ صَفًّا بَعْدَ صَفٍّ؛ مُحْدِقِينَ بِالْجِنِّ وَالإِنْسِ** ، ومن ثم نُصِبَ "**صَفًّا صَفًّا** " على **المصدر** فى موضع **الحال** ؛ إذ التقدير : " **مُصْطَفِّينَ** " ؛ أو : " **ذَوِى صُفُوفٍ كَثِيرَةٍ** " [٤].

---

(١) سورة الفجر : الآيتان ٢١ ، ٢٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل الكبير ؛ لابن عصفور ٢٦٢/١ ؛ والمقرب : ص٣١٦ ؛ والهمع ١٤٣/٣ .

(٣) انظر الكشاف ٧٥١/٤ .

(٤) انظر : الكشاف ٧٥١/٤ ، والبيان فى غريب إعراب القرآن ؛ للأنبارى ٥١٢/٢ ، تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه؛ والدر المصون ٥٢٢/٦ ؛ وحاشية يـ على شرح قطر الندى ؛ للفاكهى ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤ ؛ والكواكب الدرية ٥٦٢/٢ .

والراجح – فى هذه المسألة – أن " **صَفًّا صَفًّا** " منصوب على **المصدر** فى موضع **الحال** – على ما ذكر –؛ أما " **دَكًّا دَكًّا** " فإن **اللفظ الأول** منصوب على أنه **مفعول مطلق** ؛ فهو **مصدر مُؤَكِّدٌ** ، ولفظ " **دَكًّا** " الثانى **توكيد لفظى** ؛ أكد به الأول ؛ وذلك لأن **الدَّكَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَرَّةٌ وَاحِدَةٌ** ؛ بدليل قوله – تعالى –: " **وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً** " [١]، ومن ثم لم يكن لفظ " **دَكًّا دَكًّا** " بمعنى : **دَكًّا بَعْدَ دَكٍّ** [٢]، وعلى هذا لم يكن نصب لفظ " **دَكًّا** " الثانى على أنه **حال** ؛ كما ذهب الزمخشرى ؛ وجرى عليه ابن هشام فى شرح قطر الندى [٣]، وإنما هو **منصوب** على أنه **توكيد لفظى** ؛ أكد به لفظ " **دَكًّا** " الأول ؛ المنصوب على المصدرية ، وهو ما جرى عليه كثير من النحويين[٤]؛ ووافقهم ابن هشام فى الشذور[٥].

* هذا .. **وتوكيد الفعل** يكون بإعادته وحده ؛ أى : خاليا من الفاعل ؛ كما فى نحو: " أَفْلَحَ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ " ؛ ويكون بإعادته مع فاعله الضمير المستتر ؛ كما فى نحو : " صَلِّ صَلِّ لِرَبِّكَ " ،

---

(١) سورة الحاقة : الآية ١٤ .

(٢) انظر الكواكب الدرية ٢/٥٦٢ .

(٣) انظر : حاشية الألوسى على شرح قطر الندى ٢/١٥٥ ، ١٥٦ ؛ طبع بالقدس سنة ١٣٢٠ هـ ؛ وحاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهى ٢/٢٢٣ .

(٤) انظر: حاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢/٢٢٤ – انظر الشرح –؛ والكواكب الدرية ٢/٥٦٢

(٥) انظر شذور الذهب : ص٤٥٦ ، تحقيق/ الفاخورى .

وقد اجتمعا فى قول الشاعر :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِى

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ (١)

ففى قوله : " **أَتَاكَ أَتَاكَ** " توكيد لفظى **بتكرار الفعل وحده** ؛ إذ إن **الفعل الأول** رفع الاسم الظاهر : "**اللَّاحِقُونَ**"؛ و**الفعل الثانى** جيء به **لمحض التأكيد**، وفى قوله: "**احْبِسْ احْبِسْ**" توكيد لفظى بإعادة **فِعْلِ الْأَمْرِ وَفَاعِلِهِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِيهِ وُجُوبًا**؛ ومن ثم يعد ذلك من قبيل **التوكيد بتكرار لفظ الجملة**؛ إذ إن لفظ " **احْبِسْ** " الثانى جملة مؤلفة من فعل الأمر وفاعله الضمير المستتر فيه وجوبا، وبهذه الجملة أُكِّدَتِ الْجُمْلَةُ الفعليةُ المركبةُ من الفعل " **احْبِسْ** " الأول ؛ وفاعله المستتر فيه .

وَلاَ يَضُرُّ بعض تغيير فى لفظ الفعل المكرر ؛ أى : التابع ؛ إذ لاَ ضَيْرَ فى وجود نوع اختلاف فى اللفظ (٢) ، فقد ورد ذلك فى قول الله – تعالى –: " **فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا** " (٣) .

*** <u>وتوكيد الحرف على ضربين</u> :**

(أحدهما) : أن يعاد الحرف الذى كُرِّرَ للتأكيد وحده ؛ أى :

---

(١) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو منسوب للكميت فى شفاء العليل ١/٤٤٥ ؛ ٢/٧٤٢ ، و " النجاء " مصدر " نجا ينجو نجاء " ؛ إذا أسرع وسبق ، ويروى : " النجاة " مكان " النجاء " ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل .

(٢) انظر همع الهوامع ٣/١٤٥ .

(٣) سورة الطارق : الآية ١٧ .

يعاد الحرف التابع دون أن يذكر معه ما دخل عليه الحرف المتبوع ، وشرط ذلك أن يكون الحرف المراد توكيده حرفا من أحرف الجواب ؛ وذلك كأن يسأل سائل : " أحَانَ وَقْتُ صَلاَةِ الْفَجْرِ ؟ " ؛ فيقال : " نَعَمْ نَعَمْ " ؛ أو" أَجَلْ أَجَلْ " ؛ أو" لاَ لاَ " ؛ وكأن يقول سائل: " أَلَمْ تَشْكُرُ لله ؟ " ؛ فيقال : " بَلَى بَلَى " [1] ، ومن ذلك تكرار الحرف " لاَ " في قول الشاعر :

لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودًا [2]

(الضرب الآخر) : أن يعاد الحرف مع ما دخل عليه بلفظه ؛ أو ضميره ، وذلك إذا لم يكن الحرف المراد توكيده من **أحرف الجواب** ، فاعادته مع لفظ ما دخل عليه كما في نحو: " إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ " ، وإعادته مع ضمير ما دخل عليه نحو: " إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلُ " [3] ؛ وهذا هو الأولى ؛ قاله ابن هشام [4] .

ومن ذلك – أيضا – نحو : " بِكَ بِكَ أَقْتَدِي " و" زَيْدٌ عَجِبْتُ مِنْهُ مِنْهُ " و" عَلَيْنَا عَلَيْنَا رَقِيبٌ " ؛ على أن المراد توكيد أحرف الجر:

---

(١) انظر – في ذلك – شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٠٣ ؛ والارتشاف ٢/٦١٧ ؛ وشرح التصريح ٢/١٢٩ ؛ والهمع ٣/١٤٦ .

(٢) هذا بيت من البحر الكامل ، وهو لجميل بن معمر العذري ، المشهور بـ " جميل بثينة " ، وهو في ديوانه : ص ٥٨ ؛ وخزانة الأدب ٥/١٥٩ ؛ والدرر ٢/٣٩٢ ؛ وشرح التصريح ٢/١٢٩ ، والشاهد فيه توكيد حرف الجواب بإعادته وحده .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٠٣ ؛ والارتشاف ٢/٦١٧ ؛ وشرح التصريح ٢/١٢٩؛ والهمع ٣/١٤٥ .

(٤) انظر أوضح المسالك ٣/٣٤٠ .

" **البَاء** " و" **مِنْ** " و" **عَلَى** " ؛ حيث أعيد كل حرف منها مع ما دخل عليه من الضمائر المذكورة .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأمثلة ونحوها يمكن أن تعد من قبيل توكيد الاسم لفظيا ، وذلك إذا كان المراد توكيد كل ضمير مما ذكر من الضمائر المتصلة ؛ أى: " **الكَاف** " و" **الهَاء** " و" **نَا** " الدالة على المفعولين ؛ إذ اصطلح على **أنَّ الضمير المتصل إذا أريد توكيده توكيدا لفظيا وجب أن يعاد مع ما اتصل به ؛ لأنه كالجزء منه** ؛ فضلا عن أن إعادته مجردا عما وصل به يخرجه من الاتصال إلى الانفصال ، والغرض أنه متصل ، ومِنْ ثَمَّ تُعَدُّ الأمثلة المذكورة من قبيل **توكيد** الضمير المتصل لفظيا، ومن ذلك نحو:" قُمْتُ قُمْتُ " – و– "رَأَيْتُكَ رَأَيْتُكَ"، ونحو: " عَمَلِى عَمَلِى صَالِحٌ " ؛ وما إلى ذلك [١] .

* **والحاصل أن الضمير المتصل ؛ والحرف الذى ليس من حروف الجواب** ؛ إذا أريد توكيد كل منهما لفظيا فلا يعاد – اختيارا – إلا مع ما دخل عليه ؛ أو اتصل به ، فلا يجوز أن يعاد الضمير المتصل وحده ؛ لكونه كالجزء مما اتصل به ، ولا يَسوغ أن يعاد الحرف غير الجواب وحده ، وإن أعيد وحده كان ذلك شاذا ؛ أو للضرورة الشعرية ؛ فلا يقال:" إِنَّ إِنَّ زَيْدًا

---

(١) انظر – فى ذلك –: الأصول فى النحو ؛ لابن السراج ١٩/٢ ، ٢٠ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٣ ؛ والارتشاف ٦١٧/٢ ؛ وشرح التصريح ١٢٩/٢ ؛ والهمع ١٤٥/٣ .

فَاضِلٌ " ونحو ذلك إلا فى ضرورة [١]، وذلك كما فى قول الشاعر :

إِنَّ إِنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا [٢]

حيث أكد الحرف " إِنَّ " الأول بالحرف " إِنَّ " الثانى من غير فصل بينهما ، وذلك ضرورة ؛ خلافا للزمخشرى ؛ حيث ذهب إلى جواز ذلك فى الاختيار [٣] ، ورَدَّهُ ابن مالك [٤] .

ومن ذلك – أيضا – قول الشاعر :

فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِى وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ [٥]

حيث أكد حرف الجر " **اللام** " وهو غير جوابى ؛ بأن أعيد لفظه ولم يفصل بين اللفظين : **الْمُؤَكَّد والْمُؤَكِّد** ، وذلك شاذ ، وهو ضرورة [٦] .

هذا .. **وتوكيد المركب غير الجملة** كما فى قول الشاعر :

---

[١] انظر – فى ذلك –: الأصول فى النحو ؛ لابن السراج ١٩/٢ ، ٢٠ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٣ ؛ والارتشاف ٦١٧/٢ ؛ وشرح التصريح ١٢٩/٢ ؛ والهمع ١٤٥/٣ .

[٢] هذا بيت من البحر الخفيف ، ولم أقف على اسم قائله ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل .

[٣] انظر المفصل : ص ١١٢ .

[٤] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٣ .

[٥] هذا بيت من البحر الوافر ، وهو لمسلم بن معبد فى خزانة الأدب ٣٠٨/٢ ؛ والدرر ٣٩٦/٢ ، والشاهد فيه مذكور فى الأصل .

[٦] انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٦٢/١ ، ٢٦٣ ؛ وشرح التسهيل ٣٠٤/٣ ؛ وشرح التصريح ١٣٠/٢ ؛ والهمع ١٤٦/٣ .

فَتِلْكَ وُلاَةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ   فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءُ الْمُطَوَّلُ (١)

حيث كرر اللفظ المركب من " **حَتَّى** " و" **مَا** " الاستفهامية محذوفة الألف ، وذلك **للتوكيد اللفظى** .

وتوكيد المركب الجملة ؛ الأجود فيه أن يفصل بين الجملة **الْمُؤَكِّدَةِ والجملة الْمُؤَكَّدَةِ بعاطف** ، وأكثر ما يكون ذلك بحرف العطف " **ثُمَّ** " ؛ كما فى قول الله – تعالى –: " **وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ** " (٢) ، وقوله – عز وجل –: " **كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ** " (٣) ، هذا إذا **أُمِنَ اللَّبْسُ** ، وقد تُكَرَّرُ الجملة – حينئذ – بدون أن يفصل بين الجملتين بعاطف ، وذلك كما فى قول النبى – صلى الله عليه وسلم–:" **وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا ، وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا ، وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا** " (٤) ، حيث كَرَّرَ الجملة ثلاث مرات للتأكيد ؛ **بدون عاطف** .

فإذا أُكِّدَت الجملة بتكرار لفظها ولم يؤمن اللبس وجب ترك العاطف ، فلا يؤتى بحرف عطف – حينئذ – حتى لا يُتَوَهَّمُ التعدد ، وذلك نحو: " زُرْتُ أَخَاكَ زُرْتُ أَخَاكَ " ؛ بدون فصل

---

(١) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو للكميت فى الدرر ٣٩٢/٢ ؛ وشرح عمدة الحافظ ٥٧١/١ ؛ والمقاصد النحوية ١١١/٤ ، ويروى : " ملكهم " مكان " مكثهم " ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل .

(٢) سورة الانفطار : الآيتان ١٧ ، ١٨ .

(٣) سورة التكاثر : الآيتان ٣ ، ٤ .

(٤) هذا الحديث أخرجه أبو داود فى سننه عن عكرمة . (٢٣١/٣) .

بين الجملتين بحرف عطف ؛ إذ لو قيل : " ثُـمَّ زُرْتُ أَخَـاكَ " لتوهم أن الزيارة تكررت من المتكلم مرتين مع التراخى بينهما ، والغرض أن الزيارة لم تقع منه إلا مرة واحدة [١] .

(النوع الآخر) – من التوكيد اللفظي –: **ما يقرر أمر المتبوع بإعادة موافقه فى المعنى** ، وذلك كما فى نحو:"رَأَيْتُ لَيْثًا أَسَدًا "؛ وكما فى قول الشاعر:

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ
أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ [٢]

حيث أُكِّدَ حرف الجواب " **أَجَلْ** " باعادة مرادفه : " **جَيْرِ** " توكيدا لفظيا ؛ إذ إن كلا منهما حرف تصديق بمعنى : " **نَعَمْ** " ؛ ومن ذلك قول لآخر :

لَيسَ فِى غَيْرِكَ خَيرٌ ضَمِنُوا أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِنُ [٣]

إذ إن " **قَمِنٌ** " توكيد لفظى لـ " **حَقِيق** " ، وقد أعيد التابع : " **قَمِن** " بما هو بمعنى المتبوع : " **حَقِيقٌ** " ؛ إذ إن كـلا منهما بمعنى : **جَدِير** .

---

[١] انظر : شرح التسهيل ٣٠٥/٣ ؛ والارتشاف ٦١٧/٢ ؛ وشرح التصريح ١٢٧/٢، ١٢٨ ؛ والهمع ١٤٦/٣ .

[٢] هذا بيت من البحر الطويل ؛ وهو لمضرس بن ربعيّ ؛ فى ديوانه : ص ٧٦ ؛ وخزانة الأدب ١٠٣/١٠، ١٠٦ ، ١٠٧ ؛ والمقاصد النحوية ٩٨/٤ ؛ والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل من توكيد اللفظ بإعادة موافقه معنى .

[٣] هذا البيت من البحر الرمل ، ولم أقف له على نسبة ، والشاهد فيه كسابقه .

وقيل : إن من ذلك " **فِجَاجًا سُبُلاً** " فـــى قـــول الله – تعـــالى –: " **وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلاً لَعَلَّهُـــمْ يَهْتَـــدُونَ** " [١] ؛ لأن معنـــى " **الْفِجَاج** " و" **السُّبُل** " واحد؛ وإن اختلفا فى اللفظ ؛ إذ " **الْفِجَاجُ** " جمع " **فَجٌّ** " ؛ وهو **الطريق الواسع بين جبلين** ؛ أو : **فى جبـــل واحد** ؛ وقيل : **كل طريق بَعُدَ فهو فَجٌّ** [٢] ، و" **السُّـــبُلُ** " جمـــع " **سَبِيلٍ** " ؛ وهو **الطريق وما وَضَحَ منه** [٣]، ومن ثم يعـــد لفـــظ " **سُبُلاً** " توكيدا للفظ " **فِجَاجًا** " ؛ لكونه موافقا له فى المعنى [٤] ، وقيل : هو **بدل** من لفظ " **فِجَاجًا** " [٥] .

وهذا الضرب من التوكيد اللفظى يَرِدُ عليه نحو قـــول العـــرب : " **هُوَ** عَطْشَانٌ نَشْطَانٌ " و" جَائِعٌ نَائِعٌ " و" حَسَنٌ بَسَنٌ " ، وما إلى ذلك مما يعرف فى كلام العرب بـــ " **الإِتْبَاع** " ؛ وهـــو أن تُتْبَـــعَ الكلمة بكلمة ليست مرادفة لها ؛ وإنمـــا تكـــون علـــى وزنهـــا ؛ أو رويها ؛ إشباعا وتأكيدا [٦] ؛ فاللفظ الثانى فى هذه التراكيـــب ونحوها يعد **توكيدا لفظيا** من هذا الضرب [٧] ، ومنه – أيضا –

---

[١] سورة الأنبياء : من الآية ٣١ .

[٢] انظر لسان العرب ٣٣٥٠/٥ .

[٣] انظر المصدر السابق .

[٤] انظر شرح شذور الذهب : ص ٤٥٦ .

[٥] انظر الدر المصون ٨٣/٥ .

[٦] انظر المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ؛ للسيوطى ٤١٤/١ ، تحقيق / محمد أبـــو الفضل إبراهيم ؛ وآخرين

[٧] انظر شرح الكافية للرضى ٣٨٧/٢ .

توكيد الفعل باسم الفعل ؛ كما فى قول الشاعر :

فَرَّتَ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا   صَمِّى لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ [١]

حيث أُكِّدَ الفعل " صَمِّى " ؛ وهو بمعنى : **اسْكُتِى** ؛ باسم الفعل " **صَمَامِ** " ؛ أى : **سَكَاتِ** [٢] .

ويتناول هذا الضرب – أيضا– **توكيد الضمير المستتر بالضمير المنفصل** ؛ كما فى نحو: " قُمْ أَنْتَ " ، وكذا **توكيد الضمير البارز المتصل بالمنفصل** [٣] ؛ **إذ يجوز توكيد الضمير المتصل مطلقا بالضمير المرفوع المنفصل** ؛ ويكون مطابقا له فى التكلم ؛ والخطاب ؛ والغيبة ؛ وفى الإفراد ؛ والتثنية ؛ والجمع ؛ وفى التذكير؛ والتأنيث، وذلك كما فى نحو: " قُمْتُ أَنَا" و" أَكْرَمْتَنِى أَنَا" و" مَرَرْتَ بِى أَنَا " ؛ و" زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ هُوَ ؛ وَمَرَرْتُ بِهِ هُوَ " ؛ و" أَحْسَنْتَ أَنْتَ " و" أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ " و" مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ " ، فضمير الرفع المنفصل فى هذه الأمثلة ونحوها **توكيد لفظى** لكل ضمير متصل مذكور ؛ وإن اختلف الموضع ؛ إذ إن **ضمير الرفع المنفصل يقع توكيدا لفظيا لأى ضمير متصل** ؛ سواء أكان **ضمير رفع** أم **نصب** أم **جر** ؛ وذلك **لقوة الضمير المرفوع المنفصل** ؛ **وأصالته** ؛ إذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور ؛

---

(١) هذا بيت من البحر الكامل؛ وهو للأسود بن يعفر فى ديوانه: ص ٦١ ؛ ومجالس ثعلب ٥٢١/٢، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل.

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٢/٣ ؛ والارتشاف ٦١٧/٢ .

(٣) انظر المرجعين السابقين ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٨٤/٢ .

فتصرف فيه أكثر ؛ ومن ثم لم يقع ضمير الفصل والعماد إلا بصيغة ضمير الرفع المنفصل [١].

والحاصل أن ضمير الرفع المنفصل إذا أكد به الضمير المرفوع المتصل كان ذلك على وجه الحقيقة ، وإذا أكد به الضمير المتصل المنصوب ؛ أو المجرور كان على وجه الاستعارة ، والتوكيد في الأحوال الثلاثة لفظي بالموافق معنى ، ولما كان التوكيد تابعا للمؤكد في إعرابه فإن الضمير " أَنْتَ " يكون في موضع نصب في نحو : " رَأَيْتُكَ أَنْتَ " ؛ ويكون في موضع جر في نحو: " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ " .

* * * * *

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٣ ؛ وشرح الكافية للرضي ٣٠٤/٢ ؛ والارتشاف ٦١٧/٢ ؛ وشرح التصريح ١٢٨/٢ ؛ والهمع ١٤٦/٣ .

(المبحث الثانى)

التَّوْكِيدُ الْمَعْنَوِىُّ الَّذِى يُرَادُ بِهِ إِزَالَةُ الشَّكِّ عَنِ الْمُحَدَّثِ عَنْهُ

هذا الضرب من التوكيد هو قسيم التوكيد اللفظى ، **وهو : تابع يقرر أمر المتبوع فى أصل النسبة ؛ بأن يرفع توهم الإسناد إلى غيره ؛ أو فى شمول النسبة وإحاطتها ؛ بأن يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ؛ وذلك بألفاظ مخصوصة ؛ وضعها العرب لرفع اللبس ؛ وازالة الاتساع** [١] .

والألفاظ التى يؤكد بها المتبوع الذى يُقَرَّرُ أَمْرُهُ فى النسبة أو الشمول **سبعة ألفاظ** – على الأرجح[٢]–؛ هى : "**النَّفْسُ**" و"**الْعَيْنُ**" و"**كِلاَ**" و"**كِلْتَا**" و"**كُلٌّ**" و"**جَمِيعٌ** " و"**عَامَّةٌ**"، وقد يراد تقوية التوكيد؛ والمبالغة فيه؛ فيؤتى بألفاظ أخرى تجدى الشمول والإحاطة مثل" **كُلٌّ** – و– **جَمِيعٍ** – و– **عَامَّة** "؛ وذلك بأن يُتْبَعَ لفظ " **كُلٌّ** " بـ "**أَجْمَع**" و"**جَمْعَاءَ**" و"**أَجْمَعُونَ**" – رفعا – و" **أَجْمَعِينَ** – نصبا وجرا – و" **جُمَع** "، ويُتْبَع "**أَجمع** " وأخواته بـ " **أَكْتَع** " و" **كَتْعَاء** " و" **أَكْتَعُونَ** "– رفعا –و" **أَكْتَعِينَ** " – نصبا وجرا – و" **كُتَع** "، ويُتْبَع " **أَكْتَع**" وأخواته بـ " **أَبْصَع**" و"**بَصْعَاء**" و" **أَبْصَعُونَ**" – رفعا – و" **أَبْصَعِين**" – نصبا وجرا –

---

(١) انظر – فى ذلك –: اللمع ؛ لابن جنى : ص ١٦٩ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٨٣/٢ ، والارتشاف ٦٠٨/٢ ؛ وحاشية يس على شرح قطر الندى ؛ للفاكهى ٢٢٤/٢ ؛ وشرح الحدود النحوية ؛ للفاكهى : ص ١٨٢ .

(٢) انظر شرح التصريح ١٢٠/٢ .

و"بُصَع "، وزاد الكوفيون إتباع " أَبْصع " وأخواته بـــ " أَبْتَـع " و" بَتْعَاء " و" أَبْتَعُونَ " - رفعا - و" أَبْتَعِينَ " - نصبا وجـرا - و" بُتَع " .

فهذه هى جملة ألفاظ التوكيد المعنوى التى وضـعتها العـرب ، واتفقوا على أن يؤكد بـ " النَّفْس " و" العَيْن " وما تصرف منهما لتقرير أمر المتبوع فى النسبة ، ويؤكد بـ " كُلّ " وتوابعهـا ؛ و" جميع " و" عامة " لتقرير أمره فـى الشـمول والإحاطـة ، ومن ثم نقف على أن التوكيد المعنوى ضربان :

(أحدهما) : ما يرفع توهم الإسناد إلى غير المتبوع ، وألفاظه " النَّفْسُ " و " الْعَيْنُ" ؛ وما تصرف منهما .

(الضرب الآخر) : ما يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظـاهره العموم وألفاظه " كُلّ" وتوابعها ، و" جَمِيعٌ " و" عَامَّةٌ " .

والألفاظ التى يؤكد بها فى كل من الضربين لها ضوابط وأحكام ، واستقصاء ذلك فى خمسة مطالب :

(المطلب الأول)

التوكيد بـ" النَّفْسِ" و" الْعَيْنِ" ؛ وما تصرف منهما ؛ وأحكامه .

يؤكد بـ "النَّفْسِ" و"الْعَيْنِ"؛ وما تصرف منهما لرفع المجاز عن الذات، والغالب أن يؤكد بلفظ "النَّفْسِ" وحده؛ أو بلفـظ "الْعَـيْنِ" وحده ، وقد يؤكد بهما معا بشرط تقديم "النَّفْس" على " الْعَـيْنِ "؛

نحو: " جَاءَ الأَمِيرُ نَفْسُهُ عَيْنُهُ " [١]، وذلك لأن " **النَّفْس** " لفظ يعبر به عن **ذات الشئ وجملته** ؛ ولفظ " **الْعَيْن** " مستعار فى التعبير عن ذلك [٢] ، ومن ثم نقف على أن **التأكيد بـ " النَّفْس "** و" **الْعَيْن** " **يشترط فيه أن يراد بكل منهما الذات** ؛ فيقال : " أَكْرَمْتُ أَخَاكَ نَفْسَهُ " – و– "سَلَّمْتُ عَلَى السُّلْطَانِ عَيْنِه "، فإن أريد بـ " **النَّفْس** " الروح ؛ وأريد بـ " **الْعَيْن** " الباصرة ؛ أى : الجارحة ؛ لم يستعمل كل منهما توكيدا ، **ويشترط فى التوكيد بهما – أيضا – أن يضاف كل منهما إلى ضمير مطابق لِلْمُؤَكَّد فى التذكير والتأنيث ؛ وفى الإفراد والتثنية والجمع** [٣] ؛ فيقال : " زَارَنِى زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ " و" أَكْرَمْتُ هِنْدًا نَفْسَهَا عَيْنَهَا " ، و"مَرَرْتُ بِالأَمِيرِ نَفْسِهِ عَيْنِهِ" ؛ **هذا فى توكيد اسم مفرد** ، وفى **غير المفرد** يقال : " جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا – أو– الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا " و: " أَكْرَمْتُ الْفَائِزِيْنِ أَنْفُسَهُمْ أَعْيُنَهُمْ – أو– الْفَائِزَاتِ أَنْفُسَهُنَّ أَعْيُنَهُنَّ " ؛ حيث جمع كل من " **النَّفْس** " و" **الْعَيْن** " جمع قلة على وزن " **أَفْعُل** " ثم أضيف الجمع إلى

---

[١] انظر – فى ذلك –: شرح الجمل ؛ لابن عصفور ٢٦٦/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/٣ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٩٤/٢ ؛ وشرح التصريح ١٢٠/٢ ؛ وحاشية يس على شرح القطر ؛ للفاكهى ٢٢٤/٢، ٢٢٥ .

[٢] انظر : شرح الكافية ٣٩٤/٢ ؛ وشرح ألفية ابن مالك ؛ للمرادى ٩٦٧/٣ ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن على سليمان .

[٣] انظر : الارتشاف ٦٠٨/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٩٦٨/٣ ؛ وشرح التصريح ١٢١/٢ ؛ والهمع ١٣٦/٣ .

ضمير رابط مطابق للمؤكد فى النوع والعدد ، وذلك لأن " النَّفْسَ" و" الْعَيْنَ " يجمعان جمع قلة على" أَفْعُل " إذا أُكِّد بهما مثنى ؛ أو مجموع ؛ كما مثل ، و- أيضا - إذا أُكِّدَ بهما ما فى معنى المثنى أو المجموع ، ويتمثل ذلك فى المتعاطفين ؛ نحو: " جَاءَنِى أَبُوكَ وَأَخُوكَ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا " ؛ وفى الأسماء المتعاطفة ؛ نحو : "زُرْتُ زَيْدًا وَبَكْرًا وَسَعِيدًا أَنْفُسَهُمْ أَعْيُنَهُمْ " .

وتجدر الإشارة إلى أن جمع " النَّفْس " و" الْعَيْن " واجب إذا أُكِّدَ بهما المجموع أو ما فى معناه ، أما إذا أُكِّدَ بهما المثنى أو ما فى معناه فقد يرد كل منهما مفردا ؛ إلا أن الجمع هو الأرجح ؛ لأنه أفصح [1] ، وإفرادهما - على غير الأفصح - كما فى نحو: " جَاءَنِى الزَّيْدَانِ نَفْسُهُمَا عَيْنُهُمَا " ؛ و" زُرْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ نَفْسَهُمَا وَعَيْنَهُمَا".

وَعُزِىَ لابن كيسان أنه أجاز أن يقال : " نَفْسَاهُمَا عَيْنَاهُمَا " - و- " نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا " بالتَّثْنِيَةِ ، على ما حكاه عن بعض العرب [2]، وعزى ذلك - أيضا - لابن إياز [3] ، وأجازة الرضى ؛ إلا أنه نص على أن " أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا " - بالجمع - هو الأولى [4] .

---

(١) انظر: شرح الألفية للمرادى ٩٦٨/٣؛ وشرح التصريح ١٢١/٢؛ والهمع ١٣٦/٣.

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ٣٨٩/٢ ؛ وشرح التصريح ١٢١/٢

(٣) انظر : شرح الألفية للمرادى ٩٦٨/٣ ؛ وشرح التصريح ١٢١/٢

(٤) انظر شرح الكافية ٣٨٩/٢

وصرح ابن مالك بأنه يجوز فيهما الإفراد ؛ والتثنية ؛ والجمع ؛ إلا أن لفظ الجمع أولى من لفظ التثنية ولفظ الإفراد ؛ وأن لفظ الإفراد يترجح على لفظ التثنية [١] ، وتبعه فى ذلك ولده [٢] .

* والحاصل أن **جمع** " **النَّفْسِ** " و" **الْعَيْنِ** " **على** " **أَفْعُلٍ** " **فى توكيد المثنى هو المختار ؛ لكونه الأفصح** ؛ وذلك لاستثقال تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ إذ إن فى : " **نَفْسَاهُمَا** " و" **عَيْنَاهُمَا** " تثنيتين ؛ الأولى تثنية كل من " **نَفْسٍ** " و" **عَيْنٍ** " ؛ والأخرى التثنية التى فى الضمير " **هُمَا** " الذى يربطهما بِالْمُؤَكَّدِ؛ ومن ثم تُرِكَتْ تثنيتهما كراهة اجتماع تثنيتين فى كل منهما ؛ وعُدِلَ إلى الجمع دون الإفراد ؛ لأن التثنية جمع فى المعنى [٣] ، **أما فى توكيد الجمع فإنه يلزم جمعهما على** " **أَفْعُل** "؛ فيقال : " جَاءَنِى الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ " ، **ولا يجمعان** – حينئذ – **على غير هذا الوزن** ، فلا يجوز أن يقال : " خَرَجَ الزَّيْدُونَ نُفُوسُهُمْ – أو – عُيُونُهُمْ – أو – أَعْيَانُهُمْ " ؛ فى **التوكيد** ؛ إذ يتوهم – حينئذ – أنهما لم يستعملا بمعنى **ذات الشئ** ، ومن ثم **يعرب** كل من :" **نُفُوسِهِمْ** " و" **عُيُونِهِمْ** " و" **أَعْيَانُهُمْ** " **بدلا** ؛ **لا توكيدا** .

---

[١] انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٠٥ ، ١٠٦ .

[٢] انظر شرح الألفية ؛ لابن الناظم : ص ٥٠١ ، تحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد .

[٣] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/١٠٦ ، وشرح الألفية ؛ للمرادى ٣/٩٦٨ ؛ وشرح التصريح ٢/١٢١؛ والهمع ٣/١٣٦ .

هذا .. ويؤكد بـــ " النَّفْسِ " و" الْعَيْنِ " وجمعهما على " أَفْعُــلٍ " **للمثنى والمجموع كل اسم معرفة ، مظهرا** كان – كما مثّل – ؛ أو **مضمرا** – على ما سيأتى – ؛ أو **بينهما** ؛ كاسم الإشارة فـــى نحو: " هَذَا نَفْسُهُ ؛ أو عَيْنُهُ جَاءَنِى " و" هَذَانِ أَنْفُسُهُمَا؛ أو أَعْيُنُهُمَا صَادِقَانِ " و" هَؤُلَاءِ أَنْفُسُهُمْ ؛ أو أَعْيُنُهُمْ حَجُّوا هَذَا الْعَامَ " (١).

أما المضمر فيؤكد بهما وبجمعهما المذكور بلا شرط كغيره مــن المعارف؛ إلا إذا كان ضمير رفع متصلا ؛ فإنه لا يؤكد إلا بقيد ، فتوكيد غير الضمير المرفوع المتصل كما فــى نحــو : " أَنْــتَ نَفْسُــكَ؛ أو عَيْنُــكَ لَــمْ تُقَصِّــرْ " ؛ و: " هُمَــا أَنْفُســهُمَا ؛ أو أَعْيُنُهُمَا تَصَدَّقَا " ؛ و: " أَحْسَنْتُمْ إِلَيْنَا أَنْفُسِــنَا ؛ أو أَعْيُنِنَــا " ؛ وما إلى ذلك .

أما ضمير الرفع المتصل ؛ المستتر أو البــارز فإنــه لا يؤكــد بـــ" النَّفْسِ " و" الْعَيْنِ " وبجمعهما إلا بعد أن يؤكد توكيدا لفظيا بضمير رفع منفصل ، وذلك نحو: " الْأَمِيرُ جَــاءَ هُــوَ نَفْسُــهُ ؛ أو عَيْنُهُ " و: " جِئْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ ؛ أو عَيْنُكَ " ، و: " الْمُجَاهِــدُونَ قَاتَلُوهُمْ أَنْفُسُهُمْ ؛ أو أَعْيُنُهُمْ " ؛ و: " هِنْدٌ خَرَجَتْ هِــيَ نَفْسُــهَا ؛ أو عَيْنُهَا " ، و: "الْفَاطِمَاتُ أَنْفَقْنَ هُنَّ أَنْفُســهُنَّ ؛ أو أَعْيُــنُهُنَّ " ؛ وما شاكل ذلك .

فلا يجوز أن يقال : " الْأَمِيرُ جَاءَ نَفْسُهُ ؛ أو عَيْنُهُ " ؛ ولا : "جِئْتَ

---

(١) انظر شرح المقدمة النحوية ؛ لابن بابشاذ : ص ٣٧٥ .

نَفْسُكَ ؛ أو عَيْنُكَ " ؛ ولا : " هِنْدٌ خَرَجَتْ نفْسُهَا ؛ أو عَيْنُهَا " ؛ ولا : " الْهِنْدَاتُ خَرَجْنَ أَنْفُسُهُنَّ؛ أو أَعْيُنُهُنَّ " ؛ ولا : " الْفَاطِمَاتُ أَنْفَقْنَ أَنْفُسُهُنَّ ؛ أو أَعْيُنُهُنَّ " ؛ **ولا يقال** : " الْمُجَاهِدُونَ قَاتَلُوا أَنْفُسُهُمْ ؛ أو أَعْيُنُهُمْ " ؛ **خلافا للأخفش** ؛ إذ عزى إليه أنه أجاز أن يقال – على ضعف –: " قَامُوا أَنْفُسُهُمْ ؛ أو أَعْيُنُهُمْ " [(١)] .

وإنما وجب توكيد ضمير الرفع المتصل – لفظيا – بضمير رفع منفصل قبل أن يؤكد بـ " النَّفْسِ " أو " الْعَيْنِ " ؛ أو جمعهما ؛ لأن كلا منهما **يستعمل فى غير التوكيد** ؛ فيلى العامل كثيرا ، **فلو لم يفصل بين كل منهما وبين الضمير المرفوع المتصل** ؛ المراد تأكيده **بضمير** رفع **منفصل لأدى ذلك إلى وقوع اللبس فى بعض المواضع** ؛ كأن يقال : " هِنْدٌ ذَهَبَتْ نَفْسُهَا ؛ وَسَعَادُ خَرَجَتْ عَيْنُهَا " ؛ فحينئذ **يحتمل أن يكون لفظ " نَفْسُهَا " توكيدا للضمير المستتر فى الفعل " ذَهَبَ " ؛ ويحتمل** – أيضا – **أن يكون فاعلا مرفوعا بالفعل " ذَهَبَ "** ؛ فيظن أن هندا ماتت بذهاب نفسها ، وكذا **يحتمل أن يكون لفظ " عَيْنُهَا " توكيدا للضمير المستتر فى الفعل " خَرَجَ " ، ويحتمل أن يكون فاعلا مرفوعا بهذا الفعل** ، فيظن أن سعاد عميت ؛ أو اعْوَرَّتْ بخروج عينها ؛ **فإذا أكد الضمير المستتر توكيدا لفظيا بضمير رفع منفصل** ؛ فقيل: " هِنْدٌ ذَهَبَتْ هِىَ نَفْسُهَا ؛ وَسَعَادُ خَرَجَتْ هِىَ عَيْنُهَا" ؛ **ارتفع اللبس**

---

(١) انظر : شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٣/٢٩٠ ؛ وشرح الألفية ؛ للمرادى ٣/٩٧٨ ؛ وهمع الهوامع ٣/١٣٦ .

وزال الاحتمال والظن ، ثم حمل ما ليس فيه لبس ؛ كـ " قُمْتُ أَنْتَ نَفْسُكَ؛ أو عَيْنُكَ" ونحوه **على ما فيه لبس ؛ طردا للباب** [١]؛ فضلا عن أن **الضمير المرفوع المتصل بمنزلة الجزء مما اتصل به ، فكرهوا** أن يؤكد مباشرة **بمستقل من غير جنسه** ؛ أى: باسم ظاهر، **فوجب توكيده أو لا بمستقل من جنسه وبمعناه** ؛ وهو **ضمير الرفع المنفصل** ؛ ليكون ذلك تمهيدا لتوكيده بالمستقل من غير جنسه، وهو :" **النَّفْس**" و" **الْعَيْن**" ؛ أو " **أَنْفُس** " و" **أَعْيُن** "؛ إذ إن كل لفظ منها اسم ظاهر .

أما إذا كان الضمير المتصل ضمير نصب ؛ أو ضمير جَرٍّ فلا يجب أن يؤكد كل منهما بضمير منفصل من جنسه قبل أن يؤكد بـ" النَّفْسِ" و" الْعَيْنِ " ؛ أو جمعهما؛ وإنما يكون ذلك جائزا ؛ لا واجبا ؛ فيجوز أن يقال : " رَأَيْتُكَ نَفْسَكَ ؛ وَزَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ عَيْنِهِ ؛ وَكَلَّمْتُكُمْ أَنْفُسَكُمْ ؛ أو أَعْيُنَكُمْ " ؛ أو يقال : " رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ نَفْسَكَ ؛ وَزَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ هُوَ عَيْنِهِ ؛ وَكَلَّمْتُكُمْ إِيَّاكُمْ أَنْفُسَكُمْ ؛ أو أَعْيُنَكُمْ " [٢] .

هذا .. **ولا يجوز توكيد الاسم النكرة بـ " النَّفْسِ " و" الْعَيْنِ "** ؛

---

[١] انظر – فى ذلك – شرح الجمل الكبير ؛ لابن عصفور ٢٦٩/١ ، ٢٧٠ ؛ وشرح التصريح ١٢٥/٢ ، ١٢٦ ؛ والهمع ١٣٦/٣ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١١٥/٣ ، ١١٦ ، تحقيق / طه عبد الرءوف سعد .

[٢] انظر : شرح الألفية ؛ لابن الناظم : ص٥٠٨ ؛ وشرح التصريح ١٢٦/٢ ؛ وحاشية الصبان ١١٦/٣ .

أو بجمعهما ؛ كسائر ألفاظ **التوكيد المعنوى** ؛ إذ **إن النكرة لا تُؤَكَّدُ على كل حال** ؛ خلافا **للكوفيين** ؛ إذ إنهم **يجيزون توكيدها بغير** " **النَّفْسِ والْعَيْنِ** " فى بعض أحوالها – على ما سيأتى – ، **فلا خلاف فى أن النكرة لا تؤكد بـ** " **النَّفْسِ** " و" **الْعَيْنِ** " **وبما على وزن** " **أَفْعُلٍ** " **منهما** ؛ **إذ لا فائدة فى توكيد النكرة بـ**" **النَّفْسِ** " و" **الْعَيْنِ** " ؛ لأنه لا يرفع ما يحتمله المخبر عنه من أن لا يكون صاحب حقيقة ؛ **وهذه هى الجدوى من التوكيد بـ** " **النَّفْسِ** " و" **الْعَيْنِ** " [١] ، وذلك أن فى نحو : " أهنت هندا " يحتمل أن تكون الإهانة – فى الحقيقة – لأبيها ؛ فَتُجُوِّزَ بأن جعلت الإهانة لأبيها إهانة لها ، فإن قيل: " أَهَنْتُ هِنْدًا نَفْسَهَا ؛ أوعَيْنَهَا " رفع الاحتمال المذكور ؛ لأن التوكيد بـ " نَفْسَهَا " أو " عَيْنَهَا " أفاد كون " هِنْد " ؛ المخبر عنها هى التى أُهِينَتْ ؛ لا أبوها ؛ وبذلك ثبتت الحقيقة وزال التجوز ، أما إذا قيل : " أَهَنْتُ غلَامًا نفسَهُ ؛ أو عَيْنَهُ " فإن ذكر " نَفْسَهُ " أو " عَيْنَهُ " لا يجدى ؛ إذ لا يحتمل التجوز إذا قيل : " أَهَنْتُ غُلَامًا " ؛ لأن المخبر عنه بالإهانة غلام غير معين ، وهذا ما يفهم – أيضا – إذا قيل : " أَهَنْتُ غُلَامًا نَفْسَهُ ؛ أو عَيْنَهُ " ؛ إذ يفهم – أيضا – أن الذى أهين غلام غير معين ، إذن **لا فائدة من توكيد** لفظ " **غُلَام** " الذى هو **نكرة** ؛ **بالنفس أو العين** ،

---

[١] انظر شرح الجمل الكبير ١/٢٦٦ .

ومن ثم لا يجوز تأكيد الاسم النكرة بـ " النَّفْسِ " و" الْعَيْنِ " ؛ فضلا عن أن شرط التأكيد بهما أن يضاف كل منهما إلى ضمير مطابق لِلْمُؤَكَّدِ ؛ بجانب إرادة الذات بهما– على ما تقدم– وحينئذ يكون كل منهما معرفا بالإضافة ، والنكرة لا تؤكد بالمعرفة ، فثبت بذلك أن " النَّفْسَ " و" الْعَيْنَ " لا يؤكد بهما الاسم النكرة ، وإنما يؤكد بهما ما ثبتت حقيقته من المعارف [١] .

* مما تقدم نقف على أن لفظى : " النَّفْس " و" الْعَيْن " وما تصرف منهما يختصان بأن ضمير الرفع المتصل لا يُؤَكَّدُ بهما إلا بعد أن يُؤَكَّدَ توكيدا لفظيا بضمير رفع منفصل ، أى : من قبيل إعادة اللفظ الأول بموافقه فى المعنى .

هذا .. ويختصان – أيضا – بجواز جرهما بـ " بَاءٍ " زائدة [٢]؛ إذ يجوز أن يقال : " جَاءَ الْحَاكِمُ بِنَفْسِهِ ؛ وَرَأَيْتُ الْأَمِيرَ بِعَيْنِهِ ؛ وَسَلَّمْتُ عَلَى السُّلْطَانِ بِنَفْسِهِ بِعَيْنِهِ " ، وحينئذ يكون لفظ كل من " نَفْسِهِ " و" عَيْنِهِ " مجرورا فى محل إعراب المتبوع ؛ رفعا ونصبا ، ويرد على ذلك – أيضا – " أَنْفُسٌ " و" أَعْيُنٌ " ، فيجوز أن يقال : " كُوفِئَ الْفَائِزَانِ بِأَنْفُسِهِمَا ؛ وَالْفَائِزَتَانِ بِأَعْيُنِهِمَا " ؛

---

(١) انظر: شرح الجمل الكبير؛ لابن عصفور ٢٦٧/١،٢٦٨،٢٦٩، والمقرب: ص٣١٧.

(٢) انظر – فى ذلك – : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/٣ ؛ وشرح الكافية الشافية ١١٨٢/٣ ؛ والارتشاف ٦٠٨/٢ ؛ وشرح الألفية ؛ للمرادى ٩٦٧/٣ ؛ والدر المصون ٥٥٣/١ ؛ والهمع ١٣٧/٣ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢٢٥/٢ ؛ وحاشية الصبان ١٠٧/٣ ، ١٠٨ .

و" **كُرِّمَ الآبَاءُ بِأَنْفُسِهِمْ ؛ وَالأُمَّهَاتُ بِأَعْيُنِهِنَّ** " ، ونص أبو حيان على أنه يجوز أن يكون من ذلك لفظ " **بِأَنْفُسِهِنَّ** " فى قـول الله – تعالى –: " **والْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُـرُوءٍ** " [١] ؛ على أن " **الباء** " **زائدة للتوكيد** ، والمعنى: " **يَتَرَبَّصْنَ أَنْفُسُهُنَّ** "؛ كما فى نحو: "جَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ" ؛ إذ المعنى :"جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ " [٢]؛ والغرض من التوكيد- هنا – **أَنَّ المطلقاتِ تُبَاشِرْنَ التَّـرَبُّصَ** – أى : انتظار التزويج – **هُنَّ** ؛ **لاَ أَنَّ غَيْرَهُنَّ تباشرُ ذلك بِهِـنَّ** ، ومن ثم زَالَ احتمالُ كَوْنِ غَيْرِهنَّ تُبَاشِرْنَهُنَّ التَّـرَبُّصَ ، وَثَبَتَـتْ حَقِيقَةُ كَوْنِهِنَّ أَنفُسِهِنَّ هُنَّ الْمَأْمُورَاتُ بِالتَّرَبُّصِ لِمَا فِى طِبَـاعِهِنَّ من الطموح إلى الرجال والرغبة فى التـزويج ؛ ولـذلك جـئ بالتوكيد ليكون أبلغ فى المراد .

فعلى هذا الوجه يكون لفظ " **بِأَنْفُسِهِنَّ** " توكيدا معنويا لـ " **نـون جماعة الإناث** " فى : " **يَتَرَبَّصْنَ** " ؛ وهى ضمير رفع متصـل ، فـ " **أنفس** " **مجرور لفظا بـ** " **الباء** " **الزائدة ؛ مرفوع محـلا** لكونه توكيدا معنويا لضمير الرفع المتصل فى: "**يَتَرَبَّصْنَ**" ، وهذا الضمير لا يجرى عليه – هنا – وجـوب توكيـده – لفظيـا – بضمير رفع منفصل ؛ لكونه ضـمير رفـع متصـلا ؛ مؤكـدا بـ " **النَّفْسِ** " – على ما تقدم – ، وذلك لأن لفـظ " **بِأَنْفُسِـنَّ** "

---

[١] سورة البقرة : من الآية ٢٢٨ .

[٢] انظر : البحر المحيط ١٨٥/٢ ، ١٨٦ ، طبعة / دار الفكر ؛ والدر المصون ٥٥٣/١ ؛ والهمع ١٣٧/١ .

لما جر بـ " **الباء** " الزائدة خرج عن التبعية التى هى أصل التوكيد بـ" **النَّفْسِ** " و" **الْعَيْنِ** " ؛ وأشبه بذلك الفضلات ، ومن ثم فقدت فيه العلة التى لأجلها يمتنع تأكيد ضمير الرفع المتصل بـ " **النَّفْسِ** " أو" **الْعَيْنِ** " إلا بعد أن يؤكد بضمير رفع منفصل ؛ فلم يلزم فيه ما لزم فى " **أَنْفُسٍ** " تابعا .

وفى لفظ " **بِأَنْفُسِهِنَّ**" وجه آخر؛ وهو أنه جار ومجرور ؛ متعلق بـ " **يَتَرَبَّصْنَ**" ؛ فلفظ " **أَنْفُس**" على هذا الوجه مجرور بـ" **باء** " **أصلية** ؛ ومن ثم لم يكن توكيدا ؛ إذ المراد – والله أعلم -: **عَلَى الْمُطَلَّقَاتِ أَنْ يَنْتَظِرْنَ مُضِيَّ ثَلَاثَةِ قُرُوءٍ مِنْ أَجْلِ أَنْفُسِهِنَّ** [(١)] .

* والحاصل أن لفظى : " **النَّفْس** " و" **الْعَيْن** " ينفردان عن سائر ألفاظ التوكيد بجواز جرهما بـ" **الباء** " **الزائدة** ، وإن كان العرب يقولون :" **جَاءُوا بِأَجْمُعِهِمْ** " – بضم الميم وفتحها – **فإن لفظ** " **أَجْمُعُهِمْ** " **فيه معنى التوكيد وليس من ألفاظه؛ لأن الإضافة لازمة فيه ، وحرف الجر** " **الباء** " **ملازم له** ، فلو كان توكيدا لكان استعماله بلا " **باء** " غالبا ؛ كـ " **النَّفْسِ** " و" **الْعَين** " ؛ ولكان وروده بدون الإضافة إلى الضمير واجبا ؛ كـ " **أَجْمَعَ** " الذى يؤكد به – على ما سيأتى – ، والواقع أنه لا يجوز استعماله بلا " **بَاءٍ** " ، ولم يرد بدون الضمير " **هُمْ** " ، فدل ذلك على أن لفظ " **أَجْمَع** " فى قول العرب : " **جَاءُوا بِأَجْمُعِهِمْ** " ليس من

---

(١) انظر – فى ذلك -: البحر المحيط ١/١٨٥ ؛ والدر المصون ١/٣٥٥ ، ٣٥٤ .

ألفاظ التوكيد ، وإنما هو **جمع قلة** مفرده " **جَمْعٌ** " [١] ؛ وهو اسم **لجماعة الناس الذين جمعوا عن تفرقة فتجمعوا ؛ أو اجتمعوا** ، وذلك كما فى قول الله – تعالى –: "**سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ**"[٢] ؛ أى : جمع كفار مكة ، فلفظ " **أَجْمُعٍ** " فى القول المذكور كـ " **أَفْلُسٍ** " جمع : " **فَلْسٍ**"؛ فى حين أن لفظ " **أَجْمَع** " الذى يؤكد به للإحاطة **واحد فى معنى الجمع ، وليس له مفرد من لفظه** [٣] ، فثبت بذلك أن " **النَّفْسَ** " و" **الْعَيْنَ** " يختصان بجواز الجر **بالباء الزائدة** ؛ إذ لا يجوز ذلك فى غيرهما من ألفاظ التوكيد .

هذا .. **ويختصان – أيضا – بأن كلا منهما يؤكد به ما يتبعض ؛ وما لا يتبعض مما ثبتت حقيقته** ، أما غيرهما من ألفاظ التوكيد المعنوى فإنها لا يؤكد بها إلا ما يتبعض بذاته ؛ أو بعامله – على ما سيأتى – .

فالمتبعض المؤكد بهما كما فى نحو: " قَبَضْتُ الْمَالَ نَفْسَهُ ؛ أو عَيْنَهُ " ، وغير المتبعض كما فى نحو: " جَاءَ الْأَمِيرُ نَفْسُهُ ؛ أو عَيْنُهُ " [٤] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٠ ؛ والارتشاف ٢/٦٠٨ ؛ وحاشية يس على شرح قطر الندى ؛ للفاكهى ٢/٢٢٥ .

(٢) سورة القمر : الآية ٤٥ .

(٣) انظر لسان العرب ١/٦٨٣ .

(٤) انظر : شرح الجمل الكبير ١/٢٦٦ ، والمقرب ؛ ومثله : ص ٣١٧ .

(المطلب الثانى)

التوكيد بألفاظ الشمول والإحاطة

الألفاظ التى يؤكد بها للتنصيص على الشمول والإحاطة بأبعاض المتبوع هى : "**كُلٌّ** " **وَتَوَابِعُهَا** ؛ و" **جَمِيعٌ** " و" **عَامَّةٌ** " ؛ و" **كِلاَ** " و" **كِلْتَا** " ، وهذه الألفاظ يُؤَكَّدُ بها **لرفع توهم إراده الخصوص بما ظاهره العموم** ؛ إذ إن السامع قد يتوهم أن المتكلم وضع العام موضع الخاص ؛ ومن ثم يحتمل اللفظ العام إرادة البعضيَّة بـه ، وذلك كأن يقال: " جَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ " ، فهذا القول ظاهره مجئ أهل المدينة كلهم ، ويحتمل أن يكون المراد مجئ علمائهم ؛ أو أشرافهم ؛ أو أكثرهم ؛ وما إلى ذلك ؛ لأن استعمال اللفظ فى بعض أفراده مجاز شائع ؛ منه قول الله – تعالى-: " **وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ** " (١) ؛ إذ أسند المجئ إلى " **أَهْلِ الْمَدِينَةِ** " ؛ أى : مدينة لوط – عليه السلام – ، وهو لفظ يراد به العموم ، فى حين أن المراد مجئ بعض أفراد أهل المدينة ، وهم بعض من رجال هذه المدينة جاءوا مستبشرين بالأضياف طمعا منهم فى ركوب الفاحشة (٢) ، وبذلك وضع العام موضع الخاص لغرض من الأغراض التى يعالجها علم المعانى .

---

(١) سورة الحجر : الآية ٦٧ .

(٢) انظر تفسير القرطبى ٣٩/١٠ ، طبعة / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٨٧م.

وكذا فى نحو: " جَاءَ الزَّيْدَانِ ؛ والْمَرْأَتَانِ " ؛ إذ يحتمل أن يكون الجائى أحد الزيدين ؛ أو إحدى المرأتين ؛ إذ المثنى قد يطلق ويراد به واحد ؛ وذلك كما فى قول الله – تعالى –: " **فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا** " (١) ، فالظاهر أن النسيان منسوب إلى موسى – عليه السلام – وفتاه " **يُوشَعَ** " ، والواقع أن الناسى هو الفتى ؛ بدليل قوله : " **فَإِنِّى نَسِيتُ الْحُوتَ** " (٢) ، ومثله قوله – تعالى – : "**يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ** " (٣) ؛ أى : من الْبَحْرَيْنِ ؛ الْبَحْرِ الْمِلْحِ ؛ والْبَحْرِ الْعَذْبِ ؛ واللؤلؤ والمرجان يخرجان من الْبَحْرِ الْمِلْحِ (٤) .

فإذا أُكِّدَ الكلام بـ " **كُلِّهِمْ** " ونحوه ؛ وبـ " **كِلاَ** " و" **كِلْتَا** " ؛ فقيل: " جَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ كُلُّهُمْ ؛ أو جَمِيعُهُمْ ؛ أو عَامَّتُهُمْ " ؛ وقيل – فى المثال الآخر –: "جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا؛ والْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا"؛ ارتفع المجاز ؛ إذ زال ما كان يحتمله لفظ المتبوع فى المثالين المذكورين ونحوهما من إرادة البعضية ؛ ورفع توهم السامع كون المتكلم وضع العام موضع الخاص ؛ **لأن هذه الألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشئ ؛ والإحاطة بها على**

---

(١) سورة الكهف : من ٦١ .

(٢) انظر : شرح الجمل الكبير ٢٧٠/١ ؛ والدر المصون ٤٧٠/٤ ، والعبارة من الآية ٦٣ من سورة الكهف

(٣) سورة الرحمن : الآية ٢٢ .

(٤) انظر : الكشاف ٤٤٦/٤ ؛ وتفسير القرطبى ١٦٣/١٧ ؛ والدر المصون ٢٤/٦ .

سبيل الحقيقة [١] .

وشرط التوكيد بهذه الألفاظ أن يكون كل منها مضافا لفظا إلى ضمير مطابق للمؤكد إفرادا وتثنية وجمعا ؛ وتذكيرا وتأنيثا ؛ ليرتبط به ؛ وليدل على من هو له [٢] ، ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناء بنية الإضافة ؛ خلافا لبعضهم – على ما سيأتى – ؛ فيقال : " قَبَضْتُ الْمَالَ كُلَّهُ " و" أَدَّيْتُ الْأَمَانَةَ كُلَّهَا " ، و" الزَّيْدُونَ كُلُّهُمْ قَوَّامُونَ عَلَى الْهِنْدَاتِ كُلِّهِنَّ " ؛ ويجوز أن يقال : " الْهِنْدَاتُ كُلَّتُهُنَّ فَائِزَاتٌ " ؛ حكاه الخليل عن بعض العرب [٣] ، ويقال : " جَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ " ، ونص المرادى على أنه يجوز أن يقال : " **جَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهَا** ؛ أو" **كُلُّهُ** "؛ على قياس :"**هُمْ أَحْسَنُ الْفِتْيَانِ وَأَجْمَلُهُ** "؛ وصرح بأنه ضعيف [٤] ، فالوجه فى جواز: " **الرِّجَالُ كُلُّهَا** " أنه على معنى : " **جَمَاعَةَ الرِّجَال** "؛ والوجه فى جواز :" **الرِّجَالُ كُلُّهُ** " أنه فى

---

[١] انظر – فى ذلك – : الأصول فى النحو ٢١/٢ ؛ واللباب ؛ للعكبرى ٣٩٥/١ ؛ وشرح المفصل ؛ لابن يعيش ٤١/٣ ؛ وشرح الجمل الكبير ٢٦٦/١ ؛ وشرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢٨٩/٣ ؛ وشرح الألفية ؛ لابن الناظم : ص ٥٠٣ ؛ وشرح التصريح ١٢٣/٢ ؛ والهمع ١٣٧/٣ ؛ والكواكب الدرية : ص ٥٦٣ ؛ وحاشية الصبان ١٠٩/٣ ، ١١٠ .

[٢] انظر – فى ذلك – : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩١/٣ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص ٥٠٣ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٩٦٩/٣ ؛ وشرح التصريح ١٢٢/٢؛ والهمع ١٣٧/٣ ؛ والكواكب الدرية ٥٦٣/٢ .

[٣] انظر : الارتشاف ٢٠٩/٢ ، وشرح الألفية للمرادى ٩٦٩/٣ .

[٤] انظر شرح الألفية ٩٦٩/٣ .

معنى : " **جَمْع الرِّجَال** " [١] ، وكل ما ذكر يقال فى : " **جَمِيــعٍ** " و"**عَامَّةٍ** " إلا ما حكاه الخليل .

ويقال – فى تأكيد المثنى –: " الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا يَعُولاَنِ الْفَـــاطِمَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا " وتجدر الإشارة إلى أن **إضافة لفظ " كُـــلٍّ "** وأخواتـــه ، و" كِلاَ " و" كِلْتَا " **إلى ضمير الْمُؤَكَّدِ لا تُعَدُّ من قبيل إضافة الشئ إلى مثله ؛ وإنما هى من باب إضافة العام إلى الخاص** [٢] .

* هذا .. وتختص هذه الألفاظ بأحكام ؛ بيانها ما يلى :–

أ – أحكام " كُلٌّ " وتوابعها ؛ وما فى معناها .

تُعَدُّ " **كُلٌّ** " أُمَّ ألفاظ الشمول والإحاطة ؛ لأنها تختص بأن تكـــون توكيدا ؛ وغير توكيد ، فكونها توكيدا ؛ كَمَا مُثِّلَ ، وكونها غيـــر توكيد يتمثل فى قوعها مبتدأ ؛ كما فى قول الله – تعالى –: " **كُلٌّ لَـــهُ قَـــانِتُونَ** " [٣] ؛ وفـــاعلا ؛ كمـــا فـــى نحـــو قولـــه – تعالى–: " **يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا** " [٤] ؛ ونائبا عن الفاعل ؛ كما فى قوله – عز وجل –: " **ثُمَّ تُوَفَّى كُـــلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ** " [٥] ؛ ومفعولا به ؛ كما فـــى قولـــه – ســـبحانه

---

[١] انظر حاشية يس على قطر الندى للفاكهى ٢/٢٢٧ .

[٢] انظر الكواكب الدرية ٢/٥٦٣ .

[٣] سورة البقرة : من الآية ١١٦ .

[٤] سورة آل عمران : من الآية ٣٠ .

[٥] سورة آل عمران : من الآية ١٦١ .

وتعالى - : " **وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لاَ يُؤْمِنُوا بِهَا** " (١) ؛ وغير ذلك؛ فضلا عن أنها لم يتقدم عليها شئ من ألفاظ هذا الضرب من التوكيد إذا اجتمعت (٢).

وتختص " **كُلٌّ** " **وتوابعها**؛ و" **جَمِيعٌ** " و" **عَامَّةٌ** " بأنها لا يؤكد بها إلا اسم معرفة - على الأصح -؛ متبعض بذاته ؛ أو بحسب عامله .

* **<u>فما يتبعض بذاته</u>هو الجمع مطلقا** ؛ إذ إن له أفرادا يتميز بعضها من بعض ؛ وكل واحد منها يصح وقوعه موقع الآخر ، ومن ثم فهو مُتَجَزِّئٌ بذاته ؛ وأجزاؤه أفراده ، **ويجرى ذلك - أيضا - على ما كان لفظه مفردا وهو ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه** ؛ كـ " **الْقَوْمِ** " و" **الْجَيْشِ** " و" **الْقَبِيلَةِ** " ؛ وما إلى ذلك ، وحينئذ يقال: " **أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ** ؛ أو **جَمِيعُهُمْ** ؛ أو **عَامَّتُهُمْ** ؛ **والْمُؤْمِنَاتُ كُلُّهُنَّ**؛ أو **جَمِيعُهُنَّ** ؛ أو **عَامَّتُهُنَّ** ؛ **والرِّجَالُ كُلُّهُمْ** ؛ أو **جَمِيعُهُمْ** ؛ أو **عَامَّتُهُمْ** ؛ **والْقَوْمُ كُلُّهُمْ** ؛ أو **جَمِيعُهُمْ** ؛ أو **عَامَّتُهُمْ** ؛ **والْقَبِيلَةُ كُلُّهَا** ؛ أو **جَمِيعُهَا** ؛ أو **عَامَّتُهَا**، ويقال فى : " **كُلّهُمْ** " **وتوابعها** : " **عَادَ الْمُجَاهِدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ** " ؛ **ويقال نحو ذلك فى إتباع** " **كُلّهُ** " و" **كُلّهَا** " و" **كُلّهُنَّ** " .

---

(١) سورة الأنعام : من الآية ٢٥ .

(٢) انظر شرح اللمع ؛ للخطيب التبريزى : ص ٢١١ ، تحقيق الدكتور / السيد تقى

* **وما يتبعض بحسب عامله** يتمثل فى **المفرد المتصل الأجزاء ؛ ويصح افتراق أجزائه حكما** ، وذلك بأن يكون العامل المسند إليه صالح الإسناد إلى بعضه ؛ كأن يراد جميع **أجزاء** " **زَيْدٍ** " أو " **اَلْكَافِرِ** " أو " **اَلْعَبْدِ** " أو" **الزَّوْجَةِ** " ؛ فيسند إلى كل منها فعل من الأفعال التى تقبل التجزئة ؛ كـ " **نَظُفَ** " أو" **نَجُسَ** " أو" **اشْتَرَى** " أو" رَأَى " ؛ ونحوها ؛ فيقال : " **نَظُفَ زَيْدٌ كُلُّهُ ؛ أو جَمِيعُهُ ؛ أو عَامَّتُهُ** " ؛ و: "**نَجُسَ اَلْكَافِرُ كُلُّهُ ؛ أو جَمِيعُهُ ؛ أو عَامَّتُهُ** " ؛ و: " **اشْتَرَيْتُ اَلْعَبْدَ كُلَّهُ ؛ أو جَمِيعَهُ ؛ أو عَامَّتَهُ** "؛ و:"**رَأَى الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ كُلَّهَا؛ أو جَمِيعَهَا؛ أو عَامَّتَهَا** "، وإذا أريد تقوية التوكيد والمبالغة فيه قيل :" **نَظُفَ زَيْدٌ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ** " ؛ وكذا الباقى ، وإنما صح فى الأمثلة المذكورة ونحوها أن يؤكد بـ " **كُلٍّ** " وتوابعها؛ وما فى معناها ؛ لأنه يصح أن يقال : " نَظُفَ بَعْضُ زَيْدٍ " ؛ و" نَجُسَ بَعْضُ اَلْكَافِرِ " ؛ و" اشْتَرَيْتُ بَعْضَ اَلْعَبْدِ " ؛ و" رَأَى الزَّوْجُ بَعْضَ زَوْجَتِهِ " ؛ وما إلى ذلك ، فجئ بالتوكيد لكون المراد جميع أجزاء المفرد فى كل مثال ؛ لا بعض أجزائه ، فإذا كان الفعل المسند إليه لا يقبل التجزئة ؛ كـ " **جَاءَ** " و" **تَكَلَّمَ** " و " **ذَهَبَ** " ونحو ذلك ؛ امتنع توكيده بـ " **كُلٍّ** " وما فى معناها ؛ فلا يقال : " جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ " ؛ ولا :" تَكَلَّمَتْ هِنْدٌ كُلُّهَا "؛ ولا " ذَهَبَ خَالِدٌ كُلُّهُ "؛ لأن الأفعال : " **جَاءَ** " و" **تَكَلَّمَ** " و" **ذَهَبَ** " لا يصح وقوعها من أجزاء المفرد الذى أسند إليه كل فعل منها ؛ إذ لا يجوز أن يقال : " جَاءَ بَعْضُ

زَيْدٍ "؛ ولا : " ذَهَب بعْضُ خَالَدٍ " ؛ ولا: " تَكَلَّمَ بَعْضُ هِنْدٍ "، ومثل " **كُلٍّ** " فى ذلك **توابعها** ؛ و" **جَمِيعٌ** " و" **عَامَّةٌ** "[١] ، ونص ابن يعيش على أنه لم يبعد جواز نحو : " جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ " إذا كان المراد أنه جاء سالم الأعضاء ؛ لم يفقد منها شئ ؛ كاليدين والرجلين ؛ وما إلى ذلك [٢] .

وهذا القول لابن يعيش فيه نظر ؛ إذ إن ما قضى به لا يجرى على ما أجمع عليه النحويون من أن لفظ " **كُلٍّ** " يؤكد به غير المثنى المتبعض بذاته ؛ أو بحسب عامله ، لكونه من الألفاظ التى يؤكد بها لدفع توهم عدم الشمول والإحاطة ، ورفع احتمال إرادة الخصوص باللفظ العام ؛ إذ المتبعض بذاته هو المتجزئ الذى يصح وقوع بعض أجزائه موقعه ؛ كـ " **الْمَالِ** " و" **الْكُتُبِ** " ونحوهما ، والمتبعض بحسب عامله هو ما تفترق أجزاؤه حكما بإسناد بعض الأفعال إليه ؛ كـ " **اشْتَرَى**" و" **بَاعَ** " و" **رَأَى**" ونحوها ؛ ولا تفترق أجزاؤه بإسناد بعض الأفعال الأخرى إليه ؛ كـ " **جَاءَ** " و" **ذَهَبَ** " و" **تَكَلَّمَ** " ونحوها ، فالمعتبر فى ذلك أن غير المثنى يصح توكيده بـ " **كُلٍّ** " ونحوها إن صح وقوع

---

[١] انظر – فى هذه المسألة – : شرح جمل الزجاجى لابن خروف ٣٣٦/١ ؛ وشرح المفصل؛ لابن يعيش٤٤/٣؛ وشرح الجمل الكبير ١٦٦/١؛ والمقرب؛ ومثله بيـ ـشه: ص ٣١٧ ، وشرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢٩١/٣ ؛ شرح الألفية لابن النـاظم : ص ٥٠٣ ؛ وشرح الكافية ؛ للرضى ٣٩٠/٢ ، ٣٩١ ؛ والارتشاف ٦٠٠/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٩٦٩/٣ ، وشرح التصريح ١٢٢/٢ ؛ والهمع ٣ ١٣١

[٢] انظر شرح المفصل ٤٤/٣ .

بعضه موقعه ، وإن امتنع ذلك امتنع توكيده بهـا ؛ وبمـا فـى معناها، وقد صرح بذلك ابن يعيش نفسـه ؛ إذ نـص علـى أن معنى" **كل**" الإحاطة والعموم ؛ ومن ثم لا يؤكد بها إلا ما يتبعض ويصح تجزئته ، وذلك كأن يقال : " قَرَأْتُ الْكِتَابَ كُلَّهُ " ؛ لإمكان تجزئة الكتاب وتبعيضه ؛ إذ يمكن قراءة بعضه ؛ أو يكون عامله مما يقبل التجزئة ؛ كما فى نحو: " رَأَيْتُ – أو – ضَرَبْتُ زَيْـدًا كُلَّهُ " ؛ إذ الرؤية والضرب يجوز أن يقعا ببعضه ، ويجـوز أن يقعا بكله ، فلما أريد جميع أجزائه أكد بـ " **كُلّ** " ، ولا يصح أن يقال : " جاء – أو – أَقْبَلَ بَكْرٌ كُلُّهُ " ؛ لأن المجـئ ؛ والإقبـال لا يصح أن يقعا من أجزائه ؛ هذا ما صرح به ابن يعيش ؛ **وَيَرِدُ عليه عدم صحة نحو: " جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ " مطلقـا** ؛ إذ إن معمـول الفعل " **جَاءَ** " ؛ وهو " **زَيْدٌ** " لا يتبعض بذاته ؛ ولا بعامله ؛ لأنه لم يكن ذا أجزاء يصح وقوع بعضـها موقعـه ؛ ولأن أجـزاءه لا تفترق بإسناد الفعل " **جَاءَ** " إليه ؛ إذ يستحيل نسبة المجئ إلى بعضه دون بعضه الباقى ؛ لعدم إمكان مجئ جزء متصل به دون بقية أجزائه ، وما لا يتبعض بذاته ؛ أو بالعامل الـداخل عليـه لا يتوهم فيه عدم الشمول ؛ ولا يحتمل فيه إرادة الخصـوص إن كان لفظا عاما ؛ حتى يرفع التـوهم والاحتمـال بـ" **كُـلّ** " ؛ أو نحوها، ومن ثم **يمتنع أن يقال: " جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ "** ؛ ونحـوه ، وليس كما قضى ابن يعيش أنه لم يبعد جوازه إن أريد كونه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شئ ؛ لأن هذا المراد يعد مـن قبيـل

بيان هيئة زيد التى هو عليها وقت مجيئه ؛ إذ إن سلامة أعضائه صفة من صفاته التى يراد تفسيرها وقت صدور الفعل منه ، وقد اصطلح على أن بيان هيئة الفاعل ؛ أو المفعول ؛ أو هما معا؛ بذكر صفة من صفات أحدهما؛ أو أكثر من صفة ؛ بابه **الحال** ؛ لا التوكيد ؛ إذ **الحال** وضعت لتبيين هيئة الموصوف فى حال وجود الوصف به ؛ أو تبيين الصفة فى حال وجودها بالموصوف [١] ، وهذا الغرض متمثل فى إرادة الإخبار عن مجئ الجائى سالم الأعضاء ؛ دون فقد شئ منها ، وحينئذ يكون التعبير بالحال هو الأصوب ؛ كأن يقال : " جَاءَ زَيْدٌ سَالِمًا ؛ أو صَحِيحًا ؛ أو مُكْتَمِلاً " ؛ وما إلى ذلك ؛ لأن التعبير بالتوكيد يفضى إلى التعارض مع ما قعده النحويون ؛ وإلى التناقض فيما ذكره ابن يعيش فى تناوله هذه المسألة؛ فضلا عن أن نحو: " جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ " لا يجدى فائدة ؛ لكونه لا يدفع توهما ولا يرفع احتمالا؛ لعدم تَجَزُّئِ الجائى بذاته ؛ أو بعامله – على ما تقدم – .

* هذا .. ومن أحكام " كُلٍّ " وما فى معناها أن الضمير المطابق لِلْمُؤَكَّدِ فى النوع والعدد ؛ المضافة إليه يجب أن يكون ملفوظا به، فلابد من ذكره متصلا بها ليحصل الربط بينها وبين الْمُؤَكَّدِ بها ، ولا يجوز حذف هذا الضمير الرابط استغناء بنيته ، خلافا للكوفيين ؛ إذ أجازوا الاستغناء عن صريح الإضافة

---

[١] انظر المقدمة الجزولية فى النحو : ص ٨٩ .

بنيتها [١]، وتبعهم – فى ذلك – الزمخشرى [٢] ، وجعلـوا منـه " كُلًّا " فى قراءة : " إنَّا كُلاًّ فِيهَا " [٣] – بالنصب [٤] – علـى أن " كُلاًّ " توكيد لاسم " إنَّ " وهو ضمير الرفع المتصل " نَا " فـى " إنَّا " ، والتنوين عوض من الضمير المضاف إليه ؛ إذ التقدير : " إنَّا كُلُّنَا فِيهَا " ، فحذف الضمير استغنا بنية الإضافة ، والجـار والمجرور: " فِيهَا " متعلق بخبر" إنَّ " [٥].

وهذا القول رَدَّهُ ابن مالك بأن لفظ " **كُلّ** " من ألفاظ التوكيد التـى يجب التصريح بإضافتها إلى ضمير ما تؤكده ؛ مثل " **النَّفْسِ** " و" **الْعَيْنِ** " ونحوهما ، والإجماع علـى أن الصـريح الإضـافة لا يستعمل منوى الإضافة ؛ كما أن منويهـا ؛ كــ " **أَجْمَعَ** " و" **أَكْتَعَ** " ونحوهما لا يستعمل صريح الإضافة ، فتجـويز نِيَّـةِ الإضافة فى : " **كُلاًّ** " استغناء عن التصريح بها مُسْتَلْزِمٌ لعـدم النظير ؛ والمفضى إلى ذلك يجب اجتنابه [٦] .

---

[١] انظر : ارتشاف الضرب ٢/٦١٠ ؛ وشرح الألفية للمـرادى ٣/٩٦٩ ؛ والهمـع ٣/١٣٩ ، وحاشية الصبان ٣/١١٠ .

[٢] انظر الكشاف ٤/١٧١ .

[٣] سورة غافر : من الآية ٤٨ .

[٤] هى قراءة ابن السميفع وعيسى بن عمر . [انظر : البحر المحيط ٧/٤٦٩ ؛ والدر المصون ٦/٤٦] .

[٥] انظر : الكشـاف ٤/١٧١ ؛ والارتشـاف ٢/٦١٠ ؛ والـدر المصـون ٦/٤٦ ؛ والمساعد ٢/٣٨٨ ؛ وشرح التصريح ٢/١٢٣ .

[٦] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٢ .

وخُرِّجَ نصب " كُلاًّ " فى القراءة المذكورة **على وجهين آخرين** :

(**أحدهما**) : أنه حال مقدمة على عاملها غير المتصرف ؛ وهو الجار والمجرور: " **فِيهَا** " ؛ وهو وارد فى فصيح الكلام ؛ وصاحبها الضمير المرفوع المنوى فى الجار والمجرور؛ أى: ضمير الاستقرار المنتقل إلى الجار مع المجرور:" **فِيهَا** " ؛ لأنه عامل ظرفى، وهذا الوجه ارتضاه ابن مالك [١] ، وضَعَّفَهُ ابن هشام لما فيه **من تنكير " كُلّ " بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى؛** وهو نادر ؛ **وتقديم الحال على عاملها الظرفى** [٢] ؛ وهو غير جائز ؛ إذ الجار مع المجرور لا يعمل فى الحال متقدمة ؛ فلا يجوز أن يقال : " قَائِمًا فِى الدَّارِ بَكْرٌ " [٣] .

و(**الوجه الآخر**) : أن " **كُلاًّ** " بدل كُلّ من ضمير الرفع المتصل " **نَا** " ؛ إذ إنه مبنى فى محل نصب ؛ لأن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر المفيد للإحاطة بدل كُلّ جائز ؛ نحو: " **فُزْتُمْ ثَلاثَتُكُمْ** " ، وبدل الْكُلِّ لا يحتاج إلى ضمير ؛ فضلا عن أن لفظ " **كُلّ** " يلى العوامل إذا لم يتصل بالضمير ؛ نحو: " **جَاءَ كُلُّ الْقَوْمِ** " ؛ ومن ثَمَّ يجوز أن يقع **بدلا** ، وهذا الوجه اختيار أبى حيان [٤]، وَنَصَّ ابن هشام **على أنه هو الصواب ؛**

---

[١] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٣/٣ .

[٢] انظر مغنى اللبيب ٥١٠/٢ ، تحقيق الأستاذ / محمد محى الدين عبد الحميد .

[٣] انظر الكشاف ١٧١/٤ .

[٤] انظر الارتشاف ٦١٠/٢ .

وأنه أحسن ما قيل فى هذه القراءة [١] ، ويبدو أنه كذلك ؛ لأن الاستدلال لهذا الوجه يتسم بقوة الدليل ؛ ووجاهة التعليل .

* والحاصل أن إضافة "كُلٍّ" إلى ضمير راجع إلى الْمُؤَكَّدِ واجبة، فلا يجوز أن يستغنى بِنِيَّتِهَا عن التصريح بها، و- أيضا - لا يجوز أن يستغنى بإضافة " كُلٍّ " إلى اسم ظاهر عن إضافتها إلى ضمير المطابق لِلْمُؤَكَّدِ [٢] ؛ خلافا لابن مالك ؛ حيث ذهب إلى جواز إضافة " كُلٍّ " إلى اسم ظاهر مثل الْمُؤَكَّدِ ، واستدل على ذلك بأبيات من الشعر ، منها قول الشاعر:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ ، لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ

يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ [٣]

حيث خَرَّجَهُ على أن " كُلِّ النَّاسِ " توكيد للفظ " النَّاسِ " المضاف إليه " أَشْبَهَ " المنادى، والمقتضى أن يضاف لفظ " كُلٍّ " إلى ضمير غيبة راجع إلى الْمُؤَكَّدِ ؛ فيقال : " يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّهِمْ " ؛ إلا أنه أستغنى بإضافتها إلى مثل الظاهر الْمُؤَكَّدِ عن

---

(١) انظر المغنى ٢/٥١٠ .

(٢) انظر شرح الألفية للمرادى ٣/٩٧٠ .

(٣) هذا بيت من البحر البسيط ، وهو لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه : ص ١٤٥ ؛ وخزانة الأدب ٩/٣٥ ؛ وشرح شواهد المغنى ٢/٥١٨ ؛ وشرح عمدة الحافظ : ص ٥٥٧ ، وهو لكثير عزة فى الدرر ٢/٣٨٣ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٣/٩٧٠؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٢ ، والمقاصد النحوية ٤/٨٨ ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل .

الإضافة إلى ضميره [١] ، ورَدَّهُ أبو حيان بأن الذى ذكره النحويون أن لفظ "**كُلّ**" الْمُؤَكَّدِ بِهِ يضاف إلى ضمير الْمُؤَكَّدِ ؛ لَيْسَ غَيْرُ، ولاَ حُجَّةَ فيما استشهد به ابن مالك؛ لأن " **كُلِّ النَّاسِ** " - فى البيت المذكور ونحوه - **نعت يُبَيِّنُ كمال المنعوت** ، **وهو أمدح** ؛ إذ المعنى: **يَا أَشْبَهَ النَّاسِ الْكَامِلِينَ فِي الْحُسْنِ وَالْفَضْلِ** ، ويُعَزِّزُ ذلك أن ابن مالك نفسه صرح بأن " **كُلُّ الرَّجُلِ** " فى نحو: " زَيْدٌ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ " **نعت بمعنى : الْكَامِلِ** [٢] ، ومن ثم يحمل لفظ " **كُلِّ النَّاسِ** " على أنه **نعت** أفاد معنى غير العموم ؛ **وهو الْكَمَال** ؛ وليس توكيدا ؛ لأن العموم مفهوم مما قبله [٣] ، بهذا يندفع قول ابن هشام - فيما رَدَّ به أبو حيان مذهب ابن مالك -: إِنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لأن لفظ " **كُلّ** " **الذى ينعت به دَالٌّ على الْكَمَالِ ؛ لا على عموم الأفراد** [٤] .

هذا .. ولكون " **كُلّ** " تختص بأن تكون توكيدا ؛ وغير توكيد - على ما تقدم - فإنها تستعمل فى غير التوكيد مبتدأ بكثرة ، **وغير مبتدإ** بقلة ؛ **إلا أنها إذا أضيفت إلى الضمير لم تستعمل إلا توكيدا؛ أو مبتدأ** ؛ فلا يجوز أن يقال : " جَاءَنِى كُلُّهُمْ " إلا فى

---

[١] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩١ ، ٢٩٢ .

[٢] انظر المصدر السابق ٣/٣١٥ .

[٣] انظر : الارتشاف ٢/٦١٠ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٣/٩٧١ ؛ والهمع ٣/١٣٩ ؛ والدرر اللوامع ٢/٣٨٣، ٣٨٤ .

[٤] انظر المغنى ١/١٩٤ .

شَاذٌ من الكلام ؛ أو ضرورة شعر [١] ، **وإذا استعملت مبتدأ دلت على العموم كحالها إذا استعملت توكيدا** [٢] ومن ثم قرئ قول الله – تعالى –: " **قُلْ إِنَّ الأَمْـرَ كُلَّـهُ لله** " [٣] بنصب " **كُلَّـهُ** " وبرفعه [٤] ، فقراءة النصب ؛ وهى قراءة الجماعة؛ على أن " **كُلَّهُ** " توكيد لاسم " **إنَّ** " ، ومتعلق الجار والمجرور خبرها ، وقراءة الرفع على أن " **كُلُّهُ** " مبتدأ ، ومتعلق الجار والمجرور خبره ، والجملة فى محل رفع خبر " **إنَّ** " ؛ كما فى نحو: " **إنَّ مَالَ أَخِي كُلُّهُ عِنْدِى** " [٥] .

* أما **توابع** " **كُلّ** " فقد تقدم أنها يؤتى بها إذا أريد زيادة التوكيد وتقويته والمبالغة فيه ، وأن ذلك يكون بإتباع " **كُلِّـهِ** " وأخواته بـ "**أَجْمَعَ**" وأخواته؛ فيقال :" **جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ؛ وَالْقَافِلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ ؛ وَالْحُجَّاجُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ؛ وَالْمُعْتَمِرَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ**"، ومن ذلك قول الله – تعالى–: " **فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ** "[٦]،

---

[١] انظر : الارتشاف ٢/٦١٤ ، ٦١٥؛ والمغنى ٢/٥١٠ ؛ وشرح التصريح ٢/١٢٣.

[٢] انظر الارتشاف ٢/٦١٥ .

[٣] سورة آل عمران : من الآية ١٥٤ .

[٤] قرأ بالرفع أبو عمرو ؛ ويعقوب ، ووافقهما اليزيدى ، وقرأ الباقون بالرفع . (انظر : إتحاف فضلاء البشر ؛ للشيخ أحمد الدمياطى (البناء) : ص ١٨٠ ، طبعة /عبد الحميد أحمد حنفى ؛ والدر المصون ٢/٢٣٩) .

[٥] انظر : شرح المقدمة النحوية : ص ٣٧٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٦ ؛ والدر المصون ٢/٢٣٩

[٦] سورة الحجر : الآية ٣٠ ؛ وسورة ص : الآية ٧٣ .

ولا فرق بين " كُلِّهِ " وأخواته ؛ و" أَجْمَعَ " وأخواته - على الأرجح - ، وهو مذهب البصريين؛ إذ يُسَوُّونَ بينهما فى إفادة الشمول والعموم ، وذهب الفراء[1]؛ والمبرد [2] إلى أن " أَجْمَعَ " وأخواته تفيد الاجتماع فى وقت الفعل ، وذلك أنه إذا قيل : " قَامَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ " جاز أنْ يَقُومُوا مُجْتَمِعِينَ أَوْ مُتَفَرِّقِينَ ؛ فإذا قيل : " قَامَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ " صارت حال القوم الاجتماع لا غير ؛ وأفاد " أَجْمَعُونَ " اتحاد الوقت ؛ ومن ثم كان فى " أَجْمَعَ " وأخواته فائدة ليست فى " كُلٌّ " وأخواته[3]، وَرُدَّ هذا القول بأن التوكيد تمكين معنى الْمُؤَكَّدِ ؛ فلو كان فى "أَجْمَعَ" وأخواته زيادة فائدة لم تكن توكيدا ؛ لأنها تقع ثانية بعد " كُلِّهِ " وأخواتها ، فينبغى أن تدل على ما يدل عليه الأول لتكون توكيدا ؛ إِذْ إِنَّ التوكيدَ المعنويَّ بِضَرْبَيْهِ تكرير الاسم الأول بمعناه عند جمهور النحويين [4] خلافا لقليل منهم ذهبوا إلى أن ألفاظ الشمول والإحاطة قسم برأسه ؛ كابن السراج [5]؛ والفارسى [6]؛

---

(١) انظر : الارتشاف ٦١٥/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٩٧٣/٣ .

(٢) انظر المقتضب ٣٨٠/٣ .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٣ ، وشرح الألفية للمرادى ٩٧٣/٣ .

(٤) انظر - فى ذلك -: شرح المقدمة النحوية : ص ٣٧٤ ؛ وأسرار العربية : ص ١٥٢ ؛ والمقدمة الجزولية : ص ٧٣ ؛ وشرح جمل الزجاجى ؛ لابن خروف ٣٣٣/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٣ ، ٤٠ .

(٥) انظر الأصول فى النحو ٢١/٢ .

(٦) انظر الإيضاح العضدى : ص ٢٧٣ .

وغيرهما [١] ، فلو كان فى " أَجْمَعَ " وأخواته زيادة فائدة لَـدلَّتْ على ما لم تدل عليه " كُلُّهُ " وأخواته ؛ فلم تكن توكيدا ، وذلـك كما فى نحو : " يُحَاسَبُ الْمُؤْمِنُ حِسَابًا "؛ فإن المصدر " حِسَابًا " توكيد للفعل " يُحَاسَبُ " – على ما سيأتى –؛ لأنه تكرار لمعنـاه، فإن قيل : " يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا " فإن المصدر " حِسَابًا " لم يكن توكيدا ؛ لكونه دَلَّ على ما لم يدل عليه الفعل ؛ لأنه – حينئـذ – أفاد زيادة على التأكيد ؛ إذ إنه مُبَيِّنٌ لِنَـوْعِ الفعـل " يُحَاسَـبُ " بدلالتـــه علـــى هيئـــة صـــورته ؛ فكـــذلك " أَجْمَعُ " وأخواته إن كان فيها فائدة ليست فى " كُلِّه " وأخواته؛ فضلا عن أنها لو كانت بمعنى الاجتماع فى وقت واحد لوجـب نصبها على أنها حَالٌ ؛ إذ التقدير – حينئذ –: " فُعِلَ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ " ، فدل ذلك على أنها مثل " كُلِّه" وأخواته فى إفـادة العموم مطلقا ؛ دون تعرض لاجتماع فى وقت واحد ؛ وعدمه ، ومما يَدُلُّ على ذلك – أيضا – أن " أَجْمَعَ " وأخواته قَدْ يُؤَكَّدُ بِهَا مُسْتَقِلَّةً ؛ دون أن يتقدم عليها " كُلُّهُ " وأخواته ؛ فيقـال : " عَـادَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ ؛ وَالْقَبِيلَةُ جَمْعَاءُ ؛ وَالرِّجَالُ أَجْمَعُـونَ ؛ وَالنِّسَـاءُ جُمَعُ " [٢] ، وكثر ورود لفظ " أَجْمَعِينَ " فى القرآن الكـريم دون " كُلِّهِمْ "؛ مـن ذلـك قـول الله – تعـالى–: "وَجُنُـودُ إِبْلِـيسَ

---

[١] انظر : شرح عيون الإعراب : ص ٢١٠ ؛ والارتشاف ٦٠٨/٢ .

[٢] انظر : شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢٩٤/٣ ؛ وشرح الألفيـة ؛ لابـن النـاظم : ص ٥٠٤ ؛ والارتشاف ٦١١/٢ ؛ وشرح التصريح ١٢٤/٢ .

أجْمَعُونَ"[١]؛ وقوله – تعالى –:" وَأَنْجَيْنَا مُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أجْمَعِينَ " [٢]، وقوله – عز وجل –: " إنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أجْمَعِينَ " [٣] ، ففى التوكيد بـ " أَجْمَعَ " وأخواته غير مقدم عليها " كُلُّهُ " وأخواته دليل آخر على أنها ليس فيها فائدة لم تكن فى لفظ " كُلّ " ومتصرفاته ؛ وإنما هى مثله فى إفادة العموم والإحاطة ؛ كما قضى البصريون ؛ وهو الصحيح [٤] .

* أما إتباع " أَجْمَعَ " وأخواته بِـ " أَكْتَعَ " وأخواته ؛ وإتباعها بـ " أَبْصَعَ " وأخواته ؛ وإتباع ذلك بما زاده الكوفيون [٥] ؛ وهو " أَبْتَعُ " وأخواته ، فكلها توابع لـ " كُلِّه " وأخواته ؛ التى يُؤَكَّدُ بِهَا الاسمُ الْمُتَبَعِّضُ ، ويُؤَكِدُهَا " أَجْمَعُ " وأخواته، وكذا الباقى؛ كل منها توكيد لما قبله ، وقيل : إن كل هذه الألفاظ توكيد لـ " كُلِّهِ " ومتبوعه [٦] ، والمشهور ترتيبها على النحو المذكور ، فيقال : " جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعث أَبْتَعُ ؛

---

(١) سورة الشعراء : الآية ٩٥ .

(٢) سورة الشعراء : الآية ٦٥ .

(٣) سورة الدخان : الآية ٤٠ .

(٤) انظر – فى ذلك – : معنى القرآن وإعرابه ؛ للزجاج ١٧٩/٣ ؛ وشرح المفصل ؛ لابن يعيش ٤١/٣ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٩٦/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٩٧٣/٣ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ١١٧٢/٣ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٩٧٣/٣ ؛ وحاشية الصبان ١١١/٣ .

(٦) انظر شرح الكافية ؛ للرضى ٣٩٥/٢ ، ٣٩٦ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٩٧٥/٣ .

والْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ كَتْعَاءُ بَصْعَاءُ بَتْعَاءُ ؛ والْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ ؛ والْمُسْلِماتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ بُتَعُ " ؛ يقال ذلك ونحوه إذا قصد الجمع بين هذه الألفاظ مبالغة فى التوكيد ، وهذا الترتيب هو الغالب والأجود ؛ قاله ابن مالك [١] ، وقيل : لا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب بتقديم بعض الألفاظ المذكورة على بعض [٢] ، وذلك أن لفظ "كُلّ" يجب تقديمه على جميع توابعه لعراقته ؛ **إذ إنه أنَصُّ فى الإحاطة** ؛ فضلا عن أنه **جامد** ؛ و" **أَجْمَعُ** " **وما بعدها ألفاظ مشتقة** ؛ لكونها على وزن " **أَفْعَلَ** " وهو وصف ، **وإتباع المشتق للجامد هو الأَوْلَى** ، وينبغى أن يليه لفظ " **أَجْمَعَ** " ؛ لأنه **أَدَلُّ** على معنى **الْجَمْعِيَّةِ من الباقى** ؛ فهو **صريح فى الْجَمْعِيَّةِ** ؛ إذ إنه مشتقٌّ من "**الْجَمْع**" ؛ ومن ثم ذهب الجمهور إلى عدم جواز التوكيد بـ " **أَكْتَعَ** " وما بعده دون التأكيد بـ " **أَجْمَعَ** " [٣] ؛ ولا خلاف فى وجوب تقديمه عليها ، **أما توابعه فالترتيب بينها واجب عند بعضهم** ؛ وقيل : **لا يجب بل يَحْسُنُ ؛ لاستوائها فى معنى الجمع** [٤]، **وعلى القول بوجوب الترتيب بينها يلزم تقديم لفظ " أَكْتَعَ " على أخويه** ؛

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ١١٧٢/٣ ، ١١٧٣ ؛ وشرح التسهيل ٢٩٤/٣ .

(٢) انظر : شرح الألفية ؛ للمرادى ٩٧٣/٣ ؛ وشرح الأشمونى فى حاشية الصبان عليه ١١١/٣ ، ١١٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٤/٣ ؛ والهمع ١٣٩/٣ .

(٤) انظر : المصدرين السابقين ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٩٥/٢ ؛ والارتشاف ٦١١/٢ ، ٦١٢ .

لكونه أظهر فى إفادة معنى الجمع منهما؛ إذ إنه من " **تَكَتَّعَ الْجِلْدُ**" **إِذَا انْقَبَضَ واجْتَمَعَ** ؛ أو من قولهم:" **حَوْلٌ كَتِيعٌ** " ؛ أى: تَامٌّ ، وهذا المعنى خافٍ فى" **أَبْصَعَ** " و" **أَبْتَعَ** " ؛ ولذا وجب تأخيرهما عن " **أَكْتَعَ** "؛ وقد ولى لفظ " **أَجْمَعَ** " لا نحطاطه عنه فى الدلالة على الجمع [1]، ثم يؤتى بلفظ " **أَبْصَعَ**" تاليا لـ" **أَكْتَعَ** "؛ لأنه من " **تَبَصَّعَ الْعَرَقُ**" إذا سال، وهو لا يسيل حتى يجتمع ، أما " **أَبْتَعُ** " فيؤخر تاليا لـ " **أَبْصَعَ** "؛ لأنه من " **الْبَتَعِ**" ؛ **وهو شِدَّةُ الْمَفَاصِلِ؛ أَوْ طُولُ الْعُنُقِ**، فلا يخلو من دلالته على اجتماع؛ إلا أنه أبعد من " **أَبْصَعَ** " فى ذلك، فلما كان كل لفظ من توابع لفظ " **كُلٌّ** " أضعف مما قبله فى الدلالة على معنى **الْجَمْعِيَّةِ وجب الترتيب بينها عند أصحاب هذا المذهب** [2]، **وهو اختيار ابن مالك** [3]، **وَصَحَّحَهُ الرضىُّ**[4]، **وهو المشهور**[5]، ومن ثم شَذَّ ما سمع من قول بعض العرب :"جَاءَنِى الْقَوْمُ أَكْتَعُونَ" ، وقول الآخر: " أَجْمَعُ أَبْصَعُ" و" جُمَعُ بُتَعُ"؛ وأشذ منه قول بعضهم :"جُمَعُ بُتَعُ بُصَعُ " [6] .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضى ٣٩٥/٢؛ وحاشية الصبان ١١٢/٣؛ وحاشية الخضرى ١٣٣/٢ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ١١٢/٣ ؛ وحاشية الخضرى ١٣٣/٢ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢٩٤/٣ .

(٤) انظر شرح الكافية ٣٩٥/٢ .

(٥) انظر شرح الألفية للمرادى ٩٧٤/٣ .

(٦) انظر : شرح الألفية للمرادى ٩٧٤/٣ ؛ وشرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٣٩٥/٢ .

* وأما " جَميعٌ " و" عامَةٌ " فهما كـ" كُلّ " معنى واستعمالا – على الصحيح – ، وقد تقدم أنهما يؤكد بهما الاسم المتجزى بذاته ؛ أو بعامله ؛ لدفع توهم عدم إرادة الشمول والإحاطة ؛ أو رفع احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ، وذلك بشرط إضافة كل منهما إلى ضمير الْمُؤَكَّد متصلا به لفظا – على الأصح –، وذلك نحو :" عَادَ الْوَفْدُ جَمِيعُهُ – أو– عَامَّتُهُ ؛ وَالْقَافِلَةُ جَمِيعُهَا – أو– عَامَّتُهَا؛ وَالْجُنُودُ جَمِيعُهُمْ – أو– عَامَّتُهُمْ ؛ والسَّيِّدَاتُ جَمِيعُهُنَّ – أو– عَامَّتُهُنَّ " ؛ ونحو: "طَهُرَ الْمُؤْمِنُ جَمِيعُهُ – أو– عَامَّتُهُ "، وقد نبه سيبويه على أن كلا من " جَمِيعٍ" و" عَامَّةٍ " بمنزلة " كُلٍّ " معنى واستعمالا ؛ إذ قال : (.. وَأَمَّا كُلُّهُمْ ؛ وَجَمِيعُهُمْ ؛ وَأَجْمَعُونَ ، وَعَامَّتُهُمْ ؛ وَأَنْفُسُهُمْ ؛ فَلاَ يَكُنَّ أَبَدًا إِلاَّ صِفَةً .) [١] ، وقال فى موضع آخر : (... وَأَمَّا " جَمِيعُهُمْ " فقد يكون على وجهين : يوصف به المضمر والمظهر كما يوصف بـ " كُلِّهِمْ " ، ويجرى فى الوصف مجراه ويكون فى سائر ذلك بمنزلة " عَامَّتِهِمْ " و" جَمَاعَتِهِمْ (...) والذى ذكرت لك قول الخليل ، ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه .) [٢] ، والمراد بالصفة ؛ والوصف فى كلام سيبويه : التَّوْكِيدُ .

---

[١] الكتاب ٣٧٧/١ . (هارون) .

[٢] انظر الكتاب ٣٧٧/١ – بتصرف – .

ومع أن سيبويه لم يغفل ذكر التوكيد بـ " **جَمِيعِهِمْ** " و" **عَامَّتِهِمْ** " فقد أغفله أكثر النحويين سهوا ؛ أو جهلا ؛ قاله ابن مالك [١] ، وأورد شاهدا للتوكيد بـ" **جَمِيعٍ**" ؛ وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها :

فِدَاكَ حَيُّ خَوْلَانْ
جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانْ [٢]

ونص ابن هشام على أن التوكيد بـ " جَمِيعٍ " و" عَامَّةٍ " غريب[٣]؛ أى : لم يرد فى كلام العرب ، ولعل ما استدل به ابن مالك على التوكيد بـ " جَمِيعٍ " يرشد **إلى أن التوكيد به ليس بغريب .**

* وتجدر الإشارة إلى أن " **التاء " فى لفظ " عَامَّةٍ " لازمة ؛ تصلح للمذكر والمؤنث ، فهى بمنزلتها فى لفظ " نَافِلَةٍ "** ؛ إذ يؤتى بها مع المذكر كما يؤتى بها مع المؤنث ، **فهذا اللفظ ورد بـ " التاء " مع المذكر فى قول الله – تعالى – :" وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً "** [٤] ؛ أى : زيادة على ما طلبه إبراهيم

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩١/٣ ؛ وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٣ ؛ وانظر – أيضا –: شرح الألفية لابن الناظم : ص ٥٠٣ ، ٥٠٤ ؛ والارتشاف ٦١٠/٢؛ وشرح التصريح ١٢٣/٢ ؛ والهمع ١٣٧/٣

(٢) البيتان من مجزوء البحر المنسرح ، والشاهد فيهما توكيد " حى خولان " بلفظ " جميع " .

(٣) انظر أوضح المسالك ٣٣٠/٣ ، ٣٣١ .

(٤) سورة الأنبياء : من الآية ٧٢ .

– عليه السلام – بقوله :" رَبِّ هبْ لى من الصَّالحِينَ " (١) ، فلفظ " عَامَّة " مثله فى ذلك ، فيقال : " قرأتُ الكتابَ عامَّتَهُ " كما يقال: " قَرَأْتُ الرِّسَالَةَ عَامَّتَهَا " – بـ " التاء " فى توكيد المذكر والمؤنث – ؛ هذا ما ذكره ابن هشام فى إيضاح المراد من قول ابن مالك – فى النظم –:

وَاسْتَعْمَلُوا – أَيْضًا – كَـ " كُلٍّ " فَاعِلَهْ

مِنْ " عَمَّ " فِى التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

وهو أولى مما ذكره ابن الناظم فى شرحه ؛ إذ حمل التشبيه فى قول والده : " مِثْلَ النَّافِلَةِ " على أنه استدراك على النحويين ؛ حيث أشار إلى أن المراد منه كون ذكر لفظ " عَامَّةٍ " فى ألفاظ التوكيد زائدا على ما ذكره النحويون المصنفون من ألفاظه ، فإن أكثرهم أغفل ذكره ، وذلك مثل النافلة فى العبادات؛ إذ إنها زائدة على الفرائض (٢)، وتبعه فى ذلك ابن عقيل (٣).

هذا .. وقد عزى للمبرد أنه خالف سيبويه فى كون لفظ "عَامَّةٍ " توكيدا كلفظ " كُلّ" معنى واستعمالا، وقضى بأن "عَامَّتُهُم" فى نحو :" جَاءَ الْقَوْمُ عَامَّتُهُمْ " بمعنى :" أَكْثَرُهُمْ "؛ لا "جَمِيعُهُمْ "(٤)،

---

(١) سورة الصافات : الآية ١٠٠ .

(٢) انظر شرح الألفية لابن الناظم : ص ٥٠٤ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل على الألفية : ص ١٣٠ مطبعة الحلبى بمصر .

(٤) انظر – فى ذلك – : الارتشاف ٢/٦١٠ ، ٦١١ ؛ وشرح التصريح ٢/١٢٤ ؛ والهمع ٣/١٣٧ ؛ وشرح الأشمونى فى حاشية الصبان ٣/١١١ .

إن صح هذا القول للمبرد [١] فإنه يترتب عليه أن لفظ " عَامَّتُهُمْ " فى المثال المذكور ونحوه **بدل بعض من كل ، وليس توكيدا** ، وعليه **يكون ذكره فى الكلام للتخصيص ، وهو بخلاف التوكيد** ؛ **إذ إن ذكره فى الكلام للتعميم** .

* والحاصل أن كون لفظى :" **جَمِيعٍ** " و" **عَامَّةٍ** " من ألفاظ **التوكيد** بمنزلة " **كُلٍّ** " ؛ **هو مذهب الخليل وسيبويه** ، **وعليه كثير من المتأخرين** ، ويشترط فيهما ما يشترط فى " **كُلٍّ** " من وجوب الإضافة إلى ضمير مطابق **لِلْمُؤَكَّدِ** فى النوع والعدد؛ متصلا بكل منهما ؛ ليحصل الترابط بينه وبين المتبوع ، ولا يجوز حذفه استغناء بنية الإضافة ، فإذا لم يتصل بكل منهما ضمير ملفوظ به لم يكن من التوكيد ، وإنما يكون بحسب موقعه فى الجملة ، وذلك كما فى قول الله – تعالى –: " **وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ** " [٢] ، فـ " **جَمِيعٌ** " خبر المبتدإ " **كُلٌّ** " ؛ وليس بتوكيد؛ لعدم اتصال الضمير به ؛ فضلا عن أنه يدل على الاجتماع ؛ إذ إنه فى الأصل " **فَعِيلٌ** " بمعنى : " **مَفْعُولٍ** " ؛ لفظه مفرد ؛ ومعناه الجمع ، وقد روعى معناه فقيل : " **مُحْضَرُونَ** " ، وقد يراعى فيه الإفراد حملا على اللفظ ، وذلك كما فى قول الله

---

[١] لم أقف على هذا الرأى المنسوب إلى المبرد فى كتابيه : المقتضب والكامل ، فلعله قضى به فى كتاب له لم ينشر .

[٢] سورة يس : الآية ٣٢ .

- تعالى - : " أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ " [١] ؛ حيث أفرد " مُنْتَصِرٌ" حملا على لفظ " جَمِيع " ، والمعنى : مُنْتَصِرُونَ ، و" نَحْنُ " مبتدأ ، خبره " جَمِيعٌ " ، ولم يكن توكيدا ؛ لفقد الضمير المتصل ؛ مع كونه بمعنى الاجتماع [٢] ، ومثل ذلك " عَامَّةٌ " فى نحو: " هُمْ عَامَّةٌ فَائِزُونَ " .

وقد ينصب كل منهما على أنه حال ؛ كما فى نحو: " الْجُنُودُ عَادُوا جَمِيعًا - أو - عَامَّةً "؛ أى : مُجْتَمِعِينَ [٣]، ومنه " جَمِيعًا " فى قول الله - تعالى -: " قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا " [٤] ، ومثله فى التنزيل كثير ، فـ" جَمِيعًا " حال من الفاعل ؛ وهو ضمير الرفع المتصل فى : " اهْبِطُوا " ؛ إذ التقدير - والله أعلم -: " اهْبِطُوا مُجْتَمِعِينَ " ؛ إما فى زمان واحد ؛ وإما فى أزمنة متفرقة ؛ لأن المراد هو الاشتراك فى أصل الفعل .

وقيل : إن " جَمِيعًا " منصوب على أنه مصدر مؤكد للحال المقدرة ؛ لأن التقدير : " اهْبِطُوا هَابِطِينَ جَمِيعًا " ، وهذا القول لَيْسَ بِسَدِيدٍ ؛ لأنه مبنى على تأويل لا حاجة له ، ومن ثم يكون القول الأول هُوَ الأَوْلَى [٥] .

---

[١] سورة القمر : الآية ٤٤ .

[٢] انظر : البحر المحيط ٣٣٤/٧ ؛ والدر المصون ٤٣٠/١ ، ٤٨٣/٥ .

[٣] انظر الكتاب ٣٧٦/١ . (هارون) .

[٤] سورة البقرة : من الآية ٣٨ .

[٥] انظر الدر المصون ١٩٧/١ .

ومن ذلك – أيضا – " **جَمِيعًا** " فى قوله – تعالى –: " **هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُمْ مَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعًا** " [١] ؛ إذ إن " **جَمِيعًا** " **حال مؤكدة لمضمون الجملة** ؛ لأن قوله – عز وجل –: " **مَا فِى الْأَرْضِ** " عام ، وقيل : **هو حال من المفعول به** ؛ أى : "**مَا**" الموصولة [٢] ؛ وزعم بعض النحويين أن " **جَمِيعًا** " **توكيد** لـ " **مَا** " هذه والتقدير : " **جَمِيعَهُ** " ، فحذف الضمير وعوض عنه بالتنوين ؛ استغناء بنية الإضافة ، وَرُدَّ هذا القول بأنه **لو كان توكيدا لقيل** : " **جَمِيعَهُ** " ؛ إذ لا مانع ؛ فضلا عن **أن التوكيد بـ** " **جَمِيعٍ** " **قليل** ، **فلا يحمل عليه التنزيل** ، **والصواب أنه حَالٌ** [٣] .

ب- أحكام " كِلاَ " و" كِلْتَا " ؛ وأحوالهما .

لفظ" كِلاَ " وزنه " **فِعَلْ** " ؛ كـ" **مِعًى** " ؛ فـ" **الألف** " فيه **لام الكلمة** ، **ولفظ** " **كِلْتَا**" وزنه " **فِعْلَى** " ؛ كـ " **ذِكْرَى** " ؛ فـ " **الألف** " فيه للتأنيث ، و" **التاء** " بدل من **لام الكلمة** ، **وهذا هو** مذهب البصريين [٤] ، و" **الألف** " فى كل من " **كِلاَ** "

---

[١] سورة البقرة : من الآية ٢٩ .

[٢] انظر الدر المصون ١/١٧١ .

[٣] انظر : المغنى ٢/٥١٠ ؛ وشرح التصريح ٢/١٢٢ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣/١١٠ – انظر الشرح – .

[٤] انظر : سر صناعة الإعراب ١/١٥١ ؛ وشرح الكافية ١/٨٠ ؛ والتذييل والتكميل ١/٢٥٩ ؛ والهمع ١/١٣٨ .

و" كِلْتَا " – عند سيبويه – أصلها " واو " ؛ فلفظ " كِلاَ " أصله " كِلَوْ " ، ولفظ " كِلْتَا " أصله "كِلْوَى "، فأبدلت " التاء " من لام الكلمة ؛ كما أبدلت فى : " أُخْتِ " و" بِنْتِ " [1] ، وذهب الجرمى إلى أن " التاء " فيه زائدة للتأنيث ؛ بدليل حذفها فى النسب ؛ إذ يقال : " كِلَوِىٌّ " فى النسب إلى " كِلْتَا " ؛ كما يقال : " أَخَوِىٌّ " فى النسب إلى "أُخْتِ " ، وهذا القول مردود بأن " تاء التأنيث " لا تقع حشوا ؛ فضلا عن أنها لا تقع بعد ساكن [2] .

وقيل : إن الألف فى " كِلاَ " و" كِلْتَا " أصلها " الياء " فهى مبدلة منها لسماع الإمالة فيه ؛ قاله السيرافى [3] .

وذهب الكوفيون إلى أن " الألف " لم تكن أصلا فيهما ؛ وإنما هى للتثنية ؛ لأن لفظهما مثنى [4]، ومذهب البصريين هو المشهور .

* هذا .. وقد تقدم أن " كِلاَ " و" كِلْتَا " من الألفاظ التى يؤكد بها للتنصيص على العموم والإحاطة بأبعاض المؤكد ؛ إذ إنها ألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشئ والإحاطة بها ، فهما يجريان على " كُلٍّ " وتوابعها ؛ وما فى معناها من حيث كون التوكيد بها

---

(1) انظر الكتاب ٣٦٣/٣ ، ٣٦٤ .

(2) انظر : سر الصناعة ١٥١/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٨٠/١ والتذييل والتكميل ٢٥٩/١ ؛ والهمع ١٣٨/١

(3) انظر شرح الكافية ٨٠/١ .

(4) انظر : المصدر السابق ؛ والتذييل والتكميل ٢٥٦/١ ؛ والهمع ١٣٨/١ .

لرفع توهم عدم الشمول ؛ ودفع توهم السامع أن المتكلم وضع العام موضع الخاص ، ويُؤَكَّدُ بها ما يتبعض ويصح تجزئته ؛ مضافة إلى الضمير المطابق له ؛ متصلا بكل منها ليحصل الربط بين التابع والمتبوع ؛ إلا أن لفظ "**كُلّ**" و الألفاظ التى بمنزلته يُؤَكَّدُ بها **الجمع مطلقا ؛ والمفرد المتجزئ بذاته ؛ أو بعامله** – على ما تقدم – .

أما " **كِلاَ** " و" **كِلْتَا** " فيختصان **بتوكيد المثنى** ؛ مضافين إلى ضميره ، وكذا **ما كان فى معنى المثنى** ؛ أى : **ما يدل على اثنين أو اثنتين بالعطف** ؛ وحينئذ **يعربان إعراب المثنى** ، فيرفع كل منهما بالألف ؛ وينصب ويجر بالياء .

وشرط توكيد المثنى بهما أن يكون مقصودا بإخبار المتكلم؛ أى: **يكون العامل مسندا إليه؛ وأن يكون فى توكيده بهما فائدة؛** أى : **يكون لرفع التوهم؛ ودفع الاحتمال** (١)، وذلك كما فى نحو: "كُرِّمَ الْفَائِزَانِ كِلاَهُمَا؛ والْفَائِزَتَانِ كِلْتَاهُمَا"؛ إذ المقصود الإخبار بالتكريم عن الفائزين؛ والفائزتين، ورفع بتوكيد الفائزين بـ "**كِلاَهُمَا**"؛ والفائزتين بـ "**كِلْتَاهُمَا**" ما قد يتوهم من أن المكرم أحد الفائزين؛ أو إحدى الفائزتين؛ ودفع به ما قد يحتمل من أن المتكلم أطلق المثنى وأراد به واحدا ؛ أو واحدة ؛ مجازا ؛ أو سهوا ؛ إذ يصح أن يقال : " كُرِّمَ أَحَدُ الْفَائِزَيْنِ ؛

---

(١) انظر : شرح الجمل الكبير؛ لابن عصفور ١/٢٧٠؛٢٧١؛ والمقرب : ص ٣١٩.

أو إِحْـدَى الْفَـائِزتَيْنِ " ، فيحـل المفـرد محـل المثنـى ، ومن ثم أفاد التوكيد بـ " كِلاَ " و" كِلْتَا " [١] .

فإذا لم يكن المثنى هو المقصود بإخبار المتكلم؛ وذلك بأن يسند العامل إلى غيره ؛ امتنع التأكيد بـ " كِلاَهُمَا " و" كِلْتَاهُمَا " – اتفاقا – ، وذلك كما فى نحو : " جَاءَنِى خَالُ الزَّيْدَيْنِ ؛ وَعَمُّ الْفَاطِمَتَيْنِ " ؛ إذ أسند المجئ إلى خَالِ الزيـدين ؛ وإلـى عَمِّ الفاطمتين ، فالمقصود الإخبار عن المضاف إلى المثنى بنوعيه ، والإخبار عنه ليس بمقصـود ، ومـن ثـم **لا يجـوز أن يُؤَكَّـدَ بـ " كِلاَهُمَا " ؛ أو " كِلْتَاهُمَا "** ؛ فلا خلاف فى أنـه لا يقـال : " جَاءَنِى خَالُ الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا ؛ وَعَمُّ الْفَاطِمَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا " ؛ لما فى ذلك من توكيد ما ليس مقصودا بالإخبار ؛ **والإجمـاع علـى أن التوكيد لا يكون إلا للمخبر عنه بفعل ؛ أو غيره** [٢] .

ويمتنع – أيضا – **التوكيد بـ " كِلاَ" و"كِلْتَا" إذا كان معنى الكلام يغنى عن التأكيد، وذلك إذا كان المثنى المراد توكيده لا يصح وقوع المفرد موقعه** ؛ كما فـى نحـو :" اخْتَصَـمَ الـرَّجُلاَنِ؛ وَاخْتَصَمَتِ الْمَرْأَتَانِ"، فلا يجوز أن يقال :" اخْتَصَـمَ الـرَّجُلاَنِ كِلاَهُمَا؛ وَاخْتَصَمَتِ الْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا"، وإلى ذلك ذهب كثير مـن

---

(١) انظر : شرح الجمل الكبير ١/٢٧٠ ؛ وشرح التسهيل ؛ لابن مالك ٣/٢٩٠ ؛ وحاشية يس على شرح القطر ؛ للفاكهى – انظر الشرح – .

(٢) انظر شرح الجمل الكبير ١/٢٧١ .

النحويين [١]، وصححه أبو حيان [٢]، وذلك لأن التوكيد – حينئذ – لا يجدى؛ إذ لا فائدة فيه ؛ لأنه لا يتصور أن يختصم الرجلان ويراد أحدهما ؛ أو تختصم المرأتان ويراد إحداهما " ؛ إذ الاختصام لا يكون إلا من اثنين ؛ أو اثنتين ؛ أو من واحد وواحدة ، ومن ثم لا يحتمل أن يراد بالرجلين أحدهما ؛ وأن يراد بالمرأتين إحداهما ؛ فضلا عن أن المفرد لا يصلح – حينئذ – أن يحل محل المثنى ؛ فلا يصح أن يقال : " اخْتَصَمَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ ؛ أو إِحْدَى الْمَرْأَتَيْنِ " ؛ فالتبعيض غير مراد ؛ والاحتمال غير وارد ؛ فلا حاجة إلى أن يقال :" اخْتَصَمَ الرَجُلاَنِ كِلاَهُمَا ؛ والْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا " ؛ **لعدم الفائدة من التأكيد** ، ومثل ذلك – أيضا – نحو: " رَأَيْتُ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا – أو – إِحْدَى الْمَرْأَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا " و: " الْمَالُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا – أو– الْمَرْأَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا " ، فذلك ونحوه **لا يجوز** ؛ **لعدم الجدوى** ؛ إذ لا يحتمل – فى ذلك – أن يراد بالرجلين أحدهما ؛ أو بالمرأتين إحداهما حتى يحتاج إلى التوكيد لدفعه [٣] ، وعزى هذا المذهب للأخفش ؛

---

[١] انظر – فى ذلك – شرح الجمل الكبير ٢٧٠/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/٣ ؛ والارتشاف ٦٠٨/٢ ؛ والمساعد ٣٨٦/٢ ؛ وشرح التصريح ١٢٣/٢ ؛ والهمع ١٣٧/٣ .

[٢] انظر الارتشاف ٦٠٩/٢ .

[٣] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/٣ ؛ والارتشاف ٦٠٨/٢ ، ٦٠٩ ؛ والهمع ١٣٧/٣ .

والفراء ؛ وهشام ؛ وأبى على الفارسى (١) ، وقيل : إن الأخفش ذهب إلى جواز ذلك ، فقد نص ابن مالك على أن الأخفش قال : لا يمتنع عندى نحو : " ضربت أحد الرجلين كليهما " ؛ لأن فيه فائدة ، وذلك لأن موضع الرجلين صالح لحلول الجمع محله ؛ فيمكن توهم السامع أن المتكلم قصد الجمع ؛ فوضع المثنى موضعه سهوا ؛ أو غلطا ، فبذكر " **كِلَيْهِمَا** " يزول ذلك التوهم ؛ فضلا عن أن موضع الرَّجُلَيْنِ صالح لِلْفَرَسَيْنِ ؛ والْبَعِيرَيْنِ ؛ وما إلى ذلك ، فقد يتوهم السامع أن المتكلم قصد شيئا من ذلك ؛ إذا لم يذكر لفظ " **كليهما** " ؛ أو **نعتا** يقوم مقامه ؛ فبذكره يعلم اعتناء المتكلم بما ذكر قبله ؛ وأنه قاصد إعلام السامع بصحة العبارة ، هذا ما ذكره ابن مالك مَعْزُوًّا للأخفش فى شرح التسهيل(٢)؛ على حين أنه نسب إلى الأخفش نقيض ذلك فى شرح الكافية ؛ إذ نص على أنه قال : لا يجوز نحو : " ضَرَبْتُ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا " ؛ لأنه إذا قيل : " أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ " علم أنهما رجلان؛ وأن موضع " **الرَّجُلَيْنِ**" لا يصلح لواحد ؛ فلا يتوهم الغلط بذكر " **الرَّجُلَيْنِ** "، ومن ثم لا يفيد التوكيد بـ " **كِلَيْهِمَا** "(٣)، وهذا ما عزاه المبرد – أيضا – للأخفش ؛ حيث نص على أنه لا يجيز : " **اخْتَصَمَ أَخَوَاكَ كِلاَهُمَا** " ؛ ولا : " **اقْتَتَلَ أَخَوَاكَ**

---

(١) انظر : الارتشاف ٦٠٩/٢؛ وشرح التصريح ١٢٣/٢؛ وحاشية الصبان ١١٠/٣.

(٢) انظر شرح التسهيل ٢٩٠/٣ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١١٧٨/٣ ، ١١٧٩ ..

كِلاَهُمَا " [١]، فى حين أن ابن عصفور نسب إليه أنه يجيز ذلك ؛ ويجعله بمنزلة التأكيد بعد التأكيد [٢] ، والرضى - أيضا - نسب جوازه إلى الأخفش [٣] .

من ذلك نقف على أن الأخفش له فى هذه المسألة قولان : الجواز؛ والمنع ؛ وهو ما صرح به أبو حيّان [٤] .

والقول بجواز : " اختَصَمَ الرَّجُلاَنِ كِلاَهُمَا " ؛ ونحوه من الأمثلة المذكورة منسوب إلى **الجمهور** [٥] ؛ وإليه ذهب **المبرد** [٦] ؛ وعليه **ابن مالك** [٧] ، واحتج له بأن التوكيد قد يؤتى به حيث لا يراد رفع الاحتمال ؛ وذلك إذا كان للتقوية ؛ كما فى نحو : " جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ "؛ إذ إن التوكيد بـ" **أَجْمَعُونَ** " و "**أَكْتَعُونَ** " جئ به بعد أن رفع الاحتمال بـ " **كُلُّهُمْ** " ، ومن ثم لا يرفع بهما احتمال [٨] .

---

(١) انظر المقتضب ٣/٢٤٢ ، ٢٤٣ .
(٢) انظر شرح الجمل الكبير ١/٢٧٠ .
(٣) انظر شرح الكافية ٢/٣٩١ .
(٤) انظر الارتشاف ٢/٦٠٩ .
(٥) انظر: المصدر السابق ٢/٦٠٨؛ وشرح التصريح ٢/١٢٣؛ والهمع ٣/١٣٧؛ وحاشية الصبان ٣/١١٠، وحاشية يس على شرح القطر للفاكهى ٢/٢٢٦ - انظر الشرح -.
(٦) انظر المقتضب ٣/٢٤٣ .
(٧) انظر شرح التسهيل ٣/٢٨٩ ، ٢٩٠ .
(٨) انظر : شرح التصريح ٢/١٢٣ ؛ والهمع ٣/١٣٧ ، وحاشية يس على شرح القطر للفاكهى ٢/٢٢٦ - انظر الشرح - .

ورد هذا المذهب بأن لفظ " **كُلٌّ** " قد يؤكد به مبالغة مع احتمال إرادة البعض ، فيؤتى بـ " **أَجْمَعَ** " و" **أَكْتَع** " بعد " **كُلٍّ** " لإزالة ذلك الاحتمال وكذا ما كان بمعنى " **كُلٍّ** " قد يتطرق الاحتمال إليه تطرقا ضعيفا ؛ فإذا جئ بـ " **أَجْمَعَ** " ونحوها من توابع " **كُلٍّ** " زال ذلك الاحتمال ، أما إذا قيل : " اختصم الزيدان " ونحوه مما ذكر لم يتطرق الاحتمال أصلا إلى أن المراد أحدهما ، ومن ثم يمتنع التوكيد بـ " **كِلَيْهِمَا** " ، قاله ابن عصفور ؛ واختار المذهب القاضى بامتناع التوكيد حينئذ [1]، وهو ما عليه الرَّضى [2]، وصححه أبو حيَّان ؛ وَعَلَّلَ لذلك بأن توكيد ما لا يصح أن يجعل فى موضعه واحد بـ " **كِلاَ** " و" **كِلْتَا** " لم يسمع من العرب ؛ إذ لا يحفظ عن العرب شَئٌ مِنْ صُوَرِهِ [3] .

* هذا .. **ويشترط فى توكيد ما فى معنى المثنى من المتعاطفين بـ " كِلاَ " و" كِلْتَا " أن يتحد معنى المسند إلى المؤكد ؛ وإن اختلف لفظه، وذلك أن يقال :** " أَكْرَمَنِى أَبُوكَ وَأَخُوكَ كِلاَهُمَا " و" جَاءَتْ هِنْدٌ وَسُعَادٌ كِلْتَاهُمَا " ؛ أو يقال : " انْطَلَقَ زَيْدٌ وَذَهَبَ بَكْرٌ كِلاَهُمَا ؛ وَجَاءَتْ فَاطِمَةُ وَأَتَتْ بُثَيْنَةُ كِلتَاهُمَا " ، فإن اختلف معنى المسند ولفظه امتنع التوكيد ، فلا يقال : " مَاتَ زَيْدٌ وَعَاشَ بَكْرٌ كِلاَهُمَا " ؛ ولا : " ذَهَبَتْ هِنْدٌ وَجَاءَتْ لَيْلَى كِلْتَاهُمَا " ،

---

(١) انظر شرح الجمل الكبير ١/٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٢) انظر شرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٩١

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢/٦٠٩ .

هذا ما جزم به ابن مالك تبعا للأخفش [١] .

* **والحاصل أن " كِلاَ " و" كِلْتَا "مفردان فى اللفظ ؛ مُثَنَّيَانِ فى المعنى** – على الصحيح – **وهو مذهب البصريين ، وليس كل منهما مثنى لفظا ومعنى كما ذهب الكوفيون** [٢] ؛ بدليل **الإخبار عنهما بالمفرد حملا على اللفظ تارة** ؛ كما فى نحو : " كِلاَ الرَّجُلَيْنِ مُقْبِلٌ ؛ وَكِلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ مُحَجَّبَةٌ "؛ **والإخبار عنهما بالمثنى حملا على المعنى تارة أخرى** ؛ نحو: " كِلاَ أَخَوَيْكَ عَالِمَانِ ؛ وَكِلْتَا أُخْتَيْكَ صَائِمَتَانِ " [٣]؛ **إلا أن الحمل فيهما على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى** [٤] ، وقد جمع بينهما فى قول الشاعر :

كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْىُ بَيْنَهُمَا

قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِى [٥]

حيث أخبر عن " كِلاَ " بـ " **أَقْلَعَا** " **حملا على المعنى** ، ثم أخبر

---

[١] انظر شرح الكافية الشافية ٣/١١٧٥ ، ١١٧٩ .

[٢] انظر – فى هذه القضية – : الإنصاف ٢/(٤٣٩ – ٤٥٠) [المسألة ٦٢] ؛ وأسرار العربية : ص (١٥٢ – ١٥٤) ؛ وشرح الجمل الكبير ١/(٢٧٥ – ٢٧٩) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٤، ٥٥ ؛ والتذييل والتكميل ١/(٢٥٥ – ٢٦٠) ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوى .

[٣] انظر : شرح المفصل ١/٥٤ ، وشرح الجمل الكبير ١/٢٧٧ ، والتذييل والتكميل ١/٢٥٥ ، ٢٥٦ .

[٤] انظر : الإنصاف ٢/٤٤٨ ؛ والتذييل والتكميل ١/٢٥٤ .

[٥] هذا بيت ن البحر البسيط ، وهو للفرزدق فى أسرار العربية : ص ١٥٣ ؛ وخزانة الأدب ٤/٢٩٩ ؛ والدرر ١/٤٤ ، وشرح التصريح ٢/٤٣ ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل .

عنها بـــ " رَابِى " حملا على اللفظ .

وكل من " كِلاَ و" كِلْتَا " من الأسماء الملازمة للإضافة لفظا ومعنى ؛ فلا ينفكان عن الإضافة إلى معرفة – على الأصح – لا لفظا ؛ ولا معنى ، والاسم الذى يضاف إليه كل منهما يجب أن يكون دالا على اثنين؛ أو اثنتين؛ مضمرا كان – كما مثل -؛ أو ظاهرا ؛ كما فى نحو : " اعتَكَفَ كِلاَ الرَّجُلَيْنِ " ؛ وكما فى قول الله – تعالى -: " كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا " [(١)] ، وأجاز الكوفيون إضافتهما إلى نكرة ؛ بشرط أن تكون مختصة ؛ وحكوا عن العرب : " كِلْتَا جَارِتَيْنِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَةٌ يَدُهَا "؛ أى: تَارِكَةٌ لِلْغَزْلِ ؛ إذْ أضيف لفظ " كِلْتَا" إلى النكرة " جَارِتَيْنِ " ؛ لكونها خصصت بوصفها بالظرف " عِنْدَكَ " [(٢)] ، وقد يضافان إلى ظاهر مبهم ؛ دال على التثنية بالتجوز والتوسع ؛ كاسم الإشارة " ذَلِكَ " فى قول الشاعر :

إنَّ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ [(٣)]

إذ إن لفظ " ذَلِكَ " موضوع للواحد ، فَتُجُوِّزَ فيه وأشير به إلى المثنى ؛ إذ المعنى: " وَكِلاَهُمَا يُوَاجِهُهُ الإِنْسَانُ وَيَعْرِفُهُ [(٤)] ،

---

(١) سورة الكهف : من الآية ٣٣ .

(٢) انظر – فى ذلك -: المغنى ٢٠٣،٢٠٤/١، وحاشية يس على شرح القطر ١١٧/١.

(٣) هذا بيت من البحر الرمل ، وهو لعبد الله بن الزبعرى فى ديوانه : ص ٤١ ؛ والأغانى ١٣٦/١٥ ؛ وشرح التصريح ٤٣/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٤١٨/٣ ، والشاهد فيه مذكور بالأصل .

(٤) انظر : المغنى ٢٠٣/١ ؛ وحاشية الدسوقى عليه ٢١٥/١..

وقيل : الإضافة إلى لفظ " ذَلِكَ " فى هذا البيت ضرورة [١] .

والمضمر الذى يضاف إليه كل من " كِلاَ " و" كِلْتَا " إما أن يكون دَالاًّ على التثنية بالحقيقة والتنصيص ؛ وهو ضمير الْغَائِبَيْنِ ؛ أو الْغَائِبَتَيْنِ فى : " كِلاَهُمَا " و"كِلْتَاهُمَا " ؛ وضمير الْمُخَاطَبَيْنِ ؛ أو الْمُخَاطَبَتَيْنِ فى : " كِلاَكُمَا " و" كِلْتَاكُمَا " ؛ وإما أن يكون دالا عليها بالحقيقة والاشتراك؛ ويتمثل ذلك فى الضمير " نَا " فى: "كِلاَنَا " و" كِلْتَانَا " ؛ إذ إن " نَا " ضمير مشترك بين الجماعة والاثنين ، ولهذا وضع لفظه مفردا ، ومن ثم يكون كل من " كِلاَنَا " و" كِلْتَانَا " مضافا إلى مثنى معنى ؛ لا لفظا [٢] .

ومقتضى ذلك أن " كِلاَ " و" كِلْتَا " فى حال إضافتهما إلى اسم ظاهر تلزمهما "الألف " – على المشهور – فى أحوال الإعراب الثلاثة ؛ إذ يعربان إعراب المقصور ؛ أى : بحركات مقدرة على الألف ، وذلك مراعاة لجانب لفظهما فى الإفراد ؛ فيقال : " أقبلَ كِلاَ الرَّجُلَيْنِ ؛ وَكِلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ " ، و : "اسْتَقْبَلْتُ كِلاَ الرَّجُلَيْنِ ؛ وَكِلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ " ، و: " رَحَّبْتُ بِكِلاَ الرَّجُلَيْنِ ؛ وَبِكِلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ " ، فـ "كِلاَ " و" كِلْتَا " لم يكونا – حينئذ – من ألفاظ التوكيد ، أما فى حال إضافتهما إلى المضمر فإنهما يكونان ملحقين بالمثنى ، فيحملان عليه فى الإعراب بالحروف ؛ فيرفع كل منهما بالألف ؛ وينصب ويجر بالياء ، وذلك مراعاة لجانب معناهما ؛ وهو

---

[١] انظر الدر المصون ٣٨٤/٤ .

[٢] انظر : السابق ؛ والمغنى ٢٠٣/١ .

التثنية ؛ فيقال : " تَحدَّثَ الرَّجُلاَنِ كلاَهُمَا ؛ والْمَرْأتَانِ كلْتَاهُمَا " ، و: "نَاقَشْتُ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا ؛ والْمَرْأتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا " ، و: "أعْجَبَنِى حَدِيثُ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا ؛ وحَدِيثُ الْمَرْأتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا " [1] ، ومن ثم يكون كل من " كِلاَ " و" كِلْتَا " توكيدا للمثنى ، وتجرى عليهما الأحكام التى تقدم ذكرها ؛ إلا أن الأغلب فى كونهما مؤكدين أن تكون إضافتهما إلى ضمير الغائب – كما مثل – ، وذلك لأنهما – حينئذ – تابعان لاسم ظاهر ؛ مثنى لفظا ومعنى ؛ إذ يصدق عليه حد التثنية وشروطها؛ فيحملان عليه فى الإعراب على سبيل الإتباع ، ثم اطرد ذلك – على غير الغالب – فى " كِلاَ " و" كِلْتَا " فى حال إضافة كل منهما إلى ضمير المخاطب؛ كما فى نحو : " فُزْتُمَا كِلاَكُمَا ؛ أو كِلْتَاكُمَا " ؛ أو إلى ضمير المتكلم ؛ كما فى نحو :" حَضَرْنَا كِلاَنَا ؛ أو كِلْتَانَا " ، وذلك لأنهما – حينئذ – تابعان لكل من ضمير الخطاب المتصل فى : " فُزْتُمَا " ؛ وضمير التكلم المتصل فى : " حَضَرْنَا " ، وكل من الضميرين وإن كان مثنى من حيث المعنى إلا أنه لا يسمى – فى الاصطلاح – مثنى ؛ إذ إنه لا يصدق عليه حَدُّهُ ؛ ولم تتوفر فيه شروطه ؛ فضلا عن أنه مبنى ، فلم يكن له مفرد معرب ، ومن ثم لا يصح إتباع " كِلاَ " و" كِلْتَا " للضمير مطلقا ؛

---

[1] انظر : شرح الكافية الشافية ١٨٧/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٧٩/١ ؛ والتذييل والتكميل ٢٥٤/١ ؛ وشرح التصريح ٦٨/١ ؛ والهمع ١٣٧/١ ؛ وحاشية يس على شرح قطر الندى ؛ للفاكهى ١١٧/١ .

إلا إذا كان ذلك بالاطراد - كما ذكر -؛ إذ روعى كون كل من ضمير المخاطب وضمير المتكلم الذى أُكِّدَ بهما مثنى من حيث المعنى [١]، ومن ذلك - أيضا - توكيد ما كان فى معنى المثنى ؛ إذ يطرد توكيده بـ" كِلاَ " و" كِلْتَا " لكونه دالا على التثنية بالعطف ؛ ففى نحو: " جَاءَ زَيْدٌ وَبَكْرٌ كِلاَهُمَا " و" أَكْرَمْتُ هِنْدًا وَلَيْلَى كِلْتَيْهِمَا " ؛ التوكيد بـ " كِلاَ " و" كِلْتَا " من غير الأغلب ؛ لاختلاف نوع الإعراب ؛ إذ إنه فى المتبوع بالحركات ؛ وفى التابع بالحروف حملا على المثنى فى إعرابه .

من ذلك نقف على أن " كِلاَهُمَا " فى نحو قول الله - تعالى - : " إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا " [٢] ليس بتوكيد وإن كان لفظ " كِلاَ " مضافا إلى ضمير الغائب ، وذلك لأن التثنية المدلول عليها بلفظ " الْوَالِدَيْنِ " فى قوله - تعالى -: "وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا " [٣] ؛ لم يكن توكيدها مرادا ؛ إذ لا مجال لرفع تَوَهُّم ، أو دفع احتمال ؛ فضلا عن كون لفظ " كِلاَهُمَا " معطوفا على ما لا يصح أن يكون توكيدا للمثنى ؛ وهو لفظ " أَحَدُهُمَا " فانتظم فى حكمه ؛ إذ المعطوف فى حكم المعطوف عليه ، ومن ثم وجب أن

---

[١] انظر : شرح الكافية للرضى ٧٩/١ ؛ وحاشية يس على شرح القطر للفاكهى ١١٧/١ ، ١١٨ .

[٢] سورة الإسراء : من الآية ٢٣ .

[٣] سورة الإسراء : من الآية ٢٣ .

يكون " **كِلاَهُمَا** " غير توكيد مثله (١) .

ونقف – أيضا– على أن" **كِلاَ** " و" **كِلْتَا** " **فى حال إضافتهما إلى ضمير المخاطب ؛ أو ضمير المتكلم لا يتبعان المثنى المعرب** ؛ أى : **الظاهر ؛ لكونهما تابعين للمضمر المثنى من حيث المعنى** – على ما تقدم – ؛ **وهو مبنى له محل من الإعراب ، ولزوم ذلك فيهما – حينئذ – هو الأصل؛ إلا أنهما فى حال إضافتها إلى ضمير المخاطب قد يتبعان المثنى المعرب**، وذلك فى **باب النداء**؛ إذ يجوز أن يقال : " يَا طَالِبَى الْعِلْمِ **كِلَيْكُمَا** ؛ وَيَا أُخْتَىْ بَكْرٍ **كِلْتَيْكُمَا** "؛ أو يقال : " **كِلَيْهِمَا** " أو " **كِلْتَيْهِمَا** " – على الأغلب –، ويمتنع إتباعهما للمثنى المعرب فى غير هذه الصورة (٢) .

* هذا .. ويستنبط – أيضا – مما ذكر **أن " كِلاَهُمَا " و" كِلْتَاهُمَا " يُؤَكَّدُ بهما معنى التثنية** ؛ إذ **التوكيد المعنوى** تكرار لمعنى المؤكد ، وذلك أنه إذا قيل : " جَاءَنِى الرَّجُلاَنِ ؛ وَالْمَرْأَتَانِ " عُلِمَ أن الجائى اثنان ؛ واثنتان ، فإذا قيل : " الرَّجُلاَنِ كِلاَهُمَا ؛ وَالْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا " **أكَّدَ ذلك المعنى** ؛ فكأنه قيل : " الرَّجُلاَنِ اثْنَاهُمَا ؛ وَالْمَرْأَتَانِ اثْنَتَاهُمَا " (٣) ، ومن ثم **لا يستعمل** من ألفاظ

---

(١) انظر – فى ذلك – : الكشاف ٦٥٧/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٩٣/٢ ؛ والبحر المحيط ٢٦/٦ ؛ والدر المصون ٣٨٢/٤ ، ٣٨٣ .

(٢) انظر حاشية يس على شرح قطر الندى ؛ للفاكهى ١١٨/١ .

(٣) انظر نتائج الفكر فى النحو ؛ للسهيلى : ص ٢٨٧ ، تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا .

الشمول والإحاطة فى توكيد الاثنين؛ أو الاثنتين إلا " كلاَ " و" كِلْتَا " على حدهما المذكور – على المشهور – ، وهو مذهب جمهور البصريين ؛ خلافا للكوفيين ؛ والأخفش [١] ؛ حيث ذهبوا إلى أنه يجوز – قياسا – أن يُؤَكَّدَ الاثنان بـ " أجْمَعِينِ " ؛ ويؤكد الاثنتان بـ " جَمْعَاوَيْنِ " ، فيقال – على مذهبهم –: " فَازَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ ؛ وَالْفَاطِمَتَانِ جَمْعَاوَانِ " ، وهذا المذهب عليه ابن خروف ؛ حيث رأى أن ذلك لا مانع منه ؛ وأشار إلى أن قول البصريين بالمنع فيه تكلف ؛ فضلا عن أنه ادعاء ما لا دليل عليه [٢]، وإنما أجازوا ذلك بالقياس على " أحْمَر " و" حَمْرَاء "؛ إذ يقال فى تثنيتهما : " أحْمَرَانِ " و" حَمْرَاوَانِ "؛ فكذا يقال : " أجْمَعَانِ " فى تثنية "أجْمَعَ "؛ و" جَمْعَاوَانِ " فى تثنية " جَمْعَاءَ"، ويجرى ذلك – أيضا – على توابعهما ؛ فيقال: " أَكْتَعَانِ " و" أَبْصَعَانِ " و" أَبْتَعَانِ " – فى التذكير – ؛ و" كَتْعَاوَانِ " و " بَصْعَاوَانِ " و" بَتْعَاوَانِ " – فى التأنيث – ؛ على حَدِّ ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم ؛ مع اعترافهم بعدم سماع ذلك عن العرب [٣] .

---

[١] انظر : إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ؛ لابن السيد : ص٩٥ ، ٩٦ ، تحقيق الدكتور/ حمزة عبد الله النشرتى ؛ وشرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢٩٣/٣ ؛ وشرح الألفية ؛ لابن الناظم : ص٥٠٨ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٩٠/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٩٧٧/٣ ؛ وشرح التصريح ١٢٤/٢ .

[٢] انظر شرح جمل الزجاجى ؛ لابن خروف ٣٣٨/١ .

[٣] انظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٥٠٨ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٩٣٧/٣

- ورد هذا المذهب بأنه مع كونه غير مسموع مخالف للقياس ، وذلك أن كلا من " أَجْمَع " و" جَمْعَاء " وضع لتوكيد الاسم المفرد الذى يتبعض، وكذا توابعهما، فَمَا لاَ يَتَبَعَّضُ لاَ يُؤَكَّدُ بـــ " أَجْمَع" ونحوه - على ما تقدم - ، فلا يقال : " جَاءَ زَيْدٌ أَجْمَعُ ؛ وَهِنْــدٌ جَمْعَاءُ "؛ ومن ثم لا يقال - فى التثنية -:" جَاءَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ؛ وَالْهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ " ؛ فضلا عَنْ أَنَّ " أَجْمَعَانِ " و" جَمْعَاوَانِ " لم يكن فى كل منهما توكيد لمعنى التثنية كما يكون فى " كِلاَهُمَــا " و" كِلْتَاهُمَا " ؛ لأن "أَجْمَعَانِ " بمنزلة : " أَجْمَعُ وَأَجْمَعُ " كمـــا أن " الزَّيْدَانِ " بمنزلة : " زَيْدٌ وَزَيْدٌ " ، وكذ " جَمْعَاوَان " بمنزلـــة : " جَمْعَاءُ وَجَمْعَاءُ " كما أن " الْهِنْدَانِ " بمنزلة : "هِنْدٌ وَهِنْــدٌ " ، فَلَمْ يُفِدْ كُلٌّ مِنْ " أَجْمَعَانِ "؛ و" جَمْعَاوَانِ " تكرارا لمعنى التثنية ، وإنما أفاد كل منهما تثنية واحدة ، وَمِنْ ثَمَّ لــم يكونـــا توكيـــدا لمعنى التثنية ، فثبت بذلك أنه لم يصلح لتوكيد معنـــى التثنيـــة غير " كِلاَهُمَا " و" كِلْتَاهُمَا " ، وقد استغنى بهمـــا عـــن تثنيـــة " أَجْمَع " و" جَمْعَاء " وتوابعهما "؛ كما ذهب جمهور البصريين ، وهو المشهور [1].

* * * * *

---

[1] انظر : إصلاح الخلل : ص٩٦ ؛ ونتائج الفكر : ص٢٨٧ .

(المطلب الثالث)

حُكْمُ تَوْكيد النَّكرَة

تقدم أنه **لا خلاف فى جواز توكيد النكرة تَوْكِيدًا لَفْظِيًّا** ، فلا مانع من أن يقال : "زَارَنِى اَلْيَوْمَ عَالِمٌ عَالِمٌ " ؛ إذ إن فى تكرار الاسم النكرة " عَالِمٌ " تمكين للمعنى فى نفس السامع ؛ كما كان كذلك فى تكرار الاسم المعرفة ، واتفق – أيضا – على عدم جواز توكيد النكرة بـ " النَّفْسِ – و– العين " وما تصرف منهما ؛ لعدم الفائدة ؛ لأنه إذا قيل : " جَاءَنِى رَجُلٌ نَفْسُهُ – أو– عَيْنُهُ " فإن المفهوم منه هو المفهوم من :" جَاءَنِى رَجُلٌ " – على ما تقدم –.

* **أما توكيدها بألفاظ الإحاطة والشمول فقد اختلف فيه البصريون والكوفيون** [1] على النحو التالى :

* **ذهب جمهور البصريين إلى أن الاسم النكرة لا يجوز توكيده بـ " كُلٌّ " ونحوها من ألفاظ الشمول والإحاطة على كل حال ؛** فلا يجوز أن يقال: " قَرَأْتُ كِتَابًا كُلَّهُ ؛ وَأَكَلْتُ رَغِيفًا جَمِيعَهُ ؛ أوْ عَامَّتَهُ " ، وذلك **لأن النكرة لم تثبت فى النفس حتى تحتمل المجاز ؛ أو تكون حقيقية** ، والغرض **من التوكيد المعنوى** تمكين معنى المؤكد فى نفس السامع ؛ وتقرير حقيقته ، فتمكين ما لم يثبت فى النفس وتقرير حقيقته محال ، فضلا عن أن ألفاظ

---

(١) انظر – فى هذا الخلاف – الإنصاف ٢/ (٤٥١ – ٤٥٦) [المسألة ٦٣] ؛ وأسرار العربية : ص ١٥٥،١٥٤ ؛ واللباب للعكبرى ١/ (٣٩٥ – ٣٩٧) ؛ وشرح المفصل؛ لابن يعيش ٤٥،٤٤/٣؛ وشرح الجمل الكبير ١/(٢٦٧ – ٢٦٩) .

التوكيد المعنوى كلها معارف ؛ إما بالإضافة إلى المضمر ؛ وذلك " **نَفْسُهُ** " و" **عَيْنُهُ** " و" **كُلُّهُ** " و" **جَمِيعُهُ** " و"**عَامَّتُهُ** " ؛ وإما بنية الإضافة؛ أو بالعلمية الجنسية؛ وذلك : " **أَجْمَعُ** " و" **جَمْعَاءُ** " و" **أَكْتَعُ** " و" **كَتْعَاءُ** " و" **أَبْصَعُ** " و" **بَصْعَاءُ** " و" **أَبْتَعُ** " و" **بَتْعَاءُ**"؛ إذ إن فى نحو : " عَادَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ؛ وَالْقَافِلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ ؛ وَالْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ؛ وَالْمُمَرِّضَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ " ؛ توابع " **كُلُّهُ** " و" **كُلُّهَا** " و" **كُلُّهُمْ** " و" **كُلُّهُنَّ** " فى تقدير: " **أَجْمَعُهُ** " ؛ و" **أَجْمَعُهَا** " و" **أَجْمَعُهُم** " و" **أَجْمَعُهُنَّ** " ؛ إلا أن هذا الأصل رُفِضَ لما يوهم من اللبس ؛ إذ المراد بـ" **أَجْمَعَ**" وأخواته ؛ وتوابعها الإحاطة والشمول ؛ وإذا صرح بإضافتها إلى المضمر توهم إرادة بعض متبوعها ؛ إذ إنها لا تضاف إلاَّ إلى ما هو بعض كل منها؛ وذلك نحو: " قَبَضْتُ الْمَالَ أَجْمَعَهُ"؛ وكذا الباقى ، ومن ثم وجب أن تكون الإضافة منوية فى :" **أَجْمَع** " و" **جَمْعَاء** " **وأخواتهما** وكذا " **أَكْتَعُ** " و" **أَبْصَعُ** " و" **أَبْتَعُ** " **وأخوات كل منها** ، **فتعريف هذه الألفاظ بنية الإضافة** – على أحد القولين [1] – ؛ وهو منسوب إلى سيبويه [2] ، **وتعريفها بِالْعَلَمِيَّةِ الْجِنْسِيَّةِ** على القول الآخر ؛ كَأُسَامَةَ ونحوه ، فَكَأَنَّ كُلاًّ من هذه الألفاظ عُلِّقَ

---

(١) انظر – فى ذلك – : شرح عيون الإعراب : ص ٢١٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٣ ؛ وشرح الجمل الكبير ٢٧٢/١ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٩٧٥/٣ .

(٢) انظر : الارتشاف ٦١١/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٩٧٥/٣ ؛ والهمع ١٤٠/٣ .

على معنى الإحاطة لما يتبعه [١] .

فلما كانت ألفاظ الشمول والإحاطة كلها معارف ؛ والتوكيد يشبه النعت فى أنه تابع من غير واسطة حرف ؛ ومن غير أن ينوى بالأول الطرح ؛ وكما أن النكرة لا تنعت بالمعرفة فكذلك لا تؤكد معنويا بلفظ من هذه الألفاظ [٢]؛ يضاف إلى ذلك أن النكرة تدل على الشياع والعموم ؛ فى حين أن التوكيد يدل على التخصيص والتعيين؛ وكل واحد منهما ضد الآخر؛ فلا يصلح أن يكون مؤكدا له ؛ حتى لا يصير الشائع مخصصا ؛ إذ التوكيد بهذه الألفاظ المعارف تقرير بالمخصوص، والنكرة شائعة فى جميع أحوالها ، ومحال أن يكون الشئ الواحد شائعا مخصوصا فى حال واحد[٣].

فلهذه الأسباب الثلاثة قضى جمهور البصريين بعدم جواز توكيد الاسم النكرة توكيدا معنويا على الإطلاق ؛ وتبعهم فى ذلك **جماعة من النحويين** ؛ منهم أبو البركات الأنبارى [٤]؛ وأبو البقاء العكبرى [٥]؛ وابن يعيش تبعا للزمخشرى [٦]؛ وابن عصفور[٧] وغيرهم .

---

[١] انظر : شرح الجمل الكبير ٢٧٢/١ ؛ وشرح الألفية ؛ للمرادى ٩٧٥/٣ .

[٢] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣ ؛ وشرح الجمل الكبير ٢٦٩/١ .

[٣] انظر الإنصاف ٤٥٥/٢ .

[٤] انظر المصدر السابق ؛ وأسرار العربية : ص ١٥٥ .

[٥] انظر اللباب ٣٩٥/١ ، ٣٩٦ .

[٦] انظر شرح المفصل ٤٤/٣ ، ٤٥ .

[٧] انظر شرح الجمل الكبير ٢٦٩/١ .

* **وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز توكيد النكرة بشرط حصول الفائدة من توكيدها** ، وإن لم يفد لم يجز ، **وإنما تحصل الفائدة التى تفضى إلى جواز توكيد الاسم النكرة بكونه مُتَبَعِّضًا؛ مَعْلُومَ الْمِقْدارِ ؛ أو مُؤَقَّتًا ؛ كـ" دِينَارٍ " و" رَغِيفٍ " و" فَرْسَخ " و" يَوْمٍ " و" شَهْرٍ " و" حَوْلٍ "** ؛ وما إلى ذلك ؛ **وأن يكون توكيد هذه الأسماء ونحوها بلفظ " كُلٍّ " وما فى معناه من ألفاظ الإحاطة والشمول** ؛ بذلك يفيد توكيد النكرة ؛ فلا مانع من أن يقال : " أَكَلْتُ رَغِيفًا كُلَّهُ – أو– جَمِيعَهُ " ، و"أَنْفَقْتُ دِينَارًا كُلَّهُ " ، و" سِرْتُ فَرْسَخًا جَمِيعَهُ " ، و" صُمْتُ شَهْرًا عَامَّتَهُ " ؛ وما إلى ذلك ، أما نحو : " صُمْتُ زَمَنًا كُلَّهُ – أو– وَقْتًا جَمِيعَهُ " فلا يجوز ؛ لعدم حصول الفائدة ؛ إذ إن النكرة – حينئذ – غير محدودة ؛ لكونها غير معلومة المقدار ؛ لأن كلا من الزمن والوقت يصلح للقليل والكثير [(١)] .

واستدل الكوفيون والأخفش على ما ذهبوا إليه بالقياس والسماع[(٢)].

---

(١) انظر – فى ذلك – المصدر السابق ١/٢٦٧ ، ٢٦٨ ؛ والإنصاف ٢/٤٥١ ، وشرح المفصل ٣/٤٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٦ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص ٥٠٦ ؛ وشرح التصريح ٢/١٢٤، ١٢٥ ؛ والهمع ٣/١٤٢ .

(٢) انظر– فى ذلك -: الإنصاف ٢/(٤٥١ – ٤٥٤)؛ وأسرار العربية : ص١٥٤، ١٥٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٤ ، ٤٥ ؛ وشرح الجمل الكبير ١/٢٦٨ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٦ ، ٢٩٧ ؛ وشرح التصريح ٢/١٢٤ ، ١٢٥ ؛ والهمع ٣/١٤٢ .

إِذَا الْقَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّهُ مُطَرَّدَا (١)

حيث أكد " يَوْمًا " وهو اسم نكرة بلفظ " كُلَّهُ " ؛ فدل ذلك على جواز توكيد النكرة المحدودة بـ " كُلٍّ " وما فى معناها .

* وَرُدَّ ما استدل به الكوفيون بأن ما ذكروه من القياس ليس بشئ؛ لأن النكرة المتبعضة ؛ كـ " رَغِيفٍ " ونحوه ؛ والمؤقتة ؛ كـ " يَوْمٍ " و" لَيْلَةٍ " ونحوهما ؛ والمعلومة المقدار ؛ كـ " مِيلٍ " و" فَرْسَخٍ " ونحوهما ؛ كل ذلك لم يخرج الاسم عن كونه نكرة شائعة ؛ ليس لها عين ثابتة ، والشائع المنكور ينبغى ألا يُؤَكَّدَ بالمعرفة ؛ إذ إن توكيد مَا لاَ يُعْرَفُ لا فائدة فيه (٢) .

أما ما استشهدوا به من الشعر والرجز فَلاَ حُجَّةَ فيه؛ لقلته ؛ ولشذوذه فى القياس ؛ فضلا عن أن الرواية الصحيحة فى البيت الأول :

* يَا لَيْتَ حَوْلِى كُلِّهِ رَجَبُ *

بالإضافة ، فالمؤكد معرفة ؛ لا نكرة ، والبيت الثانى مجهول لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به ، والرواية – فى البيت الثالث – برفع لفظ " كُلّه " ، على أنه توكيد للضمير المستتر فى قوله : " جَدِيدًا " ؛ والمضمرات كلها معارف ، وإن كانت رواية الأبيات على ما ذكره الكوفيون فينبغى أن يحمل ما ذكر من ألفاظ

---

(١) لم أقف على اسم قائل هذا الرجز ، والشاهد فيه قوله : " يوما جديدا كله " ؛ على ما ذكر فى الأصل .

(٢) انظر الإنصاف ٢/٤٥٦ .

إِذَا الْقَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا   يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّهُ مُطَرَّدَا [(١)]

حيث أكد " يَوْمًا " وهو اسم نكرة بلفظ " كُلَّهُ " ؛ فدل ذلك على جواز توكيد النكرة المحدودة بـ " كُلٍّ " وما فى معناها .

* وَرُدَّ ما استدل به الكوفيون بأن ما ذكروه من القياس ليس بشئ؛ لأن النكرة المتبعضة ؛ كـ " رَغِيفٍ " ونحوه ؛ والمؤقتة ؛ كـ " يَوْمٍ " و " لَيْلَةٍ " ونحوهما ؛ والمعلومة المقدار ؛ كـ " مِيلٍ " و " فَرْسَخٍ " ونحوهما ؛ كل ذلك لم يخرج الاسم عن كونه نكرة شائعة ؛ ليس لها عين ثابتة ، والشائع المنكور ينبغى ألا يُؤَكَّدَ بالمعرفة ؛ إذ إن توكيد مَا لاَ يُعْرَفُ لا فائدة فيه [(٢)] .

أما ما استشهدوا به من الشعر والرجز فَلاَ حُجَّةَ فيه؛ لقلته ؛ ولشذوذه فى القياس ؛ فضلا عن أن الرواية الصحيحة فى البيت الأول :

* يَا لَيْتَ حَوْلِى كُلِّهِ رَجَبُ *

بالإضافة ، فالمؤكد معرفة ؛ لا نكرة ، والبيت الثانى مجهول لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به ، والرواية – فى البيت الثالث – برفع لفظ " كُلّه " ، على أنه توكيد للضمير المستتر فى قوله : " جَدِيدًا " ؛ والمضمرات كلها معارف ، وإن كانت رواية الأبيات على ما ذكره الكوفيون فينبغى أن يحمل ما ذكر من ألفاظ

---

(١) لم أقف على اسم قائل هذا الرجز ، والشاهد فيه قوله : " يوما جديدا كله " ؛ على ما ذكر فى الأصل .

(٢) انظر الإنصاف ٢/٤٥٦ .

الشمول على البدل ؛ لا على التوكيد ؛ إذ إن إبدال المعرفة من النكرة جائز (١). وهذا القول للكوفيين والأخفش اختاره ابن مالك؛ وولده، فقد نَصَّ ابن مالك على أن إجازة مذهبهم أَوْلَى بالصواب؛ لِصِحَّةِ السماع بما قَضَوْا به؛ ولأن فيه فائدة ؛ وذلك أن من قال : " صُمْتُ شَهْرًا ؛ وقُمْتُ لَيْلَةً " قد يريد أكثر الشهر؛ وأكثر الليلة ، فهذا القول ونحوه فيه احتمال ، فإذا قال : " صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ ؛ وَقُمْتُ لَيْلَةً كُلَّهَا " ارتفع الاحتمال ؛ وصار قوله نصا على مقصوده ؛ لأن بذكر لفظ " **كُلَّهُ** " يعلم أن الصيام كان فى جميع الشهر ؛ وبذكر لفظ " **كُلَّهَا** " يعلم أن القيام كان فى جميع الليلة ، **فتوكيد النكرة المحدودة حقيقٍ بالجواز** ؛ إذ لو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بأن يستعمل قياسا ، فكيف به واستعماله ثابت ، وهو ما استدل به الكوفيون ؛ والأخفش (٢) .

وَصَرَّحَ ابن الناظم بأن هذا المذهب أَوْلَى بالصواب ؛ لِصِحَّةِ السماع بتوكيد النكرة المحدودة ؛ ولأن فيه فائدة كالتى فى توكيد المعرفة ، ثم عَلَّلَ لذلك بما ذكره والده (٣).

* بإنعام النظر فيما ساقه ابن مالك وولده من الأدلة التى تُؤَيِّدُ

---

(١) انظر : الإنصاف ٤٥٦/٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٣ ، وشرح الجمل الكبير ٢٦٩/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ ، ١١٧٨ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣ ، ٢٩٧ .

(٣) انظر شرح الألفية لابن الناظم : ص ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

رأى الكوفيين والأخفش فى هذه القضية يُعْتَقَدُ أنها أدلَّةٌ لم تخرج عن منطقِ الصواب ؛ ومن ثم يمكن القول إن ما أجازه الكوفيون والأخفش من تَوْكِيدِ الْمُنْكَّرِ إذا كان معلوم المقدار أو مؤقتا لَيْسَ ببَعِيدٍ .

(المطلب الرابع)

ما يجوز أَنْ يَجْرِى مُجْرَى ألفاظ الشمول فى التأكيد

نقل عن العرب قولهم : " مُطِرْنَا السَّهلُ وَالْجَبَلُ ، وَالزَّرْعُ والضَّرْعُ " ؛ و: " مُطِرَ قَوْمُكَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ " ؛ و: " ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ " و: " ضُرِبَ بَكْرٌ الْيَدُ وَالرِّجْلُ " و" ضُرِبَ الْقَوْمُ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ ؛ وَالْقَوِىُّ وَالضَّعِيفُ " ؛ حيث رُوِىَ ذلك بالنصب والرفع فى كل من: " **السَّهْل** " و" **الْجَبَل** " و" **الزَّرْع** " و" **الضَّرْع** " .. أى: المَوَاشِى- ؛ و" **اللَّيْل** " و" **النَّهَار** " و" **الظَّهْر**" و"**الْبَطْن**" و"**الْيَد**" و"**الرِّجْل**" و"**الْكَبِير**" و"**الصَّغِير**" و"**الْقَوِىّ**" و" **الضَّعِيف** "؛ وروى – أيضا – كل منها بالنصب والرفع ؛ مع إضافته إلى ضمير عائد على ما قبله ؛ إذ سمع : "مطرنا سَهْلُنَا وَجبَلُنَا ؛ وَزَرْعُنَا وَضَرْعُنَا " و" مُطِرَ قَوْمُكَ لَيْلُهُمْ وَنَهَارُهُمْ " و" ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ " و" ضُرِبَ بَكْرٌ يَدُهُ وَرِجلُهُ " و" ضُرِبَ الْقَوْمُ صَغِيرُهُمْ وَكَبِيرُهُمْ؛ وَقَوِيُّهُمْ وَضَعِيفُهُمْ " [1].

---

(١) انظر – فى ذلك – : شرح الجمل الكبير ١/٢٧٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٠؛ وشرح الكافية للرضى ٢/٣٨٨؛ والارتشاف ٢/٢٢٥؛ والهمع ٢/١٠٢.

فهذه الأسماء سمعت من العرب معمولة لأفعال مختصة بها ؛ إذ سمع كل من : "**السَّهْلِ وَالْجَبَلِ** " و" **الزَّرْعِ وَالضَّرْعِ** " و" **اللَّيْلِ والنَّهَارِ** " معمولا للفعل " **مُطِرَ** " مبنيا للمفعول ، دون غيره ؛ وسمع كل من : " **الظَّهْرِ والْبَطْنِ** " و" **الْيَدِ والرِّجْلِ** " و" **الصَّغِيرِ والْكَبِيرِ** " و" **الْقَوِىِّ والضَّعِيفِ** " معمولا للفعل " **ضُرِبَ** " ؛ مبنيا للمفعول ؛ أو مبنيا للفاعل .

وقد تلحق هذه الأسماء بباب **التَّوْكِيدِ** ، وذلك أن العرب قد تجرى كلا منها مجرى " **كُلٍّ** " **وما فى معناها من ألفاظ الإحاطة والشمول** ، وذلك بإخراجها عن أصل معناها ؛ وهو **الاختصاص إلى العموم** [(١)] ، فقولهم : " مُطِرْنَا سَهْلُنَا وَجَبَلُنَا " و"مُطِرْتُمْ زَرْعُكُمْ وَضَرْعُكُمْ" و" مُطِرَ الْقَوْمُ لَيْلُهُمْ وَنَهَارُهُمْ " – فى رواية الرفع – ؛ إذا أريد الاختصاص كان كل من: " سَهْلُنَا " و" جَبَلُنَا " و" زَرْعُكُمْ " و" ضَرْعُكُمْ " و" لَيْلُهُمْ " و" نَهَارُهُمْ" ؛ مرفوعا على أنه **بدل اشتمال** ؛ والمبدل منه **نائب الفاعل** ، وإذا أريد **العموم** كان رفع كل منها على أنه **توكيد معنوى** ، ويكون المعنى – حينئذ – : " مُطِرَتْ أَمَاكِنُنَا كُلُّهَا " و" مُطِرَتْ أَمْوَالُكُمْ كُلُّهَا " و" مُطِرَتْ أَوْقَاتُ الْقَوْمِ كُلُّهَا " ؛ وكذا قولهم : " مُطِرْنَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ " و" مُطِرْتُمُ الزَّرْعُ وَالضَّرْعُ " و " مُطِرَ الْقَوْمُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ " ؛ برفع هذه الأسماء على أن كلا منها **بدل اشتمال** ؛

---

(١) انظر – في ذلك – : الكتاب ١/ (١٥٨ – ١٦١) ، تحقيق / هارون ؛ وشرح الجمل الكبير ١/٢٧٤ ؛ والارتشاف ٢/٦١٤ ؛ والمساعد ٢/٣٩٣ .

إذا كان **الاختصاص** هو المراد ؛ وهذا هو الأصل فيها ؛ فإذا خرجت عنه وأريد بها **العموم** كان رفع كل منها على أنه **توكيد معنوى** ؛ إلا أنها – حينئذ – جرت مجرى لفظ " **أَجْمَعُون** " ؛ ومن ثم حذف الضمير الذى أضيف إليه كل منها ؛ فعرف بـ " **أَلْ** " ؛ وكذا قولهم : " ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ " ؛ و" ضَرَبْتُ بَكْرًا الْيَدَ وَالرِّجْلَ "؛ و: " ضَرَبَ الأَمِيرُ الْقَوْمَ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ ، وَالْقَوِىَّ وَالضَّعِيفَ " ؛ فرفع " **الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ** " ونصب " **الْيَدِ وَالرِّجْلِ**" و" **الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ؛ وَالْقَوِىِّ وَالضَّعِيفِ** "؛ إما أن يكون على أن كلا منها **بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ** – على الأصل –؛ وإما أن يكون على **التَّوْكِيدِ الْمَعْنَوِىِّ** ؛ على أن المراد منها **العموم**، وقد استفيد من المعطوف والمعطوف عليه معنى " **كُلَّهُ** "؛ بالرفع فى المثال الأول ؛ وبالنصب فى المثال الثانى ، واستفيد من المتعاطفين – فى المثال الثالث – معنى " **كُلَّهُمْ** " بالنصب ؛ ولكونها جارية مجرى لفظ "**أَجْمَعُونَ**" حذف الضمير المضاف إليه كل منها؛ وعُرِّفَ بـ "**أَلْ**"؛ وكذا قولهم :" ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ " و" ضَرَبْتُ بَكْرًا يَدَهُ وَرِجْلَهُ " و" ضَرَبَ الأَمِيرُ الْقَوْمَ صَغِيرَهُمْ وَكَبِيرَهُمْ؛ وَقَوِيَّهُمْ وَضَعِيفَهُمْ "؛ بإضافة كل منها إلى الضمير المطابق للمتبوع ؛ وهو – على الأصل – **بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ**، وإذا أريد بها **العموم** كان كل منها **تَوْكِيدًا مَعْنَوِيًّا** ؛ على أن المعنى :"ضُرِبَ زَيْدٌ كُلُّهُ "؛ و"ضَرَبْتُ بَكْرًا كُلَّهُ"؛ و"ضَرَبَ الأَمِيرُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ "؛ وقد استفيد معنى :" **كُلّهُ** " و" **كُلّهُمْ** " من المعطوف

والمعطوف عليه معا فى كل مثال من الأمثلة المذكورة [١] .

* هذا .. **وفى توجيه النصب** – فيها – **ثلاثة مذاهب** :

(**أحدهما**) : أن كلا من الأسماء المذكورة منتصب على **المفعول به مجازا ؛ بعد التوسع بحذف حرف الجر " فِى "** ؛ إذ الأصل :" مُطِرْنَا فِى السَّهْلِ وَالْجبَلِ – أو– فِى سَهْلِنَا وَجَبَلِنَا"؛ و" ضُرِبَ زَيْدٌ فِى الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ – أو– فِى ظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ " ؛ فلما حذف حرف الجر" فِى" نصب ما بعده على المفعول به توسعا؛ وكذا الباقى؛ فى رواية النصب، وهذا مذهب الفارسى [٢]، وعليه ابن مالك ؛ وعزاه لسيبويه[٣]، وصححه الأنبارى[٤] وابن الحاجب [٥]؛ واختاره ابن الناظم [٦].

(**المذهب الثانى**) : أن انتصاب " **السَّهْلِ وَالْجَبَلِ** " و" **الْيَدِ والرِّجْلِ** " و" **الظَّهْرِ والْبَطْنِ** " ؛ وغيرها مما ذكر على أن كلا منها مفعول به حقيقة ؛ بناء على أن العامل فى كل منها مُتَعَدٍّ بنفسه من غير توسع لأنه يتعدى بالحرف تارة ؛ وبدونه تارة أخرى ، وكثرة الأمرين فيه تدل على أصالتهما ، وهذا مذهب

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٣٨٨/٢ .

(٢) انظر المقتصد فى شرح الإيضاح ؛ لعبد القاهر الجرجانى ٦٤٣/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/٢ ، ٢٠١ .

(٤) انظر أسرار العربية : ص ١٠٧ .

(٥) انظر شرح الكافية ١٥/٢ .

(٦) انظر شرح الألفية لابن الناظم : ص ٢٧٣ .

الأخفش [١] ؛ وعزى للجرمى [٢] .

(**المذهب الثالث**) : أن انتصاب هذه الأسماء على الظرفيه ؛ إما تشبيها بالظرف المبهم ؛ وهو مذهب الجمهور [٣] ؛ وإما شذوذا ؛ وعزى ذلك لسيبويه [٤] .

* وتجرى العرب – أيضا – مجرى " **كُلٍّ** " فى التأكيد أسماء العدد من **الثلاثة إلى العشرة** ، وذلك نحو : " مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ **ثَلاَثَتِهِمْ** ؛ أو **أَرْبَعَتِهِمْ** ؛ أو **خَمْسَتِهِمْ** " ؛ إلى " **عَشَرَتِهِمْ** " ، وذلك إذا أريد العموم ، **فالمعنى** – حينئذ– :" مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ كُلِّهِمْ " ؛ هذا إذا جر لفظ " **ثَلاَثَتِهِمْ** " ونحوه إلى : " **عَشَرَتِهِمْ** " ، ويجوز نصب هذه الأسماء على المصدر ، **وذلك إذا قصد اختصاص الثلاثة بالمرور ؛ أو الأَرْبَعَةِ ؛ إلى " الْعَشَرَةَ "** ؛ والمعنى – حينئذ – : " مَرَرْتُ بِهِمْ وَحْدَهُمْ " [٥]، **فإذا قصد العموم** بنحو : " مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ ثَلاَثَتِهِمْ " **جر لفظ " ثلاثتهم "** على الإتباع ؛ لكونه جرى مجرى " **كُلِّهِمْ** " **فهو توكيد معنوى** ، ويقتضى ذلك أن

---

[١] انظر : همع الهوامع ١١٣/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٨٥/٢ – انظر الشرح – .

[٢] انظر : أسرار العربية : ص ١٠٧ ؛ واللباب ٢٧٣/١ ؛ وشرح الكافية ١٥/٢ ؛ والارتشاف ٢٥٣/٢ .

[٣] انظر حاشية الصبان ١٨٥/٢ ، ١٨٦ .

[٤] انظر شرح الكافية للرضى ١٥/٢ .

[٥] انظر – فى ذلك – : الأصول فى النحو ٢٢/٢ ؛ وشرح عيون الإعراب : ص٢١٤ ، ٢١٥ ؛ وشرح الجمل الكبير ٢٧٤/١ ، ٢٧٥ .

المرور شملهم جميعا ، ولا مانع من أن يجاوزهم إلى غيرهم ، ومن ثم يصح أن يقال : " مَرَرْتُ بِهِمْ ثَلاَثَتِهِمْ وَأَخِيكَ " ، أما إذا قصد الاختصاص نصب لفظ " **ثَلاَثَتِهِمْ** " على المصدر ، فهو **مفعول مطلق**، ويقتضى ذلك أن المرور بهم فقط ؛ منفردين دون أن يمر بغيرهم ؛ ولذا يمتنع أن يقال : " مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ ثَلاَثَتَهُمْ وَأَخَاكَ " ؛ لأن **الاختصاص** ينافى الاشتراك فى الفعل [١] ، **وهذا هو الفرق بين إرادة الاختصاص ؛ وإرادة العموم .**

(المطلب الخامس)

ترتيب ألفاظ التوكيد المعنوى

إذا أريد الجمع بين **ألفاظ التوكيد المعنوى** لتقوية التأكيد والمبالغة فيه قدم لفظ "**النَّفْسِ** "؛ يليه " **الْعَيْنُ** "؛ ثم " **كُلٌّ** " وما فى معناها؛ ثم " **أَجْمَعُ** " ؛ ثم " **أَكْتَعُ** " ؛ ثم " **أَبْصَعُ** " ؛ ثم " **أَبْتَعُ** " عند من يزيدها ، فيقال : " جَاءَ الْقَوْمُ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ كُلُّهُمْ – أو جَمِيعُهُمْ ؛ أو عَامَّتُهُمْ – أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ "، وكذا الفروع . وإنما قدم لفظ " **النَّفْسِ** " على " **الْعَيْنِ** " لأنه موضوع لماهية الذات حقيقة ؛ ولفظ "**الْعَيْنِ** " مستعار للذات مجازًا من الجارحة المخصوصة ؛ كالوجه فى قوله – تعالى – : " **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ** " [٢]؛ أى : ذَاتُهُ ، وأما تقديم " **النَّفْسِ** " و"**الْعَيْنِ** " على لفظ " **كُلٌّ** " وما فى معناه فلأن كلا منها للإحاطة

---

(١) انظر شرح عيون الإعراب : ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٢) سورة القصص : من الآية ٨٨ .

التى هى صفة لكل من " **النَّفْسِ** " و" **الْعَيْنِ** " ؛ ومعنـــى فيهمـــا ؛ فتقديمهما على صفتهما أولى ، وأما تقديم لفظ " **كُلٍّ** " ومـــا فـــى معناه على " **أَجْمَعَ** " وما بعده إلى " **أَبْتَعَ** " فلأنها توابع لـــ " **كُلٍّ** " **وما فى معناها** ، والمتبوع مقدم على التابع ، وأما تقديم " **أَجْمَعَ** " على أخواته فلكونه أدل على معنى الجمعية من بقيـــة أخواتـــه ، وأما تقديم " **أَكْتَعَ** " فلأنه أظهر فى إفادة معنى الجمع من " **أَبْصَعَ**" و" **أَبْتَعَ** " ، **وهذا الترتيب واجـــب** – علـــى المشـــهور–؛ وهـــو الصحيح [١]، وقيل : **هذا الترتيب لا يجب**؛ بل **يَحْسُنُ** [٢]، وقيل : " **النَّفْسُ** " و" **الْعَيْنُ** " و" **كُلٌّ** " **وما فى معناها** و" **أَجْمَـــعُ** " **يجـــب فيها الترتيب** ؛ **ولا يجب فـــى** " **أَكْتَـــعَ** " و" **أَبْصَـــعَ** " و" **أَبْتَـــعَ**"؛ **لاستوائها**؛ فلا يراعى فيها الترتيب ؛ وإنما يقدم أى منها ويؤخر الباقى ؛ وإلى ذلك ذهب ابن كيسان [٣]، وعليه ابن عصفور [٤].

* هذا .. **ولا يجوز أن يعطف بعض هذه الألفاظ على بعـــض إذا اجتمعت** ؛ خلافا لابن الطراوة ؛ إذ أجاز ذلك [٥] ، وهو مـــردود بأن **الْمُؤَكِّدَ** هو نفسه **الْمُؤَكَّدُ** ، والعطف يقتضى **المغايرة** ؛ فـــإذا

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٣ ؛ وشـــرح الكافيـــة للرضـــى ٣٩٥/٢ ؛ والهمع ١٣٩/٣ .

(٢) انظر الهمع ١٣٩/٣ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٤٦/٣ ، وشرح الكافية ٣٩٥/٢ ؛ وشرح الألفيـــة للمـــرادى ٩٧٤/٣ ؛ والهمع ١٣٩/٣

(٤) انظر شرح الجمل الكبير ٢٦٦/١ ، ٢٦٧ .

(٥) انظر : شرح الألفية للمرادى ٩٧٥/٣ ؛ والارتشاف ٦١٣/٢ ؛ والهمع ١٤٣/٣ .

قيل : " جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ ؛ وَقَبَضْتُ الْمَالَ نَفْسَهُ وَكُلَّهُ " ؛ ونحو ذلك ؛ فإن المعطوف لم يكن غير المعطوف عليه ؛ وإنما هو ذَاتُهُ ، وَمِنْ ثَمَّ لاَ يُجْدِى الْعَطْفُ ؛ إذ لا فائدة منه ، فضلا عن كونه من عطف الشئ على نفسه ؛ وهو ممتنع [١] .

ولا يجوز – أيضا – فى هذه الألفاظ إذا اجتمعت القطع إلى الرفع ، ولا إلى النصب ؛ لمنافاة القطع مقصود التوكيد [٢] .

*** والحاصل أن ألفاظ التوكيد المعنوى ليست مستغنية عما تقدم عليها ؛ لكونها غير مستقلة ؛ إذ إنها إذا اجتمعت كانت للمتبوع الْمُؤَكَّدِ [٣] ؛ وَمِنْ ثَمَّ لا يعطف بعضها على بعض ، وليس فى هذه الألفاظ معنى المدح ؛ أو الذم ؛ أو الترحم فتقطع إلى الرفع؛ أو إلى النصب؛ لأنها لو عطفت لكان كعطف الشئ على نفسه ، والشئ لا يعطف على نفسه [٤] ، ولو قطعت لكان كقطع الشئ عن نفسه ، والشئ لا يقطع عن نفسه [٥] .**

****

---

(١) انظر: شرح الألفية للمرادى ٩٧٥/٣؛ والارتشاف ٦١٣/٢؛ والهمع ١٤٣/٣؛ وشرح عيون الإعراب : ص ٢١٣ ، ٢١٤ ؛ وشرح الكافية الشافية ١١٨٢/٣ ؛ وحاشية الصبان ١١٢/٣ .

(٢) انظر : شرح الألفية للمرادى ٩٧٥/٣، والهمع ١٤٣/٣؛ وحاشية الصبان ١١٢/٣.

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٦١٤/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٩٧٥/٣ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١١٢/٣ – انظر الشرح – .

(٤) انظر : شرح المقدمة النحوية : ص ٣٧٦ ؛ وشرح الكافية ؛ للرضى ٣٨٨/٢ .

(٥) انظر شرح الكافية ٣٨٨/٢ .

(المبحث الثالث)

التوكيد المعنوى الذى يزال به الشك عن الحديث ؛ وأنواعه .

هذا الضرب من التوكيد يراد به **تمكين المعنى بإزالة الشك عن الحديث** ، فبه يكون معنى الكلام ثابتا مقررا ، وإذا كان التوكيد المعنوى التابع يتأتى بأسماء محصورة – على ما تقدم – فإن هذا النوع من التوكيد المعنوى ليس له ألفاظ محصورة ؛ لأنه كثير واسع ؛ فقد يكون **باسم معرب من مكملات الجملة** ، وقد يكون **بحرف عامل ؛ أو غير عامل** ، وقد يتأتى **باسم وحرف ؛ أو بحرفين** ، وتفصيل ذلك فى المطالب التالية : –

(المطلب الأول)

التَّوْكِيدُ بالاسمِ

الاسم الذى يؤكد به لإزالة الشك عن الحديث **إما أن يكون معربا** على سبيل **الابتداع** ؛ **وإما أن يكون معربا على سبيل الإتباع** ، فالمعرب على سبيل **الابتداع** يتمثل فى **المفعول المطلق الْمُؤَكِّدِ** ؛ **والحال الْمُؤَكِّدَةِ** ، والمعرب على سبيل **الاتباع هو النعت التَّوْكِيدِىُّ** ؛ إذ إنه مُقَرِّرٌ لأمر متبوعه فى المعنى الإفرادى ؛ لا فى النسبة ؛ ولا فى الشمول ؛ لأنه لا يرفع به توهم الإسناد إلى غير المتبوع ، ولا يدفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم – على ما سيأتى – ، وإيضاح ذلك ما يلى : –

أ - التَوْكِيدُ بِالْمَصْدَرِ - أى : المفعول المطلق - .

المصدر هو المفعول على التحقيق ؛ لأن فاعل الفعل الذى تدل عليه صيغته هو الذى يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود ، وذلك أنه إذا قيل : " أَكْرَمْتُ زَيْدًا إِكْرَامًا " فإن المصدر " إِكْرَامًا" هو المفعول الحقيقى ؛ لأن المتكلم هو الذى أحدثه وأوجده ، وليس كذلك لفظ " زَيْدًا " - فى المثال المذكور - ؛ إذ المتكلم لم يوجده ، وإنما أوجد به فعلا ، والذى أوجده هو الله - سبحانه وتعالى - ، ومن ثم لم يكن مفعولا للمتكلم على الحقيقة ، وإنما هو مفعول لله - عز وجل - ، ولما كان الفعل الذى أوجده المتكلم واقعا به سمى مفعولا به ، ولما كان **المصدر** هو المفعول الحقيقى لفاعل الفعل ونحوه من العوامل سمى **مفعولا مطلقا** ؛ أى : غير مُقَيَّدٍ بالجار ، بخلاف بقية المفاعيل ؛ إذ إن صدق المفعول عليها مُقَيَّدٌ بالجار ؛ حرفا كان ؛ كـ " **المفعول به** " و" **المفعول له** " و" **المفعول فيه** " ؛ أو ظرفا مضافا ؛ كـ " **المفعول معه** " [1] .

* **والحاصل أن المفعول المطلق يكون** - فى الأكثر - **مصدرا صريحا ؛ فضلة ؛ مُسَلَّطًا عليه عامل ينصبه ؛ توكيدا لعامله**

---

[1] انظر - في ذلك - شرح المقدمة النحوية : ص٢٤٣؛ والمقتصد ١/٥٨٠؛ والمرتجل لابن الخشاب : ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، تحقيق/ على حيدر؛ واللباب ١/٢٦١؛ ٢٦٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٠؛ وشرح الكافية للرضى ١/٢٦٥، ٢٦٦؛ وشذور الذهب : ص٢٤٥؛ وشرح التصريح ١/٣٢٣؛ وهمع الهوامع ٢/٧٢.

- **غالبا** - ؛ نحو: " قُمْتُ قِيَامًا " ؛ أو **بيانا لنوعه** ؛ كما فى نحو قول الله - تعالى - : " **وَلْيَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا** " [١] ؛ أو **بيانا لعدده**؛ كما فى نحو: " وَقَفْتُ وَقْفَتَيْنِ ؛ أو وَقَفَاتٍ " [٢] .

وَسَيُكْتَفَى بذكر ما يتعلق بـ " **الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ** " من أحكام ؛ لكونه مَحَلَّ الْبَحْثِ ، **وقد حَدَّهُ النحويون بأنه ما يساوى معنى العامل الْمُسَلَّطِ عليه** ، وذلك بأن يفيد ما أفاده العامل من الحدث ؛ من غير زيادة على ذلك من وصف ؛ أو عدد ، ويسمى بـ " **الْمَصْدَرِ الْمَبْهَمِ** " ، وهو قسيم " **الْمَصْدَرِ الْمُخْتَصِّ** " ؛ وهو ما زاد على معنى عامله فيفيد نوعا أو عددا [٣] .

* **والعامل الذى يُؤَكِّدُهُ المصدر إما أن يكون مصدرا مثله لفظا ومعنى**؛ كما فى نحو : " أَسْعَدَنِى إِكْرَامُكَ زَيْدًا إِكْرَامًا "؛ أو **مثله معنى ؛ لا لفظا** ؛ كما فى نحو : " سَرَّنِى إِيمَانُكَ تَصْدِيقًا " [٤] ؛ وإما أن يكون **فعلا غير تَعَجُّبِيٍّ ؛ وليس ناقصا ؛ ولا مُلْغِيًّا عن العمل** ، وذلك كما فى قول الله - تعالى -:

---

(١) سورة النساء : من الآية ٩ .

(٢) انظر - فى ذلك - شرح المقدمة النحوية : ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ ؛ وشرح الأنموذج فى النحو : ص٤١ ؛ واللباب ٢٦٢/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٦٧/١ ؛ وشذور الذهب : ص٢٤٥ ؛ وشرح التصريح ٣٢٣/١ ، ٣٢٤ ؛ والهمع ٧٣/٢ .

(٣) انظر : المقتصد ٥٨١/١ ؛ وشرح المفصل ١١١/١ ؛ وشرح التسهيل ١٧٨/٢ ؛ والارتشاف ٢٠٢/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١٨٠/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٣٥/١ .

" **وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا** " [١] ؛ وقوله – عز وجل – : " **فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا** " [٢] ؛ وقوله – تعالى –: " **وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا** " [٣] ، ولا يجوز توكيد العامل بالمصدر إن كان **فعل التعجب** ؛ أو **فعلا ناقصا** ؛ أو **من الأفعال الملغاة** ؛ فلا يقال :" مَا أَحْسَنَ زَيْدًا حُسْنًا"؛ ولا: " كَانَ بَكْرٌ كَوْنًا "؛ ولا :" هِنْدٌ قَائِمَةٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا"[٤]؛ **وإما أن يكون – أى : العامل الْمُؤَكَّد – وصفا** ؛ بأن يكون اسم **فاعل** ؛ كما فى قول الله – تعالى –: " **وَالصَّافَّاتِ صَفًّا** " [٥] ، وقوله – عز وجل –: " **فَالعَاصِفَاتِ عَصْفًا** "[٦]؛ أو اسم **مفعول**؛ كما فى نحو: " أَخُوكَ مُطْلُوبٌ طَلَبًا " ؛ أو **صيغة مبالغة** ؛ كما فى نحو : " أَخُوكَ ضَرَّابٌ ضَرْبًا " ، **ولا يجوز توكيد العامل بالمصدر إن كان صفة مشبهة** ؛ **أو اسم تفضيل** ؛ فلا يقال : " زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ حُسْنًا "؛ ولا : " زَيْدُ أَعْلَمُ مِنْ بَكْرٍ عِلْمًا " [٧] .

* **هذا .. والمصدر الْمُؤَكَّدُ ينوب عنه مُرَادِفُهُ ؛ أو مُلاَقِيهِ فى**

---

[١] سورة النساء : من الآية ١٦٤ .

[٢] سورة يوسف : من الآية ٥ .

[٣] سورة الإسراء : من الآية ٢٦ .

[٤] انظر شرح التصريح ٣٢٥/١ .

[٥] سورة الصافات : الآية الأولى .

[٦] سورة المرسلات : الآية الثانية .

[٧] انظر شرح التصريح ٣٢٥/١ .

الاشتقاق ؛ أى : ما شارك هذا المصدر فى مادَّته [١] – على ما سيأتى – ، **والذى ينوب عن المصدر ينصب على أنه مفعول مطلق**– أيضا– ؛ **لما فيه من الدلالة على معنى المصدر؛ وهو الحدث** [٢] .

فمرادف المصدر المُؤكِّد ؛ الذى ينوب عنه فى **التأكيد وسائر أحكامه** ؛ يُعْنَى به **المصدر المرادف لمصدر الفعل الذى يذكر** ؛ كما فى نحو : " قَعَدْتُ جُلُوسًا " و" فَرِحْتُ جَذَلاً " ؛ وما إلى ذلك، فالمصدر " **جُلُوسًا** " منصوب على أنه مفعولا مطلق ، وهو نائب عن مصدر الفعل " **قَعَدَ** " ؛ وهو " **قُعُودًا** " ؛ لمرادفته له ، وكذا " **جَذَلاً** " ، فهو مفعول مطلق منصوب ، وقد ناب عن مصدر الفعل " **فَرِحَ** "؛ وهو " **فَرَحًا**"؛ لأن " **الْجَذَلَ** " – بفتح كل من الجيم والذال – مصدر الفعل "**جَذِلَ**" – بكسر الذال –، وهو مرادف لِلْفَرَحِ[٣]، **واختلف فى ناصب المفعول المطلق** – حينئذ–، **فذهب**

---

(١) انظر – فى ذلك – : شرح التسهيل ؛ لابن مالك ١٨٠/٢ ؛ وشرح الألفية ؛ للمرادى ٦٤٦/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٢٨/١ ؛ وحاشية يس على شرح قطر الندى ؛ للفاكهى ١٢٠/٢ ، ١٢١ .

(٢) انظر حاشية يس على شرح القطر ١٢٠/٢ .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/١؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٠/٢؛ وشرح الكافية للرضى ٢٧٠/١ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٦٤٦/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٢٧/١ .

الحروف التى فى فعله ، ومن ثم ناب عن المصدر المُؤَكِّد؛ فنصب على أنه **مفعول مطلق** .

(**الثانى**) : **اسم عين** ؛ كـ " **نَبَاتًا** " فى قول الله – تعالى – : " **وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا** " [١] ؛ إذ إن " **نَبَاتًا** " اسم عين للنبات ؛ وهو ما ينبت من زرع ؛ أو غيره ، وقد نصب على أنه **مفعول مطلق** ، وهو نائب عن المصدر المُؤَكِّد " **إِنْبَاتًا** "؛ لأن قياس مصدر" **أَنْبَتَ** " : **الإِنْبَاتُ** "؛ أما " **نَبَاتًا** " فهو مصدر" **نَبَتَ**"؛ وهو منصوب بهذا الفعل مضمرا، والفعل الظاهر؛ أى : " **أَنْبَتَ** " دليل عليه ، والتقدير : " **نَبَتُّمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا** " [٢] ؛ وإلى ذلك ذهب سيبويه [٣] ؛ والمبرد [٤]؛ وابن خروف [٥] ، وذهب المازنى إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر : "**أَنْبَتَ**" [٦] ، ونص الرضى على أنه هو الأولى ؛ لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة مُلْجِئَةٍ إليه [٧] .

---

[١] سورة نوح : الآية ١٧ .

[٢] انظر : شرح المفصل ١١٢/١ ، والارتشاف ٢/ ٢٠٢ ، ٢٠٣ ؛ وشرح التصريح ٣٢٧/١ ، ٣٢٨ .

[٣] انظر الكتاب ٨١/٤ .

[٤] انظر المقتضب ٢٠٤/٣ .

[٥] انظر : الارتشاف ٢٠٣/٢ ؛ والهمع ٧٥/٢ .

[٦] انظر : شرح الكافية للرضى ٢٧٠/١ ؛ والارتشاف ٢٠٣/٢ ؛ والهمع ٧٥/٢ .

[٧] انظر شرح الكافية ٢٧٠/١ .

الحروف التى فى فعله ، ومن ثم ناب عن المصدر المُؤكِّد؛ فنصب على أنه **مفعول مطلق** .

(**الثانى**) : اسم **عين** ؛ كـ " **نَبَاتًا** " فى قول الله – تعالى – : " **وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا** " [١] ؛ إذ إن " **نَبَاتًا** " اسم عين للنبات ؛ وهو ما ينبت من زرع ؛ أو غيره ، وقد نصب على أنه **مفعول مطلق** ، وهو نائب عن المصدر المُؤكِّد " **إِنْبَاتًا** "؛ لأن قياس مصدر" **أَنْبَتَ** " : **الإِنْبَاتُ** "؛ أما " **نَبَاتًا** " فهو مصدر" **نَبَتَ**"؛ وهو منصوب بهذا الفعل مضمرا، والفعل الظاهر؛ أى : " **أَنْبَتَ** " دليل عليه ، والتقدير : " **نَبَتُّمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا** " [٢] ؛ وإلى ذلك ذهب سيبويه [٣] ؛ والمبرد [٤]؛ وابن خروف [٥] ، وذهب المازنى إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر : "**أَنْبَتَ**" [٦] ، ونص الرضى على أنه هو الأولى ؛ لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة مُلْجِئَةٍ إليه [٧] .

---

[١] سورة نوح : الآية ١٧ .

[٢] انظر : شرح المفصل ١١٢/١ ، والارتشاف ٢/ ٢٠٢ ، ٢٠٣ ؛ وشرح التصريح ٣٢٧/١ ، ٣٢٨ .

[٣] انظر الكتاب ٨١/٤ .

[٤] انظر المقتضب ٢٠٤/٣ .

[٥] انظر : الارتشاف ٢٠٣/٢ ؛ والهمع ٧٥/٢ .

[٦] انظر : شرح الكافية للرضى ٢٧٠/١ ؛ والارتشاف ٢٠٣/٢ ؛ والهمع ٧٥/٢ .

[٧] انظر شرح الكافية ٢٧٠/١ .

(**النوع الثالث**) : **مصدر لفعل آخر** ، كـ " **تَبْتِيلاً** " فى قول الله – تعالى – : "**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً** " [١] ؛ إذ إن " **تَبْتِيلاً** " منصوب على أنه **مفعول مطلق** ، وهو نائب عن " **تَبَتُّلاً** " مصدر الفعل العامل : " **تَبَتَّلْ** " ، ومن ثم أنيب عن المصدر الْمُؤكِّدِ **مصدرُ فعلٍ آخر**؛ إذ إن " **تَبْتِيلاً** " مصدر الفعل " **بَتَّلَ** " – بتشديد " التَّاء "–، أما " **تَبَتَّلَ** " فقياس مصدره " **التَّبَتُّلُ** " ؛ لا " **التَّبْتِيلُ** " [٢] ، وذهب سيبويه إلى أن " **نَبَاتًا** " فى قول الله – تعالى – : " **واللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا** " [٣] من هذا النوع ؛ لأنه مصدر جَارٍ على غير الفعل العامل فيه ؛ إذ إنه – عنده – مصدر للفعل " **نَبَتَ** " ؛ لا لـ " **أَنْبَتَ**"؛ إذ يقال :" نبَتَ الْبَقْلُ نبَاتًا "، فعلى هذا لم يكن اسْمَ عَيْنٍ للنبات ؛ فلم يكن من النوع الثانى [٤]؛ ومن ثم يمكن الجمع بين الاعتبارين ؛ فيصح اعتباره اسما للشئ النَّابِتِ ؛ كما يصح اعتباره مصدرا للفعل " **نَبَتَ** " ؛ لأن النَّبَاتَ يستعمل بالمعنين[٥]، ويصح – أيضا – اعتبار " **نَبَاتًا** " اسم مصدر لـ " **أَنْبَتَ** " ؛ لنقصه عن حروف فعله ؛ كما هو شأن **اسم المصدر** [٦] .

---

[١] سورة المزمل : من الآية ٨ .

[٢] انظر شرح التصريح ٣٢٨/١ .

[٣] سورة نوح : الآية ١٧ .

[٤] انظر الكتاب ٨١/٤ .

[٥] انظر حاشية يس على شرح القطر ؛ للفاكهى ١٢٠/٢ .

[٦] انظر : السابق ؛ وحاشية الخضرى ٤٢٥/١ .

والخلاف المذكور في ناصب " نَبَاتًا " جار على المصدر" تَبْتِيلاً"، فمذهب سيبويه ومن تبعه أنه منصوب بفعله الجاري عليه مضمرا، والفعل الظاهر – أي: المذكور – دليل عليه ، والتقدير: " تَبَتَّلْ إِلَيْهِ وَبَتِّلْ تَبْتِيلاً "، ومذهب المازني أنه منصوب بالفعل الظاهر ، وتبعه – في ذلك – السيرافي [1] .

* هذا .. ومن أحكام المصدر **الْمُؤَكِّد لعامله أنه لاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ** ، فلا خلاف في أنه لا يجوز أن يقال : " ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ " – بالتثنية – ؛ ولا : " ضَرَبْتُ ضُرُوبًا" – بالجمع – ؛ **وإنما يجب إفراده** – كما مُثِّلَ –، وذلك **لأن المقصود به الجنس من حيث هو** ، فهو **اسم مبهم**؛ يحتمل القليل والكثير؛ كـ "مَاءٍ" و"عَسَلٍ" ونحوهما ، فضلا عن **أنه بمنزلة تكرير الفعل** ، ولا خلاف في **أن الفعل لاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ** ، فكذلك ما كان بمنزلته [2] .

* **ومن أحكامه** – أيضا – **امتناع حذف عامله** ، فقد نص ابن مالك على **أن المصدر الْمُؤَكِّدِ لا يحذف عامله** ؛ لأنه يجاء به **لتقويته ؛ وتقرير معناه** ؛ أي : **لتثبيت معناه في النفس ، ورفع توهم المجاز عنه ، وحذف عامله مناف لذلك ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ عاملِ المصدر الْمُؤَكِّدِ إذا لم ينب هذا المصدر عن**

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ١/٢٧٠ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٢/٦٥٦ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٢/٦٤٩ ؛ وشرح التصريح ١/٣٢٨ ، ٣٢٩ ؛ وحاشية الصبان ٢/١٦٨ ؛ وحاشية الخضرى ١/٤٢٧، ٤٢٨ .

عامله[١] – على ما سيأتى – ، وقد نازع ابن الناظم فى ذلك بما حاصله **أن المصدر المُؤَكِّد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا ؛ بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافى الحذف** ؛ لأنه إذا جاز أن يُقَرِّرُ معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يُقَرِّرَ معنى العامل المحذوف أَحَقُّ وأَوْلَى ، ويُعَضِّدُ ذلك أن السماع وَرَدَ بحذف عامل المُؤَكِّد جوزا كما فى نحو: " أَنْتَ سيرا " ؛ ووجوبا ؛ كما فى نحو : " سَقْيًا ؛ وَرَعْيًا ؛ وَحَمْدًا ؛ وَشُكْرًا لاَ كُفْرًا " [٢] – على ما سيأتى – .

ورُدَّ ذلك **بأن الحذف مُنَافٍ للتوكيد مطلقا ؛ لأن التَّوْكِيدَ يقتضى الاعتناء بِالْمُؤَكَّدِ؛ إذ لاَ يُؤَكَّدُ العامل إلا إذا احتمل المجاز ، فحذفه ينافى توكيده** [٣] ؛ فضلا عن أن جميع الأمثلة التى ذكرها ابن الناظم ليست من المصدر **المُؤَكِّدِ** ؛ بل **المصدر فيها نائب مناب العامل** ؛ دال على ما يدل عليه ، وهو عوض منه ، قاله ابن عقيل ، **والمصدر النائب عن عامله قسم برأسه** [٤] ، وذلك أن **المصدر المُؤَكِّدِ قَدْ يُقَامُ مَقَامَ فِعْلِهِ فينوب عنه** ، وحينئذ **يمتنع ذكر الفعل** ؛ **لأن المصدر عِوَضٌ من اللفظ بفعله ؛ وبدل منه** ؛

---

[١] انظر شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢ .

[٢] انظر شرح الألفية لابن الناظم : ص ٢٦٦ .

[٣] انظر حاشية الصبان ١٦٩/٢ .

[٤] انظر حاشية الخضرى على شرح بن عقيل لألفية بن مالك ٢٩/١ ، ٣٠ .

ولا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه، وهذا المصدر نوعان [1] :

(أحدهما) : مَصْدَرٌ لاَ فِعْلَ لَهُ أَصْلاً مِنْ لَفْظِهِ ، وذلك نحو : " بَلْهَ " و" وَيْلٌ " و" وَيْحٌ "؛ إذا أضيف كل منها إلى المفعول به فيقال :" بَلْهَ زَيْدٍ؛ وَوَيْلَهُ ؛ وَوَيْحَهُ "، وهذا النوع يُقَدَّرُ له عامل من معناه ؛ ومن ثم يكون التقدير : " اتْرُكْ زَيْدًا بَلْهُ "؛ و" أَحْزَنَ اللهُ زَيْدًا وَيْلَهُ ؛ وَأَحْزَنَ اللهُ زَيْدًا وَيْحَهُ " .

(النوع الآخر) : مَصْدَرٌ لَهُ فِعْلٌ مُسْتَعْمَلٌ مِنْ لِفْظِهِ ، وهو إما واقع فى الطلب ؛ وإما واقع فى الخبر ، فالواقع فى الطلب يكون دعاء ؛ نحو : " سَقْيًا " و" رَعْيًا " و" كَيًّا "؛ والأصل : " سَقَاكَ اللهُ سَقْيًا " و: " رَعَاكَ اللهُ رَعْيًا " و" كَوَاهُ الأَمِيرُ كَيًّا"؛ ويكون أمرا ؛ أو نهيا ؛ نحو : " قِيَامًا ؛ لاَ قُعُودًا " ؛ والأصل : " قُمْ قِيَامًا ؛ لاَ تَقْعُدْ قُعُودًا " .

هذا .. والواقع فى الخبر على خمسة أضرب :

(الضرب الأول) : مَصَادِرُ مَسْمُوعَةٌ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا ؛ دَلَّت الْقَرَائِنُ عَلَى عَامِلِهَا الْمَحْذُوفِ ؛ كقولهم عِنْدَ تَذَكُّرِ نِعْمَةٍ : " حَمْدًا وَشُكْرًا؛ لاَ كُفْرًا "؛ وقولهم عِنْدَ تَذَكُّرِ شِدَّةٍ : " صَبْرًا؛ لاَ جَزَعًا "؛

---

[1] انظر – فى تفصيل ذلك – : شرح الكافية الشافية ٢/(٦٦٠ – ٦٦٩) ؛ وشرح الكافية للرضى ١/(٢٧١ – ٢٨٢) ؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص:(٢٦٧ – ٢٧٠) ؛ وشرح الألفية للمرادى ٢/(٦٥٠ – ٦٥٢) ؛ وشرح التصريح ١/(٣٣٠ – ٣٣٣) ؛ وحاشية الصبان ٢/(١٦٩ – ١٧٤) .

وقولهم عِنْدَ ظُهُورِ أَمْرٍ مُعْجِبٍ : " عَجَبًا " ، والتقدير - فى هذه الأمثلة -: " أَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا ؛ وَأَشْكُرُهُ شُكْرًا ؛ لاَ أَكْفُرُهُ كُفْرًا " ؛ و: " أَصْبِرُ صَبْرًا ؛ لاَ أَجْزَعُ جَزَعًا " ؛ و: " أَعْجَبُ عَجَبًا " ، **ومن هذا الضرب قول القائل : " سَمْعًا وَطَاعَةً " ؛ عند الامتثال ؛** والتقدير : " أَسْمَعُ سَمْعًا وَأُطِيعُ طَاعَةً " ، ومنه نحو : " **أَفْعَلُ ذَلِكَ وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً** " ؛ **يقال ذلك عند خطاب شَخْصٍ مَرْضِىٍّ عَنْهُ؛** والتقدير :" أَفْعَلُ مَا تُرِيدُ وَأُكْرِمُكَ كَرَامَةً؛ وَأَسُرُّكَ مَسَرَّةً "، **وكأن يقال عند خطاب مغضوب عليه : "لاَ أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلاَ كَيْدًا وَلاَ هَمًّا"؛** والتقدير : " لاَ أَفْعَلُ مَا تُرِيدُ وَلاَ أَكَادُ أَفْعَلُهُ كَيْدًا؛ وَلاَ أَهُمُّ بِهِ هَمًّا"؛ نص على ذلك سيبويه [1] .

(الضرب الثانى) : **أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مُكَرَّرًا ؛ أو مَحْصُورًا ؛ أو مُسْتَفْهَمًا عَنْهُ ؛ أو مَعْطُوفًا عَلَيْهِ ؛ مَعَ كَوْنِ عَامِلِهِ خَبَرًا عَنِ اسْمِ عَيْنٍ، فَالْمُكَرَّرُ** كما فى نحو : " **أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا** " ؛ والتقدير : " أَنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا " ، فحذف الفعل : " **تَسِيرُ** " وجوبا لقيام التكرير مقامه ، **وَالْمَحْصُورُ** كما فى نحو : " **مَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْرًا** " ؛ و: "**إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرَ الْبَرِيدِ** "، والتقدير :" مَا أَنْتَ إِلاَّ تَسِيرُ سَيْرًا "؛ وَإِنَّمَا أَنْتَ تَسِيرُ سَيْرَ الْبَرِيدِ " ، **فحذف العامل " تسير " لما فى الحصر من التوكيد القائم مقام التَّكْرِيرِ ، وَالْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ** كما فى نحو : " **أَأَنْتَ سَيْرًا** " ؛ والتقدير : " أَأَنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا " ، **فحذف**

---

[1] انظر الكتاب ٣١٨/١ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ – تحقيق/ هارون –

الفعل " تَسِيرُ " ؛ لأن معنى الاستفهام طالب للفعل ، ومن ثم قام مقام التكرير [١] ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ كما فى نحو : " أَنْتَ أَكْلاً وَشُرْبًا " ، والتقدير : " أنتَ تَأْكُلُ أَكْلاً وَتَشْرَبُ شُرْبًا "، فحذف العامل لأن العطف كالتكرار [٢].

(الضرب الثالث) : أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ تَفْصِيلاً لِعَاقِبَةِ مَا قَبْلَهُ مِنْ طَلَبٍ ؛ أَوْ خَبَرٍ، فَتَفْصِيلُ عَاقِبَةِ الطَّلَبِ كما فى قول الله – تعالى –: " فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً " [٣] ، والتقدير : " فَإِمَّا أَنْ تَمُنُّوا مَنًّا وَإِمَّا أَنْ تُفَادُوا فِدَاءً "، وَتَفْصِيلُ عَاقِبَةِ الْخَبَرِ كما فى قول الشاعر :

لَأَجْهَدَنَّ فَإِمَّا دَرْءَ وَاقِعَةٍ تُخْشَى وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ [٤]

التقدير : " إِمَّا أَدْرَأُ دَرْءَ وَاقِعَةٍ ؛ وَإِمَّا أَبْلُغُ بُلُوغَ السُّؤْلِ " [٥] .

(الضرب الرابع) : أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ ، وهو الواقع بعد جملة هِيَ نَصٌّ فِى مَعْنَاهُ ؛ بحيث لاَ يَتَطَرَّقُ إليها احتمال يزول بالمصدر ، وذلك كما فى نحو : " لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِينَارٍ اعْتِرَافًا " ؛ إذ إن جملة : " لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِينَارٍ " نَصٌّ فى الاعتراف ؛ لأنها لا تحتمل غيره ، فالمصدر " اعْتِرَافًا "

---

[١] انظر الكتاب ٣٣٩/١ – هارون – .

[٢] انظر شرح التصريح ٣٣٢/١ .

[٣] سورة محمد : من الآية ٤ .

[٤] هذا بيت من البحر البسيط ، ولم أقف على نسبة له ؛ والشاهد فيه حذف عامل المصدر المؤكد وجوبا ؛ لكونه ورد لتفصيل عاقبة خبر .

[٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/١٨٨، وشرح التصريح ٣٣٢/١؛ والهمع ٩١/٢.

مضمون الجملة الاسمية بكمالها ، ومن ثم يكون **مُؤَكِّدًا لمضمون الجملة** ؛ لا لأحد جزأيها ، فكأنه نفس الجملة ؛ وكأن الجملة نفسه [١] .

(الضرب الخامس) : أنْ يكُونَ الْمَصْدَرُ مُؤَكِّدًا لِغَيْرِهِ ، وهو ما يقع بعد جملة تحتمل معناه ؛ وتحتمل غيره ، فتَصِيرُ بِهِ نَصًّا ، وذلك نحو : " **زَيْدٌ ابْنِى حَقًّا** " ، فجملة : " زَيْدٌ ابْنِى " تحتمل الحقيقة ؛ وتحتمل المجاز ؛ على معنى أَنَّهُ عِنْدِى فِى الْحُنُوِّ بِمَنْزِلَةِ ابْنِى، وبِذِكْرِ المصدر " **حَقًّا** " رُفِعَ المجاز وثبتت الحقيقة ؛ إذ صارت الجملة نَصًّا فى أن المراد الْبُنُوَّةُ حَقِيقَةً بعد أن كان مفهومها يَتَطَرَّقُ إليه الاحتمال ، **فالمصدر – حينئذ – مُؤَثِّرٌ** ، **ومضمون الجملة الْمَؤَكَّد مُتَأَثِّرٌ ، وَالْمُؤَثِّرُ غَيْرُ الْمُتَأَثِّرِ**، وَمِنْ ثَمَّ سُمِّىَ **مُؤَكِّدًا لِغَيْرِهِ** [٢]، ومن ذلك نحو :" **لاَ أَفْعَلُ ذَلِكَ أَلْبَتَّةَ** "؛ و: " **هَذَا أَخِى الْحَقَّ ؛ لاَ الْبَاطِلَ** " [٣] .

* * * * *

---

[١] انظر : شرح التسهيل ١٨٩/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٨٧/١ ، وحاشية الصبان ١٧٤/٢ .

[٢] انظر : المصادر السابقة ؛ وشرح الألفية للمرادى ٦٥١/٢ ، وشرح التصريح ٣٣٣/١ .

[٣] انظر : شرح التصريح ٣٣٣/١ ، والهمع ٩٢/٢ .

ب - الْحَالُ الْمُؤَكِّدَةُ .

يجوز فى لفظ الحال أن يذكر لفظا ومعنى ؛ فيقال : " هَذَا حَالٌ حَسَنٌ " ؛ وأن يؤنث لفظا ومعنى ؛ فيقال : " هَذِهِ حَالَةٌ حَسَنَةٌ " ، والأفصح أن يذكر لفظه ويؤنث معناه ؛ فيقال : " حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ ؛ أو لاَزِمَةٌ ؛ أو مُنتَقِلَةٌ " ، وما إلى ذلك [١] ، و"الألف " فى لفظ " الْحَالِ " منقلبة عن " واو" ؛ إذ يقال - فى جمعه -: " أَحْوَالٌ "، - وفى تصغيره -: " حُوَيْلَةٌ " ، وهو مشتق من التَّحَوُّل ، وهو التَّنَقُّلُ [٢] .

* والْحَالُ - فى اصطلاح النحويين -: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مَنْصُوبٌ مَسُوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ ؛ أَوْ تَأْكِيدِهِ ؛ أَوْ تَأْكِيدِ عَامِلِهِ ؛ أَوْ تَأْكِيدِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ [٣] .

يستنبط من ذلك أَنَّ الْحَالَ إما أن تكون مُبَيِّنَةً لِلْهَيْئَةِ ، وذلك إذا كان معناها لا يستفاد إلا بذكرها؛ كما فى نحو :" جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا؛ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ "؛ ونحو : " رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسَرَّجًا " ؛ وكما فى نحو قول الله - تعال -: " فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ"[٤] ،

---

(١) انظر : الارتشاف ٣٣٤/٢ ؛ وشذور الذهب : ص ٢٦٤ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٦٩٢/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٦٥/١ ، والهمع ٢٢٣/٢ ؛ وحاشية الصبان ٢٥٠/٢ ؛ وحاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهى ١٣٤/٢ .

(٢) انظر : شرح التصريح ٣٦٥/١ ، وحاشية الصبان ٢٥٠/٢ .

(٣) انظر : شذور الذهب : ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، وشرح الحدود النحوية للفاكهى : ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٤) سورة القصص : من الآية ٢١ .

وإما أن تكون **مُؤَكِّدَةً لِعَامِلِهَا** ، وإما أن تكون **مُؤَكِّدَةً لِصَاحِبِهَا** ، وإما أن تكون **مُؤَكِّدَةً لِمَضْمُونِ الْجُمْلَة، فالحالُ الْمُؤَكِّدَةُ لِعَامِلِهَا** كما فى نحو:" **جَاءَ أَخُوكَ آتِيًا** " ؛ **والْمُؤَكِّدَةُ لِصَاحِبِهَا** كما فى نحو: " **يَرْزُقُ اللهُ النَّاسَ قَاطِبَةً** " ، **والحالُ الْمُؤَكِّدَةُ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ** كما فى نحو : " **زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا** " ، **والْحَالُ الْمُؤَكَّدَةُ لها أحكام يأتى بيانها .**

* **ولِلْحَالِ أقسامٌ باعتباراتٍ مختلفةٍ** ؛ منها ما ذكر من كونها تنقسم إلى **مُبَيِّنَةٍ** ؛ وتسمى – أيضا – **مُؤَسِّسَةٌ** ؛ وإلى **مُؤَكِّدَةٍ** ، وهذان القسمان **باعتبار التَّبْيِينِ والتَّوْكِيدِ** ، ولما كان البحث مقصورا **على الْحَالِ الْمُؤَكِّدَةِ** ؛ واستقصاء أحكامها فَإِنَّ بَيَانَ ذَلِكَ مَا يَلِي :

* **الْحَالُ الْمُؤَكِّدَةُ هى ما يستفاد معناها من غيرها بدون ذكرها** [١]، وذلك بأن يكون ما قبلها دَالاً عليها بالوضع ، وإنما أَفَادَتْ مُجَرَّدَ التَّوْكِيدِ [٢]، **وإِثْبَاتُ الْحَالِ الْمُؤَكِّدَةِ هو مذهب الجمهور** [٣]، وذهب بعض النحويين إلى إنكارها ، وما وَرَدَ منها رَدُّوهُ إلى الْحَالِ الْمُبَيِّنَةِ، وعُزِيَ ذلك للفراء والمبرد والسهيلى[٤]،

---

[١] انظر : شذور الذهب : ص ٢٦٥ ؛ وشرح التصريح ٣٨٧/١ ؛ والهمع ٢٤٥/٢ ؛ وشرح الحدود النحوية : ص ١٦٦ .

[٢] انظر شرح الحدود النحوية للفاكهى : ص ١٦٦ .

[٣] انظر : الارتشاف ٣٦٢/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٨٧/١ ؛ والهمع ٢٤٥/٢ .

[٤] انظر : شرح التصريح ٣٨٧/١ ؛ والهمع ٢٤٥/٢ .

والحاصل أن المبرد لَمْ يُنْكِر اْلحَالَ اْلمُؤَكِّدَةَ ، وإنما عَقَدَ لها بابا في المقتضب [١].

◆ هذا .. **والْحَالُ الْمُؤَكِّدَةُ** – على ما تقدم – **ثلاثة أنواع** :

(**النوع الأول**) : **اْلحَالُ اْلمُؤَكِّدَةُ لِعَامِلِهَا** ، وهى **ما استفيد معناها من صريح لفظ عاملها** ؛ وذلك أنها لو لم تذكر لأفاد عاملها معناها [٢] ، وهى على **ضربين** [٣]:

(**أحدهما**) – وهو الغالب –: **اْلحَالُ اْلمُؤَكِّدَةُ لِعَامِلِهَا مَعْنًى فَقَطْ** ، وذلك بأن **توافق عاملها معنى وتخالفه لفظا** ؛ كما فى نحو قول الله – تعالى –: " **فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا** "[٤] ، فـ" **ضَاحِكًا**" **حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ لعاملها معنى فقط** ، وهو الفعل " **تَبَسَّمَ**"؛ إذ إِنَّ **التَّبَسُّمَ نَوْعٌ مِنَ الضَّحِكِ**، وهى **حَالٌ من الفاعل**، وهو **الضمير المستتر فى** : " **تَبَسَّمَ** "، ومن ذلك اْلحَالُ فى قول الله – تعالى –: " **وَلاَ تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** " [٥] ؛ وقوله – تعالى –:

---

[١] انظر المقتضب ٣١٠/٤ ، ٣١١ .

[٢] انظر : شذور الذهب : ص ٢٦٥ ؛ والهمع ٢٤٦/٢ ، وشرح الحدود النحوية للفاكهى : ص ١٦٧ .

[٣] انظر – فى ذلك – : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٥/٢ ، ٣٥٦ ؛ وشرح الألفية ؛ لابن الناظم : ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ ؛ وشرح التصريح ٣٨٧/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٧٥/٢ .

[٤] سورة النمل : من الآية ١٩ .

[٥] سورة البقرة : من الآية ٦٠ ؛ وسورة العنكبوت : من الآية ٣٦ .

" وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا " [(١)] ؛ وقوله – عزَّ وَجلَّ –: "وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ " [(٢)] .

(الضرب الآخر) : **الْحَالُ الْمُؤَكِّدَةُ لِعَامِلِهَا لَفْظًا وَمَعْنًى** ، وذلك بأن **توافق عاملها معنى ولفظا**؛ كما فى نحو قول الله – تعالى–: " **وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً** " [(٣)] ، فالحال : " **رَسُولاً** " **حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ لِعَامِلِهَا مَعْنًى وَلَفْظًا** ، وهو الفعل " **أَرْسَلَ** " فى : "**أَرْسَلْنَاكَ** " إذ إن **الحال وهذا الفعل** متوافقان فى المعنى واللفظ .

(**النوع الثانى**) : **الْحَالُ الْمُؤَكِّدَةُ لِصَاحِبِهَا ، وهى التى يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها** [(٤)] ، ونص ابن هشام على أن النحويين أهملوا ذكر هذا النوع من **الحال المؤكدة** ؛ وجعلوها **ضَرْبًا مِنْ الْحَالِ الْمُؤَكِّدَةِ لِعَامِلِهَا** [(٥)] ، ومن هذا النوع لفظ " **جَمِيعًا** " فى قول الله – تعالى –: " **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ فِى الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا** " [(٦)] ؛ إذ إن " **جَمِيعًا** " **حالٌ** من **الفاعل** ، وهو اسم **الموصول** " **مَنْ** " ، **وهى مُؤَكِّدَةٌ لَهُ** ؛ لكون لفظ " **جَمِيعًا**" يدل على **الإحاطة** ؛ **فَأُكِّدَ بِهِ العمومُ الذى فى "مَنْ "**

---

(١) سورة مريم : من الآية ١٥ .

(٢) سورة النمل : من الآية ١٠ ؛ وسورة القصص : من الآية ٣١ .

(٣) سورة النساء : من الآية ٧٩ .

(٤) انظر : شذور الذهب ٢٦٥؛ والهمع ٢/٢٤٦؛ وشرح الحدود النحوية : ص ١٦٦.

(٥) انظر : المغنى ٢/٤٦٥ ؛ وشذور الذهب : ص ٢٦٦ .

(٦) سورة يونس : من الآية ٩٩ .

الموصولة [١] ، ومن هذا النوع نحو:" **جَاءَ الْقَوْمُ قَاطِبَةً** – أو– **كَافَّةً** – أو– **طُرًّا** " .

(النوع الثالث) : الْحَالُ الْمُؤَكِّدَةُ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ ؛ وهى التى يُؤْتَى بها بعد جملة مُرَكَّبَةٍ من اسمين مَعْرِفَتَيْنِ جامدين ؛ مع كونها دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة [٢] .

والْغَرَضُ مِنَ التَّوْكِيدِ بهذا النوع من الحال : بَيَانُ يَقِينٍ وتَعَيُّنٍ ؛ كما فى نحو : "بَكْرٌ أَخُوكَ مَعْلُومًا " ؛ أو **فَخْرٌ** ؛ كما فى نحو : " أَنَا حَاتِمٌ جَوَّادًا " ؛ أو **تَعْظِيمٌ** ؛ كما فى نحو : " أَنْتَ الرَّجُلُ جَلِيلاً مُهَاباً " ؛ أو **تَحْقِيرٌ** ؛ كما فى نحو: " هُوَ خَادِمُكَ مَأْخُوذًا مَقْهُورًا " ؛ أو **تَصَاغُرٌ** ؛ أى : **تَوَاضُعٌ** ؛ كما فى نحو: " أَنَا عَبْدُ اللهِ فَقِيرًا إِلَيْهِ " ؛ أو **وَعِيدٌ** ؛ كما فى نحو : " أَنَا الرَّئِيسُ مُتَمَكِّنًا مِنْكَ ؛ فَاتَّقِ غَضَبِى " ؛ أو **لِمَعْنًى غَيْرِ ذَلِكَ** ؛ كما فى نحو: " جَارُكَ الْمِسْكِينُ مَرْحُومًا " ؛ و: " زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا "[٣]، ومنه لفظ " **آيَةً** " فى قول الله – تعالى–: " **هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً** " [٤]؛

---

[١] انظر شرح التصريح ٣٨٧/١ .

[٢] انظر : شرح المفصل ٦٤/٢ ، ٦٥ ؛ وشذور الذهب : ص ٢٦٥ ؛ وشرح التصريح ٣٨٧/١ ؛ والهمع ٢٤٥/٢ .

[٣] انظر – فى ذلك – : شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٢ ، ٦٥ ؛ وشرح التسهيل ؛ لابن مالك ٣٥٥/٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم: ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ ؛ وشرح الكافية للرضى ٨٧/٢ ، ٨٨ ، وشرح التصريح ٣٨٧/١ ، ٣٨٨ ؛ والهمع ٢٤٥/٢.

[٤] سورة هود : من الآية ٦٤ .

ولفظ " مُصَدِّقًا " فى قوله – تعالى –: " هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا " [١] .

* هذا .. وفى عامل الحال المُؤَكِّدَةِ لمضمون الجملة ثلاثة أقوال [٢] :

(القول الأول) : أن عاملها محذوف وجوبا ؛ مقدر بعد الخبر ؛ تقديره :" أَحُقُّهُ " أو" أَعْرِفُهُ " إن كان المبتدأ غير الضمير" أنَا " ؛ وتقديره :" أَحُقُّ – أو– أَحُقُّنِى " ؛ أو: " أَعْرِفُ – أو – أَعْرِفُنِى " إن كان المبتدأ الضمير " أَنَا " ففى نحو: " هُوَ زَيْدٌ بَطَلاً " يكون التقدير : " أَحُقُّهُ – أو – أَعْرِفُهُ بَطَلاً " ، وفى نحو : " أَنَا عَبْدُ اللهِ فَقِيرًا إِلَيْهِ " يكون التقدير : " أَحُقُّ – أو– أَحُقُّنِى فَقِيرًا إِلَيْهِ " ؛ أو : " أَعْرِفُ – أو– أَعْرِفُنِى فَقِيرًا إِلَيْهِ " ؛ وهذا القول هو مذهب سيبويه [٣] ؛ وعليه يكون صاحبها محذوفا – أيضا – ؛ لأنه مقدر مع عاملها المحذوف – على ما ذكر – ، وهذا المذهب هو الراجح [٤]، وذلك لأن الجملة المذكورة قبل الحال مُنَزَّلَةٌ مَنْزِلَةَ الْبَدَلِ من اللفظ بالعامل؛ فهى كَالْعِوَضِ مِنْهُ؛ ولا يجمع بين الْعِوَضِ والْمُعَوَّضِ [٥].

---

[١] سورة فاطر : من الآية ٣١ .

[٢] انظر – فى ذلك – : شرح المفصل ٦٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٨/٢ ؛ وشرح الكافية ٨٨/٢ ، ٨٩ ؛ وشرح التصريح ٣٨٨/١ ؛ والهمع ٢٤٥/٢ .

[٣] انظر الكتاب ٧٨/٢ ، ٧٩ . (هارون) .

[٤] انظر الهمع ٢٤٥/٢ .

[٥] انظر : شرح الألفية لابن الناظم : ص ٣٣٦ ؛ وشرح التصريح ٣٨٨/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٧٦/٢ .

(القول الثانى) : العامل هو الخبر ؛ لكونه مُؤَوَّلاً بـ " مُسَمَّى "؛ وهو مذهب الزجاج [١] ، ورد بأنه ضعيف ؛ لاستلزام المجاز [٢] .

(القول الثالث) : العامل هو المبتدأ ؛ لتضمنه معنى التَّنْبِيه ؛ وإلى ذلك ذهب ابن خروف [٣] ، وَرُدَّ بأنه – أيضا – ضعيف ؛ لجواز تقديم الحال على الخبر ، وهو ممتنع ؛ لعدم تمام الجمله [٤] .

* والْحَالُ الْمُؤَكِّدَةُ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ تختص بوجوب تأخيرها عن هذه الجملة ، فلا يجوز تقديمها عليها ؛ ولا توسطها بين المبتدإ والخبر ؛ فلا يقال : " عَطُوفًا زَيْدٌ أَخُوكَ" ؛ ولا: " زَيْدٌ عَطُوفًا أَخُوكَ "، وذلك لضعف عاملها بوجوب الحذف – على الراجح–، ومن ثم وجب تأخيرها عما هو كالعوض من العامل المحذوف ؛ وهو الجملة [٥] .

---

[١] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٨٩/٢ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص ٣٣٦ ؛ والارتشاف ٣٦٣/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٨٨/١ ؛ والهمع ٢٤٥/٢ .

[٢] انظر : شرح الألفية لابن الناظم : ص ٣٣٦ ؛ وشرح التصريح ٣٨٨/١ .

[٣] انظر : شرح التسهيل ٣٥٨/٢ ؛ وشرح الكافية ٨٩/٢؛ وشرح الألفية لابن الناظم: ص ٣٣٦ ؛ والارتشاف ٣٦٣/٢ ؛ والمساعد ٤٢/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٨٨/١ ؛ والهمع ٢٤٥/٢ .

[٤] انظر : شرح الألفية لابن الناظم : ص ٣٣٦ ؛ وشرح التصريح ٣٨٨/١ .

[٥] انظر : شرح الألفية للمرادى ٧١٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٨٨/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٧٦/٢ ؛ وحاشية الخضرى ٥٠٠/١ .

أما الْحَالُ التى تُؤَكِّدُ عاملها ؛ أو تُؤَكِّدُ صاحبها فإنها كَالْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ ؛ فيجوز تقديمها كما أن المصدر الْمُؤَكِّدَ يجوز تقديمه[1].

جـ - التَّوْكِيدُ بِالنَّعْتِ .

النعت – فى الاصطلاح – تَابِعٌ مُشْتَقٌ ؛ كما فى نحو : " زَارَنِى زَيْدٌ الْكَرِيمُ " ؛ أو مُؤَوَّلٌ بِمُشْتَقٍ ؛ كما فى نحو: " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ " ؛ أى : شُجَاعٍ ، ويجاء به للتخصيص ؛ أو للتوضيح ؛ أو للتعميم ؛ أو للتفصيل ؛ أو للمدح ؛ أو للذَّمّ ؛ أو للتَّرحم ؛ أو لِلتَّوْكِيدِ [2] ، والأصل فى النَّعت أن يكون للتَّخْصِيصِ أو التَّوْضِيحِ ، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق الْعَرْضِ ؛ مجازا عن استعمال الشئ فى غير ما وضع له [3]؛ ومن ذلك الْمَجِئُ بِهِ لِلتَّوْكِيدِ ، وذلك إِذَا كَانَ مَدْلُولُ النَّعْتِ مُسْتَفَادًا مِنْ مَعْنَى الْمَنْعُوتِ؛ ومن ثم يَكُونُ النَّعْتُ لِتَوْكِيدِ الْمَعْنَى الَّذِى عُلِمَ مِنَ الْمَنْعُوتِ[4]، وذلك كما فى قول الله – تعالى -: " تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ " [5] ؛ إذ إن معنى النعت : " كَامِلَةٌ " مفهوم من لفظ المنعوت : " عَشَرَةٌ " ؛ لاشتماله عليه ضمنا ، وقد أُكِّدَ هذا

---

[1] انظر حاشية الخضرى ١/٠٠٥ .

[2] انظر : شرح الجمل الكبير ١/١٩٣ ، ١٩٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٠٦ ؛ والارتشاف ٢/٥٧٩، وشذور الذهب : ص ٤٥٩؛ وشرح التصريح ٢/١٠٨،١٠٩.

[3] انظر : شرح التصريح ٢/١٠٩ ؛ وحاشية يس على شرح القطر للفاكهى ٢/٢١٨؛ والكواكب الدرية ٢/٥٢٧ .

[4] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٨ ؛ والكواكب الدرية ٢/٥٢٧ .

[5] سورة البقرة : من الآية ١٩٦ .

المعنى بذكرِ النَّعْتِ [١] ؛ ومثل ذلك قوله- تعالى-: " **فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** " [٢] ؛ إذ إن المنعوت " **نَفْخَةٌ** " **مصدر مختص** لدلالته على **الْوَحْدَةِ** ، ومِنْ ثَمَّ كان **النعتُ** " **وَاحِدَةٌ** " **تَوْكِيدًا لهذا المصدر**؛ حيث **اسْتُفِيدَ معنى الْمَرَّةِ من لفظه** ؛ **فَالنَّعْتُ لَمْ يُفِدْ إلاَّ مُجَرَّدَ التَّوْكِيدِ** [٣]، ومن ذلك نحو:" **مَضَى أَمْسُ الدَّابِرُ** ".

* * * * *

---

[١] الكواكب الدرية ٥٢٧/٢ .

[٢] سورة الحاقة : الآية ١٣ .

[٣] انظر : الدر المصون ٣٦٣/٦ ؛ وحاشية الخضرى ١٢١/٢ .

(المطلب الثانى)

التَّوكِيدُ بِالْحُرُوف

الحروف التى يُؤَكَّدُ بِهَا بعضها مُخْتَصّ **بِتَوْكِيدِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ** ؛ وبعضها الآخر مُخْتَصٌّ **بِتَوْكِيدِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ**، ومن الحروف الْمُؤَكِّدَةِ مَا يُؤَكَّدُ بها مضمون كل من الجملتين : الاسمية والفعلية ، وبيان ذلك ما يلى :

* أولاً : **الْحُرُوفُ الَّتِي يُؤَكَّدُ بِهَا مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ الاسمية؛ وَأَحْكَامُهَا .**

اتفق النحويون على أن الحروف التى يُؤَكَّدَ بها مَضْمُونُ الجملة الاسمية هى " إن " و" أنَّ " **المشددتان** ؛ و" إِنْ " و" أَنْ " **المخففتان** منهما ؛ و" **لاَمُ الابْتِدَاءِ** " ، وفيما يلى عرض موجز لأحكام كُلٍّ منها :

أ – " إِنَّ " و" أَنَّ " المشدَّدتان ؛ وأحكامهما .

كُلٌّ من " إِنَّ " و" أَنَّ " تدخل على المبتدإ والخبر ، فيصير ما كان مبتدأ اسما لكل منهما ؛ فينصب بهما ، ويصير ما كان خبرا للمبتدإ خبرا لكل منهما ؛ فيرفع بهما – على الأرجح –[1] .

---

(١) انظر – فى ذلك – : الكتاب ١١٩/٣ ، ١٢٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٨ ، وشرح الجمل الكبير ٤٢٢/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٨/٢ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص ١٦٢ ؛ والارتشاف ١٢٨/٢ ؛ والهمع ٤٣١/١ .

وكان حق " إِنَّ " و" أَنَّ" وحق أمثالهما من أخوات " إِنَّ " أن يخفض الاسم بعدها ؛ **لأنها من الحروف المختصة بالأسماء ولم تكن كجزء منها** ، وما كان كذلك من الحروف عمل الجر في الأسماء ؛ **إلا أن هذه الحروف أشبهت الأفعال من حيث إنها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضى ؛ وإن معانيها معانى الأفعال ؛ من التَّوْكِيدِ والتَّشْبِيهِ وَالاسْتِدْرَاكِ والتَّمَنِّى والتَّرَجِّى ؛ وإِنَّ نُونَ الوقاية تلحقها فى حال اتِّصالِ ضمائر النصب بها كما يحدث فى الأفعال ؛ وإِنَّ كُلَّ حرفٍ من هذه الحروف يطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدى إلى مفعول به واحد ؛ ومن ثم نصب اسمهما تشبيها بالمفعول ؛ ورفع خبرها تشبيها بالفاعل** [1] .

هذا .. **وفائدة كُلٍّ من " إِنَّ " و" أَنَّ " التَّأْكِيدُ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ التى دخلت عليها** ؛ إذ إن نحو : " إِنَّ زَيْدًا قَادِمٌ " **ناب مناب تكرير جملة " زَيْدٌ قَادِمٌ " مرتين** ، وهو أوجز من أن يقال : " زَيْدٌ قَادِمٌ زَيْدٌ قَادِمٌ " **مع حصول الغرض من التوكيد** ، وقد تدخل " **لاَمُ التَّوْكِيدِ** " فيقال : " إِنَّ زَيْدًا لَقَادِمٌ " ، وبذلك يزداد معنى التأكيد ، **فكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات ، وكذلك " أَنَّ "**

---

[1] انظر – فى أوجه مشابهة " إن " وأخواتها الفعل –: المقتضب ١٠٨/١ ؛ والأصول فى النحو ١٧٢/١ ؛ وشرح عيون الإعراب : ص ١٠٤ ؛ والإنصاف ١٧٧/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٨ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٢/١ ، ٤٢٣ ؛ ورصف المبانى : ص ١١٨ .

مفتوحة الهمزة ؛ إلا أنها لا تدخل عليها " لاَمُ الابْتِداءِ " [١] – على ما سيأتى – .

والحاصل أن كلا من " إنَّ " و" أنَّ " **لِتَوْكِيدِ النِّسْبَةِ بَيْنَ جُزْأَىِ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ ؛ وَنَفْى الشَّكِّ فِيهَا ؛ والإنكار لها** ، وذلك بحسب **العلم بالنسبة** بين الجزأين ؛ **والتردد فيها ؛ والإنكار لها ؛** فإن قيل : " **إِنَّ الدِّينَ الْمُعَامَلَةُ** " يكون هذا القول **للعالم** بما قيل **لمجرد توكيد النسبة لا غير** ؛ ويكون **للمتردد** فى ذلك **لتوكيد النسبة ونفى الشك عنها** ؛ ويكون **للمنكر لتوكيد النسبة ونفى الإنكار لها** ؛ **الا أن التوكيد لنفى الشك مستحسن ؛ ولنفى الإنكار واجب؛ ولغيرهما ليس مستحسنا ؛ ولا واجبا** [٢] .

* هذا .. و" إنَّ " – بكسر الهمزة – **أَصْلٌ** ، و" أَنَّ " – بفتح الهمزة – **فرع عنها** ، وذلك **لأن الكلام مع** " إنَّ " **غير مُؤَوَّل بمفرد ، وإنما تكون الجملة معها على استقلالها بفائدتها** ، ومن ثم يحسن السكوت عليها ؛ **فلا فرق** بين أن يقال : " الدِّينُ الْمُعَامَلَةُ " وبين أن يقال : " إِنَّ الدِّينَ الْمُعَامَلَةُ " **إلا معنى التَّوْكِيدِ** ، **وليست "أنَّ" كذلك** ؛ إذ **إن الكلام معها مُؤَوَّلٌ بمفرد** ، **فهى تقلب مَعنى الجملة الداخلة عليها إلى الإفراد** ؛ فتصير بمنزلة **الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ** ، فنحو : " بَلَغَنِى أَنَّ الأَمِيرِ قَادِمٌ " فى تأويل : " بَلَغَنِى قُدُومَ الأَمِيرِ " ، **وكون المنطوق به جملة من كل** جه ؛

---

[١] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٨ .

[٢] انظر شرح التصريح ٢١١/١ .

أو مفردا من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ؛ ومفردا من وجه [١] ؛ فضلا عن كون "إنَّ" مستغنية بمعموليها عن زيادة و" أنَّ " لا تستغنى عن زيادة ؛ وإنما تفتقر فى انعقادها جملة إلى ما يضم إليها ؛ كما فى قول الله – تعالى – : "قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ " [٢] ؛ والمجرد من الزيادة أصل لما يزاد فيه ؛ يضاف إلى ذلك أن المفتوحة الهمزة تصير مكسورة الهمزة إذا حذف ما تتعلق به ؛ كما فى نحو: " عَلِمْتُ أَنَّكَ بَرٌّ " ؛ فإذا حذف الفعل والفاعل : " عَلِمْتُ " قيل : " إِنَّكَ بَرٌّ " ، أما " إِنَّ " فلا تصير مفتوحة الهمزة إلا بزيادة ، والمرجوع إليه بحذف أصل لِلْمُتَوَصَّلِ إليه بزيادة [٣] .

وقيل : " أنَّ " المفتوحة الهمزة أصل لـ " إنَّ " المكسورة الهمزة، وقيل : كُلٌّ منهما أصل برأسه ، والأَصَحُّ ما تقدم من كون " إِنَّ " هى الأصل و" أنَّ " فرع عنها [٤] .

* والحاصل أن الحرفيين " إِنَّ " و" أنَّ" مجراهما فى التَّوْكِيدِ واحدٌ ، ولا تفيد "إِنَّ" المكسورة الهمزة غيره ، أما " أنَّ " المفتوحة الهمزة فإنها تفيده ؛ وتفيد – أيضا – تعلق ما بعدها

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٨ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٩/٢ ؛ والهمع ٤٤٢/١ .

[٢] سورة الجن : من الآية الأولى .

[٣] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٨، ٦٠ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٩/٢؛ والهمع ٤٤٢/١ .

[٤] انظر الهمع ٤٤٢/١ .

أو مفردا من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ؛ ومفردا من وجه [١] ؛ فضلا عن كون "إنَّ" مستغنية بمعموليها عن زيادة و" أنَّ " لا تستغنى عن زيادة ؛ وإنما تفتقر فى انعقادها جملة إلى ما يضم إليها ؛ كما فى قول الله – تعالى – : "قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ " [٢] ؛ والمجرد من الزيادة أصل لما يزاد فيه ؛ يضاف إلى ذلك أن المفتوحة الهمزة تصير مكسورة الهمزة إذا حذف ما تتعلق به ؛ كما فى نحو: " عَلِمْتُ أَنَّكَ بَرٌّ " ؛ فإذا حذف الفعل والفاعل : " عَلِمْتُ " قيل : " إِنَّكَ بَرٌّ " ، أما " إنَّ " فلا تصير مفتوحة الهمزة إلا بزيادة ، والمرجوع إليه بحذف أصل لِلْمُتَوَصَّلِ إليه بزيادة [٣] .

وقيل : " أنَّ " المفتوحة الهمزة أصل لـ " إنَّ " المكسورة الهمزة، وقيل : كُلٌّ منهما أصل برأسه ، والأَصَحُّ ما تقدم من كون " إنَّ " هى الأصل و" أنَّ " فرع عنها [٤] .

* والحاصل أن الحرفيين " إنَّ " و" أنَّ" مجراهما فى التَّوْكِيدِ واحدٌ ، ولا تفيد "إنَّ" المكسورة الهمزة غيره ، أما " أنَّ " المفتوحة الهمزة فإنها تفيده ؛ وتفيد – أيضا – تعلق ما بعدها

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٨ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٩/٢ ؛ والهمع ٤٤٢/١ .

[٢] سورة الجن : من الآية الأولى .

[٣] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٨، ٦٠ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٩/٢؛ والهمع ٤٤٢/١ .

[٤] انظر الهمع ٤٤٢/١ .

وكما فى قول الله – تعالى –:" إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ "[١]؛ أو كان جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع ؛ كما فى قوله – تعالى –: " وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ " [٢] ؛ أو مصدرة بجار ومجرور أو ظرف ؛ كما فى نحو قوله – تعالى–: " وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ " [٣]؛ ونحو: " إِنَّ بَكْرًا لَعِنْدَكَ أَبُوهُ " ؛ أو مصدرة بفعل غير متصرف ، نحو: " إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ " ؛ أو كان جملة اسمية – على قلة – ، وذلك كما فى قول الله – تعالى –: " وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِى وَنُمِيتُ " [٤] ؛ على أن " نَحْنُ " ليس ضمير فصل [٥].

وتدخل " اللامُ " على معمول خبر " إنَّ " بشرط تقدمه على الخبر؛ الذى يكون صالحا لدخول " اللامِ " [٦] ، وذلك كما فى قوله – تعالى –: " لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ " [٧] .

ودخول " اللامِ " على اسم " إنَّ " المؤخر عن خبرها كما فى نحو قوله – عز وجل –: " إِنَّ فِى ذَلِكَ لَعِبْرَةً " [١] ؛ والمؤخر عن

---

(١) سورة إبراهيم : من الآية ٣٩ .

(٢) سورة النمل : الآية ٧٤ .

(٣) سورة القلم : الآية ٤ .

(٤) سورة الحجر : من الآية ٢٣ .

(٥) انظر شرح التصريح ٢٢٢/١ .

(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٨ ؛ وشرح الجمل الكبير ٤٢٩/١ ؛ ورصف المبانى : ص ١٢٠ ، ١٢١؛ وشرح التصريح ٢٢٣/١ ؛ والهمع ٤٤٤/١.

(٧) سورة الحجر : الآية ٧٢ .

معمول خبرها كما فى نحو: " إِنَّ عِنْدَكَ لَزَيْدًا مُقِيمٌ " ؛ ونحو: " إِنَّ فِي الْمَسْجِدِ لَبَكْرًا مُعْتَكِفٌ " ، ودخول " اللام " على ضمير الفصل والعماد كما فى نحو قول الله - تعالى -: " إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ " [٢] ، وقد دخلت " اللام " عليه لأنه مقو لخبر " إنَّ " برفع توهم السامع كون الخبر تابعا [٣] .

* وتجدر الإشارة إلى أن هذه " اللاَّم " التى انفردت " إنَّ " بدخولها بعدها على ما ذكر هى " لام الابتداء " المصاحبة للمبتدإ - على ما سيأتى -، وتسمى : " اللاَّمُ الْمُزَحْلَقَةُ " - بالقاف - ؛ أو " الْمُزَحْلَفَةُ " - بالفاء [٤]- ، وذلك لأن نحو: " إِنَّ زَيْدًا لَقَادِمٌ " الأصل فيه : " لأَنَّ زَيْدًا قَادِمٌ " ، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين؛ إذ إن " لام الابتداء " للتوكيد - أيضا - ، فزحلقت هذه اللام دون " إنَّ " لئلا يتقدم معمولها عليها ؛ فضلا عن أنها شبيهة للقسم فى التأكيد ، ومن ثم أدخلت بعد "إنَّ" [٥] ؛ وحسن اجتماع توكيدين - حينئذ - بحرفين كما حسن اجتماعهما باسمين [٦] فى نحو قول الله - تعالى - : " فسجد الملائكة كلهم

---

[١] سورة النازعات : من الآية ٢٦ .

[٢] سور آل عمران : من الآية ٦٢ .

[٣] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧ .

[٤] انظر شرح التصريح ١/٢٢١ .

[٥] انظر الكتاب ٣/١٤٦ ؛ وشرح التصريح ١/٢٢٢ .

[٦] انظر شرح التسهيل ٢/٢٦ .

أجمعون " [١] ، فـ "إنَّ" **للتوكيد** ؛ و" اللام " **للتوكيد** ؛ وقد قدمت " إنَّ " **لقوتها** من حيث إنها عاملة ؛ و" اللاَّم " غير عاملة **فأُخِّرَتْ في اللفظ** [٢] ، وقد **أكد بهما الجملة بأسرها** – على الراجح –؛ وهو مذهب البصريين ، وذهب الكسائى إلى أن " **اللاَّمَ" لتوكيد الخبر** ؛ ونحوه من مدخولها ؛ و" إنَّ " **لتوكيد اسمها** [٣] .

وإنما لم تدخل " اللاَّمُ " على خبر " أنَّ " لكونها تصير مع ما بعدها فى تقدير مفرد ، ومن ثم يتغير معها معنى الكلام وحكمه، وكذلك سائر أخوات " إنَّ " ، **أما " إنَّ" فإنها لا تغير معنى الكلام ولا حكمه** ؛ فإن نحو: " إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ " و" زَيْدٌ قَائِمٌ " بمعنى واحد، ومن ثم **جئ بـ " اللاَّمِ " المؤكدة بعد " إنَّ "** – على ما ذكر – **دون " أنَّ "** [٤] .

ب – " إنْ " و" أنْ " الْمُخَفَّفَتَانِ ؛ وأحكامهما .

" **إنْ** " المخففة من " **إنَّ** " ؛ و" **أنْ** " المخففة من " **أنَّ** " يبقى معناهما كما كان وهما مشددتان ، وهو **التوكيد** ، أما حكمهما من حيث العمل وغيره فتختلف عنه فى حال كونهما مشددتين ، ومجمل القول فى ذلك أن كلا من " **إنَّ** " و" **أنَّ** " **تخفف لثقلها**

---

(١) سورة الحجر : الآية ٣٠ .

(٢) انظر الهمع ١/٤٤٧ .

(٣) انظر المرجع السابق ؛ والارتشاف ٢/١٤٣ .

(٤) انظر شرح الجمل الكبير ١/٤٣١ .

بالتضعيف مع شبهها بالفعل [١] – على ما تقدم – ، **ويؤكد بهما مضمون الجملة التى تدخل كل منهما عليها كالمشددتين** ؛ إلا أنهما فى حال التخفيف يتغير حكمهما على النحو التالى :-

* " **إِنْ** " **الْمُخَفَّفَةُ يجوز فيها الإعمال كَالْمُثَقَّلَةِ ؛ والإهمال ؛ إلا أَنَّ إهمالها أكثر من إعمالها** ، وذلك لزوال اختصاصها ؛ إذ إنها – حينئذ – **صارت كحرف من حروف الابتداء** ؛ فتدخل على **المبتدإ والخبر** ؛ وعلى **الأفعال الناسخة** الداخلة على المبتدإ والخبر دون غيرها – عند الجمهور – ؛ وأجاز الكوفيون دخولها على الأفعال غير الناسخة ، وحينئذ **تلزم " اللاَّمُ " بعدها فرقا بينها وبين " إِنْ " النافية** ؛ وقد تغنى عنها قرينة [٢] .

فإهمال " إِنْ " داخلة على المبتدإ والخبر كما فى قول الله – تعالى –: " **وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ** " [٣] ؛ فى قراءة " **لَمَا** " بتخفيف " **الميم** " [٤] ، **وإهمالها داخلة على الأفعال الناسخة** ؛ كما فى قول الله – تعالى –: " **وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ**

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٨ ؛ وشرح التصريح ٢٣٠/١ .

(٢) انظر – فى أحكام " إن " المخففة –: المقتضب ٥٠/١ ؛ ٣١/٢ ؛ ٥/٣ ؛ والأصول ٢٣٥/١ ، والإنصاف (المسألة ٢٤) ، وشرح المفصل ٧١/٨ ؛ وشرح الجمل الكبير ٤٣٧/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٢ ، والارتشاف ١٤٩/٢ ؛ والمساعد ٣٢٦/١ ؛ والجنى الدانى : ص ٢٠٨ ؛ ورصف المبانى : ص ١٠٨ ، وشرح التصريح ٢٣١/١ ؛ والهمع ٤٥١/١ .

(٣) سورة يس : الآية ٣٢ .

(٤) هى قراءة الجمهور – انظر الإتحاف : ص ٣٦٤ .

عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ " [١]؛ وقولــه – تعــالى –: " وَإِنْ وَجَـدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ "[٢]؛ وقوله – عز وجل –: " وَإِنْ نَظُنُّـكَ لَمِــنَ الْكَاذِبِينَ " [٣] ؛ وقوله – تعالى –: " وَإِنْ يَكَـادُ الَّـذِينَ كَفَـرُوا لَيُذْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ " [٤] ؛ واستشهد الكوفيون على دخولها على فعل غير ناسخ بقول عاتكة [٥] :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا   حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ [٦]

حيث أدخلت " إِنْ " المخففة من الثقيلة على الفعل " قَتَلَ " فــى : " قَتَلْتَ " ، وهو فعل ماض غير ناسخ ؛ وقد أدخلت " اللاَّم " على المفعول به ، ورد ذلك بأنه من القلة بحيث لا يقاس عليه [٧] .

* واختلف فى " اللاَّمِ " اللازمة فى ثانى جزأى ما دخلت عليــه " إِنْ " الْمُخَفَّفَةُ من الثقيلة ؛ إذ ذهب ســيبويه [٨] والأخفشــان : الأوسط والصغير ؛ وأكثر نحاة بغداد إلى أن هــذه الــلام هــى

---

(١) سورة البقرة : من الآية ١٤٣ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية ١٠٢ .

(٣) سورة الشعراء : من الآية ١٨٦ .

(٤) سورة القلم : من الآية ٥١ .

(٥) هى عاتكة بنت زيد العدوية ، ابنة عم عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – ، وقد قالت هذا البيت مخاطبة قاتل الزبير بن العوام فى يــوم الجمــل . [انظــر شــرح التصريح ٢٣١/١] .

(٦) البيت من البحر الكامل ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل .

(٧) انظر شرح الجمل الكبير ٤٣٩/١ .

(٨) انظر الكتاب ١٣٩/٢ – هارون – .

لاَمُ الاِبْتِدَاءِ التى كانت مع المشددة [١] ، وقد لزمت للفرق بين التى هى لتأكيد النسبة ؛ وبين " إِنْ " النافية ؛ لأنه لو قيل : " إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ " بدون اللام لاحتمل أن يكون المراد : " مَا زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وهذا المذهب اختيار ابن عصفور [٢] ، وابن مالك [٣] .

وقيل : إن هذه اللام ليست لام الابتداء ، وإنما هى لام أخرى اجتلبت للفرق بين "إِنْ" الْمُخَفَّفَةِ من الثقيلة وبين " إن " النافية ، وإلى ذلك ذهب الفارسى [٤]؛ والشلوبين [٥]؛ وابن أبى الربيع [٦].

وذهب بعضهم إلى أن "اللاَّمَ" إن دخلت على الجملة الاسمية كانت "لاَمَ الابْتِدَاءِ " ؛ ولزمت للفرق ؛ وإن دخلت على الجملة الفعلية لم تكن لام الابتداء ، وإنما هى لام أخرى فارقة [٧] .

وقد تغنى عن هذه اللاَّمِ قرينة لفظية ؛ أو معنوية ، فالقرينة اللفظية تتمثل فى أن يكون الخبر منفيا ؛ كما فى نحو: " إِنَّ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ " ، فاللام – حينئذ – يجب تركها ؛ لامتناع إدخالها على الخبر المنفى [٨] ، والقرينة المعنوية كما فى قول الشاعر :

---

(١) انظر : الارتشاف ١٤٩/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٣٢/١ ؛ والهمع ٤٥١/١ .

(٢) انظر شرح الجمل الكبير ٤٣٨/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٦/٢ .

(٤) انظر : البغداديات : ص ١٧٦ ؛ والمسائل العسكرية : ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٥) انظر التوطئة : ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٦) انظر البسيط ٧٨٧/٢ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٤٩/٢ ؛ والهمع ٤٥٢/١ .

(٨) انظر : المغنى ٢٣٢/١ ؛ وشرح التصريح ٢٣١/١ .

أنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ

وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامُ الْمَعَادِنِ (١)

حيث استغنى عن " اللاَّمِ " لوجود **قرينة معنوية** ؛ وهـى كـون الكلام سيق **لإثبات المدح** ؛ ومن ثم **فإن توهم كون " إِنْ " نافيـة – ههنا – ممتنع** (٢) .

من ذلك نقف على أَنَّ " **اللاَّمَ** " **تلزم بعـد " إِنْ " الْمُخَفَّفَـةِ مـن الثقيلة إذا ألغيت وأهملت** – وهو الغالب – ، **وذلك لتكون فارقة بينها وبين " إِنْ "** النافية ، وحينئذ **يكون الكلام مؤكدا توكيـدين بحرفين** ؛ بـ " **إِنْ** " الْمُخَفَّفَةِ ، و" **اللاَّمِ** " الفارقة على القول بأنها **لاَمُ الابْتِدَاءِ** ، أما إذا استغنى عنها **بقرينة لفظية أو معنوية** فـإن الكلام **يكون مؤكدا بـ " إِنْ " المخففة فقط** .

* هذا .. وإذا أعملت " **إِنْ** " الْمُخَفَّفَةُ – على القليل – **فإن " اللاَّمَ" لم تلزم فى خبرها** ؛ بل يجوز **دخول اللاَّمِ** فى خبرهـا، **فيكـون الكلام مؤكدا توكيدين بحرفين** ؛ علـى أن الـلام **لاَمُ الابْتِـدَاءِ** ؛ وذلك كما فى قول الله – تعالى – : " **وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّـكَ أَعْمَالَهُمْ** " (٣) ؛ فى قراءة من قـرأ بتخفيـف " **إِنَّ**" و" **لَمَّـا**" (٤)؛

---

(١) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو للطرماح بن حكيم فـى ديوانـه : ص ٥١٢ ، والدرر ١/٣٠٠ ؛ وشرح التصريح ١/٢٣١ ؛ وشرح الكافيـة الشـافية ١/٥٠٩ ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل .

(٢) انظر : شرح التصريح ١/٢٣١ ؛ والهمع ١/٤٥١ .

(٣) سورة هود : من الآية ١١١ .

(٤) هذه قراءة نافع ؛ ابن كثير . [انظر الإتحاف : ص ٢٦٠] .

فـ" **كُلاًّ** " اسم " إِنْ " الْمُخَفَّفَةِ من الثقيلة ؛ و" **اللاَّم** " **فى** " **لَمَـا** " **لاَمُ الابْتِدَاءِ** ، و" **مَا** " اسم موصول مبنى فى محل رفع خبر " **إِنْ** " ؛ وما بعدها صلة الموصول ، **وهذا أحد قولين فى تخريج هـذه القراءة** [١] .

ويجوز – أيضا – أن يقال : " إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ " ؛ بإعمـال " **إِنْ** " ، مع عدم إدخال "**اللاَّم**" فى خبرها ، **وإنمـا جـاز إعمـال** " **إِنْ الْمُخَفَّفَة** – على قلة – **استصحابا للأصل** [٢] .

* أما "**أَنْ**" **الْمُخَفَّفَةُ من الثقيلة** فهى موضوعة **للتوكيد** كالمشـددة – على ما تقدم– ؛ **ويبقى إعمالها وجوبا** – على الأرجـح – ؛ **لتحقق مقتضاها** ؛ وهو إفادة معناها فى الجملة الاسمية ؛ إذ إنها **تبقى على اختصاصها بالأسـماء** ؛ إلا أن اسـ**مها** لا يكـون إلا **ضمير الشأن محذوفا** – غالبا – ، وهو مـذهب الجمهـور [٣] ؛ وذلك كما فى نحو: " عَلِمْتُ أَنْ سَيَحُجُّ أَخُوكَ " ؛ والتقدير : " أَنَّهُ سَيَحُجُّ أَخُوكَ " ، وذهب سيبويه إلى **جواز تقدير اسـمها بغيـر ضمير الشأن إذا أمكن ذلك** ؛ كما فـى قـول الله – تعـالى –: " **وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا** " [٤]، فـ " **أَنْ** " مُخَفَّفَةُ

---

[١] انظر شرح التصريح ٢٣١/١ .

[٢] انظر : السابق ؛ والمقرب : ص ١٧٢ ؛ والهمع ٤٥١/١ .

[٣] انظر – فى ذلك – : شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٨ ؛ والمقرب : ص ١٧٠ ؛ وشرح التصريح ٢٣٢/١ ؛ والكواكب الدرية ٢٧٦/١ .

[٤] سورة الصافات : الآيتان ١٠٤ ، ١٠٥ .

من الثقيلة ، واسمها ضمير المخاطب محذوفا ، والتقدير : " أَنَّكَ يَا إِبْرَاهِيمُ " (١) .

ويجب أن يكون خبرها جملة اسمية ؛ أو فعلية ؛ لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن المحذوف (٢) ؛ فإن كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف ؛ غير دعاء وجب الفصل بين " أَنْ " والخبر؛ ليكون الفاصل عوضا مما حذف ؛ وهو أحد نونى " أَنَّ " ؛ واسمها ؛ وهو ضمير الشأن ؛ ولئلا تلتبس بـ " أَنْ " المصدرية (٣).

والفصل بين " أَنْ " وبين خبرها المذكور يكون بـ " قَدْ " ؛ أو " السِّين " ؛ أو "سَوْفَ " ؛ أو " لَوْ " ؛ أو " إِذًا " فى الإيجاب ، ويكون فى النفى بـ " لاَ " ؛ أو "لَنْ" ؛ أو " لَمْ " (٤) ، فالفصل بينهما بـ " قَدْ " كما فى قول الله – تعالى – : "وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا " (٥) ، والفصل بـ " السين " كما فى قوله – تعالى –:

---

(١) انظر الكتاب ١٦٣/٣ .

(٢) انظر : شرح التصريح ٢٣٣/١ ، والكواكب الدرية ٢٧٨/١ .

(٣) انظر شرح التصريح ١٣٣/١ .

(٤) انظر – فى ذلك – : شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٨ ؛ والمقرب : ص ١٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٢ ؛ ورصف المبانى : ص ١١٤ ، ١١٥ ؛ والارتشاف ١٥٣/٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٢١٨ ، وشرح التصريح ٢٣٣/١ ؛ والهمع ٤٥٥/١ .

(٥) سورة المائدة : من الآية ١١٣ .

"عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى " (١) ، والفصل بـ " سَوْفَ " كما فى نحو : " عَلِمْتُ أَنْ سَوْفَ يَزُورُنِى أَخُوكَ " ، والفصل بـ " لَوْ " كما فى قول الله – عز وجل –: " أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ " (٢) ، والفصل بـ " إذا " كما فى قوله – تعالى –: "وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللهِ يُكْفَرُ بِهَا " (٣) ، والفصل بـ" لاَ " كما فى قول الله – تعالى–: " أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً " (٤) ، والفصل بـ " لَنْ " كما فى قوله – تعالى –: " أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ " (٥) ، والفصل بـ " لَمْ " كما فى قوله – عز وجل –: " أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ " (٦) .

* هذا .. ولا يحتاج إلى الفصل بين " أَنْ " الْمُخَفَّفَةِ وبين خبرها بفاصل من الفواصل المذكورة أو غيرها إذا كان الخبر جملة اسمية ؛ كما فى نحو قول الله – تعالى –: " وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " (٧) ؛ أو جملة فعلية فعلها جامد ؛

---

(١) سورة المزمل : من الآية ٢٠ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية ١٠٠ .

(٣) سورة النساء : من الآية ١٤٠ .

(٤) سورة طه : من الآية ٨٩ .

(٥) سورة القيامة : الآية ٣ .

(٦) سورة البلد : الآية ٧ .

(٧) سورة يونس : من الآية ١٠ .

كما فى نحو قوله – تعالى –: "وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى"[١]؛ أو جملة فعلية فعلها دعاء ؛ كما فى نحو قوله – عَزَّ وَجَلَّ –: " وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا " [٢] ؛ فى قراءة من خفف " أَنَّ " وكسر " الضَّادَ " [٣] .

* وبعد .. فهذا هو حاصل القول فيما أجمع عليه النحويون من الحروف الناسخة التى يؤكد بها مضمون الجملة الاسمية ، وذهب بعضهم إلى أن الحرف "لَكِنَّ " – أيضا – يفيد توكيد مضمون الجملة ؛ إذ إنه يرد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد ؛ ففى نحو: " لَوْ جَاءَنِى زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ لَكِنَّهُ لَمْ يَجِئْ "، أكد بـ " لَكِنَّ " ما أفادته " لَوْ " الامتناعية من انتفاء المجئ ؛ إذ إنها إذا دخلت على مثبت نفته [٤] ، ونص ابن عصفور على أن " لَكِنَّ " للتوكيد دائما ، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك [٥] .

جـ – لام الابتداء ؛ وخصائصها .

لام الابتداء أكثر اللامات تصرفا ، وهى لام مفتوحة تدخل على الجملة الاسمية فتؤكد مضمونها ؛ وتمنع ما قبلها أن يتخطاها

---

[١] سورة النجم : الآية ٣٩ .

[٢] سورة النور : من الآية ٩ .

[٣] هذه القراءة قرأ بها نافع . [انظر : الإتحاف : ص ٣٢٢ ؛ والنشر ٢/٣٣٠] .

[٤] انظر – فى ذلك – : الارتشاف ٢/١٢٨؛ والجنى الدانى : ص ٦١٥؛ والمغنى ١/٢٩٠،٢٩١؛ وشرح التصريح١/٢١٢؛ والهمع ١/٤٢٦؛ والكواكب الدرية /٢٥٣.

[٥] انظر : المقرب : ص ١٦٤ ؛ ومثل المقرب فى حاشية الصفحة المذكورة .

إلى ما بعدها [(١)] ، وذلك كما فى قولــه – تعــالى –: " **ولــدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين** " [(٢)] .

* **أما كونها لام مفتوحة** فإن ذلك هو مقتضى القياس فيها وذلــك أنها على حرف واحد ؛ ومن ثم تستحق **البناء على السكون** الذى هو أصل بناء الكلمات المبنية ، ولكن لما كانت مُعَدَّةً لأن يبتــدأ بها ؛ **والساكن لا يمكن الابتداء به وجب تحريكها** للابتداء بها ، **فحركت بالفتحة** ؛ لأنها أقرب إلى السكون المســتحق ؛ إذ إنهــا أخف الحركات ؛ فضلا عن أن فتحها لغرض الابتداء بها ؛ وهى من الحروف غير العاملة للتمييز بينها وبين **اللام العاملة**؛ إذ إنها محركة بالكسرة لغرض الابتداء بها وهــى: " **الــلام الجــارة** " و" **اللام الجازمة** " ، فكل منهما مكسورة على مقتضـــى القيــاس فيها[(٣)] ، وذلك كما فى قــول الله – تعــالى –: " **وَإِذِ اسْتَسْــقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ** " [(٤)] ؛ وكما فى قوله – تعالى –: " **لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ** " [(٥)] .

---

(١) انظر : اللامات ، للزجاجي : ص ٦٩ ، تحقيق / الدكتور مازن المبارك ؛ وســر صناعة الإعراب ٣٦٩/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٩ ؛ وجــواهر الأدب : ص ٨٢ ؛ والجنى الدانى : ص ١٢٤ ؛ والمغنى ٢٢٨/١ .

(٢) سورة النحل : من الآية ٣٠ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٢٥/٩ ؛ وجواهر الأدب : ص ٦٩ ، ٧٠ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ٦٠ .

(٥) سورة الطلاق : من الآية ٧ .

* وأما كون " اللام الابتداء " تؤكد مضمون الجملة الاسمية فإنها مقوية لمدلول مدخولها من الجمل الاسمية ، وذلك بتحقيق معنى الجملة الداخلة عليها ؛ وإزالة الشك عنها ، ومن ثم زحلقت عن صدر الجملة التى دخلت عليها " إنَّ " – على ما تقدم – لئلا يبتدأ الكلام بمؤكدين ؛ إذ " اللام " و" إنَّ " كلاهما لمعنى واحد ؛ وهو توكيد مضمون الجملة [1] .

* وأما كونها مانعة ما قبلها من تخطيها إلى ما بعدها فذلك لكونها مستحقة لصدر الكلام ، ولذلك علقت عمل أفعال القلوب فى نحو: " عَلِمْتُ لأَخُوكَ صَادِقٌ " ، ومنعت من تقديم الخبر على المبتدإ فى نحو: " لَزَيْدٌ عَالِمٌ " [2] .

* والحاصل أنَّ " لام الابتداء " من خواص الأسماء ، وقد اتفق على أنها تدخل على المبتدإ ؛ مظهرا كان ؛ كما فى نحو قول الله – تعالى –: " وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ " [3] ؛ أو مضمرا كما فى قوله – تعالى –: " لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِمْ مِنَ اللهِ " [4] ؛ وأنها – على ما تقدم – تدخل على اسم "إنَّ " إذا تأخر؛ كما فى قول الله – تعالى –:" إِنَّ فِى ذَلِكَ لَآيَةً

---

[1] انظر : اللامات : ص ٧٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٩ ؛ وجواهر الأدب ٨٢ ؛ والجنى الدانى : ص ١٢٨ ؛ والمغنى ٢٢٨/١ .

[2] انظر : اللامات : ص ٦٩ ؛ والجنى الدانى : ص ١٢٨ .

[3] سورة البقرة : من الآية ٢٢١ .

[4] سورة الحشر : من الآية ١٣ .

لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ "[١]، وتدخل على **ضمير الفصل** كما في قوله - تعالى -: " **إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ**"[٢]، وتدخل على **خبر " إِنَّ "** كما فى قوله - عز وجل -: " **إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ** " [٣] ؛ وتدخل - أيضا - **على معمول خبر " إِنَّ " مقدما عليه** ؛ كما فى نحو: " إِنَّ زَيْدًا لَعِنْدَكَ مُقِيمٌ " ، وقد تقدم أن سيبويه ومن تبعه ذهبوا إلى أن **اللام الفارقة** التى تلزم فى ثانى جزأى ما تدخل عليه " **إِنْ** " المخففة من الثقيلة هى **لام الابتداء**، وقد لزمت للفرق **بينها** وبين "**إِنْ**" **النافية**، وذلك كما فى قوله - تعالى -: " **وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ** "[٤]؛ حيث أفادت **توكيد مضمون الجملة** ؛ وأفادت - أيضا - **الفرق بين " إِنْ " المذكورة ، و" إِنْ " النافية** .

* هذا .. و" **لام الابتداء " أحد الحرفين الموجبين اللذين يتلقى بهما القسم** - على ما سيأتى - ، **وقد تتعرى هذه " اللام " من معنى الجواب وتخلص للابتداء ؛ وذلك كما فى نحو: " لَعَمْرُكَ لأَقُومَنَّ "** ؛ قاله ابن جنى [٥] .

---

(١) سورة سبأ : من الآية ٩ .

(٢) سورة آل عمران : من الآية ٦٢ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية ١٦٧ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٤٣ .

(٥) انظر سر الصناعة ١/٣٨٣ .

وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ " [١] ، ومما يدل على أن النون الثقيلة أبلغ من الخفيفة فى التوكيد أن تكرير النون فى الثقيلة بمنزلة تكرير التوكيد ، فنحو: " اسْمَعَنْ " – بالنون الخفيفة – بمنزلة : " اسْمَعُوا كُلُّكُمْ " ؛ ونحو: " اسْمَعَنَّ " – بالنون الثقيلة – بمنزلة : " اسْمَعُوا كُلُّكُمْ أَجْمَعُونَ " [٢] ، ولكون النون الثقيلة أشد وأبلغ فى التوكيد من الخفيفة ذهب البصريون إلى أنهما أصلان ، فالخفيفة – عندهم – ليست مخففة من النون الثقيلة لما ذكر من أن التوكيد بالثقيلة أشد وأبلغ ؛ فضلا عن تخالف بعض أحكامهما [٣] ؛ كإبدال النون الخفيفة " ألفا " فى نحو: " وَلَيَكُونًا " ؛ وحذفها قبل حرف ساكن ؛ وذلك كما فى قول الشاعر :

وَلاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ [٤]

حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة دليلا عليها ، والتقدير: " لاَ تُهِينَنْ " ؛ من الإهانة ؛ وكل من الإبدال ألفا ؛ والحذف ممتنع فى نون التوكيد الثقيلة ؛

---

(١) سورة يوسف : من الآية ٣٢ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٩ .

(٣) انظر – فى ذلك – : الجنى الدانى : ص ١٤١ ؛ وشرح التصريح ٢٠٣/٢ ؛ والهمع ٥٠٩/٢ .

(٤) هذا بيت من البحر المنسرح ، وهو للأضبط بن قريع فى خزانة الأدب ٤٥٠/١١ ، ٤٥٢ ؛ والدرر ١٨١/١ ؛ ٢٥١/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٠٣/٢ ؛ وشرح شواهد الشافية : ص ١٦٠ ؛ وشرح شواهد المغنى : ص ٤٥٣ ؛ والمقاصد النحوية ٣٣٤/٤ ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل .

قاله سيبويه (١) ، وللنون الخفيفة أحكام أخرى ليست للثقيلة – على ما سيأتى –؛ ومن ثم ذهب البصريون إلى أنهما أصلان . وذهب الكوفيون إلى أنَّ " النون الخفيفة " فرع الثقيلة ؛ إذ إنها مخففة منها (٢) .

هذا .. والنونان يؤثران فى الأفعال التى تؤكد بهما ؛ وهى الأفعال المستقبلة خاصة – كما ذكر – ، وتأثيرهما فى هذه الأفعال إما فى لفظها ؛ وإما فى معناها، فتأثيرهما فى اللفظ أن الفعل الذى تلحقه كل منهما يصير آخره مفتوحا مع المفرد المذكر ؛ سواء أكان فى موضع جزم ؛ نحو: " لاَ تَضْرِبَنَّ زَيْدًا " – بالنون الثقيلة –؛ ونحو: " لاَ تَظْلِمَنْ بَكْرًا " – بالنون الخفيفة – ؛ أم كان فى موضع رفع؛ نحو: " هَلْ تَزُورَنَّ أَخِى – بالثقيلة –؛ ونحو: " هَلْ تَنْصَحَنْ أَخَاكَ " – بالخفيفة –، وإنما يصير الحرف الذى قبل النونين مفتوحا لأن الفعل معهما مبنى لكون كل من النونين صارت كبعض الفعل الذى لحقته ؛ فأفضى ذلك إلى أن يكون آخر الفعل حشوا ؛ والحشو لا يستحق إعرابا ؛ فضلا عن أن إلحاق إحدى النونين به يؤكد فيه معنى الفعلية فيعود إلى أصله من البناء ، ومن ثم ينبغى أن يكون آخر الفعل المؤكد بأى من النونين ساكنا ؛ لكون الفعل مبنيا على السكون الذى هو

---

(١) انظر الكتاب ٥٢٠/٣ ، ٥٢١ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٩؛ والارتشاف ٣٠٣/١؛ والمغنى ٣٣٩/٢؛ والمساعد ٦٦٤/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٠٣/٢ ؛ والهمع ٥٠٩/٢ .

قاله سيبويه [١] ، وللنون الخفيفة أحكام أخرى ليست للثقيلة – على ما سيأتى –؛ ومن ثم ذهب البصريون إلى أنهما أصلان . وذهب الكوفيون إلى أنَّ " النون الخفيفة " فرع الثقيلة ؛ إذ إنها مخففة منها [٢] .

هذا .. والنونان يؤثران فى الأفعال التى تؤكد بهما ؛ وهى الأفعال المستقبلة خاصة – كما ذكر – ، وتأثيرهما فى هذه الأفعال إما فى لفظها ؛ وإما فى معناها، فتأثيرهما فى اللفظ أن الفعل الذى تلحقه كل منهما يصير آخره مفتوحا مع المفرد المذكر ؛ سواء أكان فى موضع جزم ؛ نحو: " لاَ تَضْرِبَنَّ زَيْدًا " – بالنون الثقيلة –؛ ونحو: " لاَ تَظْلِمَنْ بَكْرًا " – بالنون الخفيفة – ؛ أم كان فى موضع رفع؛ نحو: " هَلْ تَزُورَنَّ أَخِى – بالثقيلة –؛ ونحو: " هَلْ تَنْصَحَنْ أَخَاكَ " – بالخفيفة –، وإنما يصير الحرف الذى قبل النونين مفتوحا لأن الفعل معهما مبنى لكون كل من النونين صارت كبعض الفعل الذى لحقته ؛ فأفضى ذلك إلى أن يكون آخر الفعل حشوا ؛ والحشو لا يستحق إعرابا ؛ فضلا عن أن إلحاق إحدى النونين به يؤكد فيه معنى الفعلية فيعود إلى أصله من البناء ، ومن ثم ينبغى أن يكون آخر الفعل المؤكد بأى من النونين ساكنا ؛ لكون الفعل مبنيا على السكون الذى هو

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٢٠ ، ٥٢١ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٨؛ والارتشاف ١/٣٠٣؛ والمغنى ٢/٣٣٩؛ والمساعد ٢/٦٦٤ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٣ ؛ والهمع ٢/٥٠٩ .

الأصل فى البناء ، ولما كانت النون الخفيفة ساكنة ، والنون الأولى من نونى الثقيلة ساكنة ؛ وكان ما قبل كل منهما ساكنا ؛ اجتمع ساكنان فتخلص منهما بفتح آخر الفعل ؛ إذ إن الفتح لا يفضى إلى اللبس بفعل الجمع كالضم فى نحو: " لا تتعاونن عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَانِ " ، ولا يلبس – أيضا – بفعل المفرد المؤنث كالكسر فى نحو: " لاَ تَتَبَرَّجِنَّ " ، ومن ثم بنى الفعل المؤكد بالنون الثقيلة أو الخفيفة على الفتح ، وبذلك يخرج الفعل المضارع بهما من الإعراب إلى البناء، وذلك تأثير فى لفظه [١]، أما تأثير النونين فى معنى الفعل الذى تلحقه كل منهما فيتمثل فى الفعل المضارع؛ إذ إنه بهما يخلص للاستقبال [٢] ، وكون الفعل المضارع المؤكد بنونى التوكيد مبنيا على الفتح هو مذهب سيبويه [٣]؛ والمبرد [٤]؛ وابن السراج[٥]؛ الفارسى [٦] ؛ وابن جنى [٧]؛ وذهب الزجاج والسيرافى إلى أن الفتحة لم تكن للبناء؛ وإنما هى حركة عارضة لالتقاء الساكنين ، والفعل المؤكد بكل

---

(١) انظر – فى ذلك – الكتاب ٥١٨/٣ ، ٥١٩ ؛ وشرح اللمع للخطيب التبريزى : ص ٤٠٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٩ ؛ وشرح الكافية للرضى ٥٣٢/٤ .

(٢) انظر شرح المفصل ٣٧/٩ .

(٣) انظر الكتاب ٥١٩/٣ ، ٥٢٨ .

(٤) انظر المقتضب ١٩/٣ .

(٥) انظر الأصول فى النحو ١٩٩/٢ .

(٦) انظر الإيضاح العضدى : ص ٣٢٣ .

(٧) انظر اللمع فى العربية : ص٢٧٢ .

من النونين باق على ما كان عليه قبل إلحاق النونين من الإعراب أو البناء [١] .

* هذا .. والفعل المستقبل الذى تختص به كل من النون الثقيلة والنون الخفيفة يجب توكيده بكل منهما إذا كان فعلا مضارعا مثبتا ؛ مجردا من لام الأمر ، ولم يكن مقرونا بحرف تنفيس أو " قَدْ " ؛ ولم يقدم عليه معموله ؛ ومع كل ذلك يكون جوابا لقسم ؛ غير مفصول من لام القسم بفاصل [٢] ، وذلك كما فى قول الله – تعالى –: " وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ " [٣] ؛ وكما فى قوله – عَزَّ وَجَلَّ –: "لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ " [٤] ، ويكون توكيده بهما قريبا من الواجب إذا كان المضارع فعل شرط لـ " إِنْ " الْمُؤَكَّدَةِ بـ "مَا " الزائدة [٥] ؛ كما فى نحو قوله – تعالى –: " فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ " [٦] ، ويكون توكيد الفعل المستقبل بهما كثيرا إذا كان فعل أمر بالصيغة ؛ نحو: " قُومَنَّ " ؛ أو بلام الأمر ؛

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٥٣٢/٤ .

(٢) انظر – فى ذلك : الكتاب ١٠٤/٣ ؛ والأصول فى النحو ١٩٩/٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٩ ؛ وشرح الكافية للرضى ٥٣٠/٤ ؛ والارتشاف ٣٠٤/١ ؛ والجنى الدانى : ص ١٤٢ ؛ والمغنى ٣٣٩/٢ ، وشرح التصريح ٢٠٣/٢ ؛ والهمع ٥١١/٢ .

(٣) سورة الأنبياء : من الآية ٥٧ .

(٤) سورة العلق : من الآية ١٥ .

(٥) انظر : المغنى ٣٣٩/٢ ، وشرح التصريح ٢٠٤/٢ .

(٦) سورة الزخرف : الآية ٤١ .

نحو: " لِتَكْفُلَنَّ يَتِيمًا " - بكسر اللام - ؛ أو كان فعلا مضارعا واقعا بعد أداة من أدوات الطلب [١] ؛ وهو النهى ؛ والدعاء ؛ والعرض ؛ والتحضيض ؛ والاستفهام؛ والتمنى ، ومن ذلك الفعل " تَحْسَبَنَّ " فى قول الله - تعالى -: " وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهُ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ " [٢] ، ومنه نحو: " هَلْ يُسَافِرَنْ أَخُوكَ ؟ " - بالنون الخفيفة - ؛ ونحو : " هَلاَّ تَخْشَيَنَّ اللهَ ؛ وَألاَ تَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ " ؛ و: "لَيْتَكَ تَفْعَلَنَّ الْخَيْرَ " ، ويكون توكيده بهما قليلا إذا كان فعلا مضارعا منفيا بـ " لاَ " ؛ إذا كانت متصلة بالمنفى ؛ لأنها - حينئذ - تشبه النهى [٣] ، وذلك كما فى قول الله - تعالى -: "وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً"[٤]؛ وأجاز ذلك ابن جنى [٥] ؛ واثبته ابن مالك [٦] ، وقيل : إن " لاَ " - فى الآية - ناهية [٧] .

---

(١) انظر : شرح اللمع للتبريزى : ص ٤٠٣ ؛ والمغنى ٣٤٠/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٠٤/٢ ؛ والهمع ٥٠٩/٢ .

(٢) سورة إبراهيم : من الآية ٤٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٠٣/٣ ؛ وشرح الكافية للرضى ٥٢٨/٤ ؛ والارتشاف ٣٠٤/١ ؛ وشرح التصريح ٢٠٤/٢ .

(٤) سورة الأنفال : من الآية ٢٥ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضى ٥٢٨/٤ ؛ والارتشاف ٣٠٤/١ .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٠٣/٣ - ١٤٠٤ .

(٧) انظر: المصدر السابق ١٤٠٤/٣، وشرح الكافية ٥٢٨/٤، والدر المصون ٤١١/٣.

ويكون قليلا – أيضا – إذا كان المضارع واقعا بعد " مَا " الزائدة غير مسبوقة بـ " إنْ" الشرطية [١]، وذلك كما في قولهم – في المثل –:" بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ" [٢]؛ يقال هذا المثل لمن يخفي عنك أمرا ؛ أو حيلة أنت بصير بها ؛ والمراد : أَنَا أَرَاكَ بِعَيْنٍ بَصِيرَةٍ ، فـ " مَا " الزائدة في هذا المثل ونحوه على تأويل النفي [٣] ؛ ومن ثم جاز توكيد الفعل " أرَى " – على قلة – ، وأقل من ذلك توكيد الفعل المضارع المنفي بـ " لَمْ " بإحدى النونين ؛ تشبيها لـ " لَمْ " بـ " لاَ " الناهية في الجزم ؛ وكذا الفعل المضارع الواقع بعد " رُبَّمَا " [٤] ، فقد صرح سيبويه بأنه سمع عن العرب : " أَقْسَمْتُ لَمَّا لَمْ تَفْعَلَنَّ " ؛ إذ إن ذا طلب ؛ لأنه في معنى : " لاَ تَفْعَلَنَّ " [٥]، وحكى عن يونس قولهم :" رُبَّمَا تَقُولَنَّ ذَاكَ "[٦].

* هذا .. ولا يجوز التوكيد بالنونين في غير ما ذكر ، وما ورد منه شاذ ؛ أو ضرورة [٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٥١٧/٣؛ وشرح الكافية ٥٢٦/٤؛ وشرح التصريح ٢٠٥/٢،٢٠٤.

(٢) انظر مجمع الأمثال للميداني ١٧٥/١ .

(٣) انظر الارتشاف ٣٠٧/١ .

(٤) انظر : المصدر السابق ٣٠٥/١ ؛ وشرح الكافية الشافية ١٤٠٦/٣ ، ١٤٠٧ ؛ وشرح التصريح ٢٠٥/٢.

(٥) انظر الكتاب ٥١٦/٣ .

(٦) انظر السابق ٥١٨/٣ .

(٧) انظر الهمع ٥١٢/٢ .

وتجدر الإشارة إلى أن " **نون التوكيد الخفيفة** " **تنفرد بأربعة أحكام** [١] :

(**أولها**) : **أنها لا تقع بعد الألف المسند إليها فعل يجوز توكيده بإحدى النونين** ؛ وذلك نحو : " قُومَا " و" اقْعُدَا " ، فلا يقال : " قُومَانْ " و" اقْعُدَانْ " - بالنون الخفيفة - ؛ **لئلا يلتقى ساكنان** ؛ ونقل عن يونس والكوفيين إجازة ذلك [٢] .

(**الثانى**) : **أنها لا يؤكد بها الفعل المسند إلى نون الإناث** ؛ **لأن توكيده يقتضى وجود ألف فاصلة بين النونين : نون الإناث ؛ ونون التوكيد** ؛ قصدا للتخفيف ؛ فيقال: " تَعَلَّمْنَانِّ يَا نِسْوَةُ " ؛ بالنون الثقيلة ؛ ولا يقال : " تَعَلَّمْنَانْ " - بالخفيفة - ؛ لعدم جواز وقوعها بعد الألف ؛ كما ذكر فى الحكم السابق .

(**الحكم الثالث**) : **أنها تحذف إذا وقعت قبل حرف ساكن غير الألف المذكورة** ، كما فى قول الشاعر ؛ السالف الذكر :

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ ... إلخ .

فقد تقدم أن أصله : " **لاَ تُهِينَنْ الْفَقِيرَ** " ؛ بالنون الخفيفة ، **فحذفت هذه النون لالتقاء الساكنين ؛ وبقيت الفتحة دليلا عليها .**

(**الحكم الرابع**) : **أنها تعطى فى الوقف حكم التنوين ؛ فتقلب " ألفا " بعد الفتحة**؛ كما فى قوله - تعالى : " وَلَيَكُونًا مِنَ

---

[١] انظر - فى تفصيل هذه الأحكام - شرح التصريح ٢/٢٠٧ ، ٢٠٨ .

[٢] انظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٤١٧ ، ١٤١٨ ؛ والارتشاف ٢/٣٠٨ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٧ .

الصَّاغِرِينَ " [(١)] ؛ وقوله – عز وجل : "لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ " [(٢)] .

* **وبعد .. فهذا عرض موجز لأحكام نونى التوكيد ؛ الثقيلة ؛ والخفيفة** ، وقد أجمع النحويون على **توكيد مضمون الجملة الفعلية بهذين الحرفين** ؛ وأجمعوا – أيضا – على **توكيد مضمونها إذا وقعت جوابا للقسم** ؛ فإنها – حينئذ – **يؤكد مضمونها بما يدخل عليها من الحروف التى تعلق المقسم به بالمقسم عليه** ؛ وسيذكر ذلك بالتفصيل – إن شاء الله تعالى – .

وذهب بعض النحويين إلى أن **مضمون الجملة الفعلية يؤكد** – أيضا – بـ" **لَنْ** " ، فقد نص الزمخشرى على أنها **لتوكيد ما تعطيه " لاَ " من نفى المستقبل** ؛ إذ يقال: "لاَ أَبْرَحُ الْيَوْمَ مَكَانِى" ، فإذا أريد توكيد نفى مضمون هذه الجملة والمبالغة فيه قيل : " لَنْ أَبْرَحَ الْيَوْمَ مَكَانِى" [(٣)] ، وتبعه فى ذلك ابن يعيش [(٤)] ، وصرح الرضى بأن "**لَنْ** " **تنفى المستقبل نفيا مؤكدا** [(٥)] ، ومذهب الجمهور أنها **تنفى المستقبل ولا تفيد توكيدا** [(٦)] ، ونص ابن هشام على أن **كونها تفيد توكيد النفى دعوى بلا دليل** [(٧)] .

---

(١) سورة يوسف : من الآية ٣٢ .

(٢) سورة العلق : من الآية ١٥ .

(٣) انظر المفصل : ص ٣٠٧ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٨ .

(٥) انظر شرح الكافية ٣٦/٤ .

(٦) انظر الهمع ٢٨٦/٢ .

(٧) انظر المغنى ٢٨٤/١ .

هذا .. وذهب بعضهم إلى أن " **لاَمَ** " **جواب** " **لَوْ** " و" **لَوْلاَ** " **قسم قائم برأسه ؛ تقع في جواب** " **لَوْ** " و" **لَوْلاَ** " **لتوكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى** في نحو: " لَوْ جِئْتَنِى لأَكْرَمْتُكَ " ؛ ونحو: " لَوْلاَ رَحْمَةُ اللهِ بِنَا لَعُذِّبْنَا " ، **والمحققون على أنها لام جواب قسم مقدر** (١) .

* * * * *

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢٢ .

المطلب الثالث

التوكيد بالقسم ؛ وأحكامه

القسم مصدر غير جَارٍ على فعله ؛ وهو " أَقْسَمَ " ؛ إذ قياسه : " الإِقْسَامُ " ، وأصله من الْقَسَامَةِ ؛ وهى : الأَيْمَانِ ؛ قيل فيها ذلك لأنها تقسم على الأولياء فى الدم ، ثم استعمل فى جملة اليمين ، فهو بمعنى المقسم به ؛ كـ " الْقَبْضِ – و– النَّقْضِ " ؛ إذ إنهما بمعنى: " الْمَقْبُوضِ " و" الْمَنْقُوضِ " ، والْقَسَمُ يرادفه الْحَلِفُ ؛ والإيلاء ؛ إلا أن كلا منهما مصدر جَارٍ على فعله [١] .

والغرض من القسم توكيد الكلام الذى بعده ؛ مثبتا كان أو منفيا[٢]، والمؤكد به إما أن يكون جملة اسمية ؛ وإما أن يكون جملة فعلية – على ما سيأتى – ، والحاصل أنه يؤكد به مضمون كل من الجملة الاسمية ؛ والفعلية ؛ إذا وقعت كل منهما فى جواب القسم ؛ مثبتة ؛ أو منفية ؛ أى: إذا كان كل منهما مقسما عليه؛ إذ إن أسلوب القسم يتركب من: " الْقَسَم " و" الْمُقْسَم بِه " و" الْمُقْسَم عَلَيْهِ " و"حُرُوفِ الْقَسَمِ " و" الحروف التى يتلقى بها القسم فتعلق المقسم به بالمقسم عليه " .

---

(١) انظر : اللباب ؛ للعكبرى ٣٧٤/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٩ ؛ والارتشاف ٤٧٥/٢ ؛ وشرح الحدود النحوية ؛ للفاكهى : ص ٢١١ .

(٢) انظر : اللباب ٣٧٤/١ ؛ وشرح جمل الزجاجى لابن خروف ٥٠١/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٩ ؛ وشرح الكافية الشافية ٨٣٤/٢ .

* فالقسم : جملة يؤكد بها جملة أخرى خبرية ؛ غير تعجبية ؛ ترتبط إحداهما بالأخرى ارتباط جملتى الشرط والجزاء [١] .

- فكونه جملة يعنى به أنه يكون جملة فعلية ؛ كـ "أَحْلِفُ بِاللهِ " و" أُقْسِمُ بِاللهِ " و " حَلَفْتُ بِاللهِ " و" أَقْسَمْتُ بِاللهِ " ؛ ونحو ذلك ، ويكون جملة اسمية ؛ كـ "لَعَمْرُكَ " و" أَيْمُنُ اللهِ " و" عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ " ؛ وما إلى ذلك ، فكل من : " لَعَمْرُكَ " و" أَيْمُنُ اللهِ " مبتدأ خبره محذوف وجوبا ؛ والتقدير : " لَعَمْرُكَ قَسَمِى " ؛ و : "أَيْمُنُ اللهِ يَمِينِى "، وجملة" على عهد الله" مركبة من خبر مقدم ومبتدإ مؤخر [٢] .

وهذه الجملة إما ملفوظ بها ؛ كما مثل ؛ وإما مقدرة ؛ كما فى نحو : " بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ " ؛ إذ التقدير: " أُقْسِمُ بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ " ؛ أو " أَقْسَمْتُ بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ " ؛ ونحو ذلك [٣] .

* والمقسم به : هو كل اسم من أسماء الله – تعالى – وصفاته ، وكذا ما يعظم ؛ كالبيت الحرام ؛ ونحو ذلك ، وقد ورد القسم فى القرآن الكريم بمخلوقات الله – عز وجل – كثيرا ؛ وذلك

---

(١) انظر : المقتصد ٢/٨٦٢ ؛ وشرح الجمل الكبير ١/٢٥٠ ؛ وشرح الكافية الشافية ٢/٨٣٤ ؛ والارتشاف ٢/٤٧٥ ؛ وشرح الحدود النحوية للفاكهى : ص ٢١١ .

(٢) انظر : المقتصد ٢/(٨٦٣ – ٨٦٥) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٩٠ ؛ وشرح الكافية للرضى ٤/٣١٣ ؛ وشرح الحدود النحوية : ص ٢١١ .

(٣) انظر : شرح الجمل الكبير ١/٢٥٠ ؛ والارتشاف ٢/٤٧٥ ؛ والهمع ٢/٣٩٧ ؛ وشرح الحدود النحوية : ص ٢١١ .

تفخيما وتعظيما لأمر الخالق ، فإن فى تعظيم الصنعة تعظيم الصانع [١] .

* والمقسم عليه هو ما يسمى بـ " جَوَابِ الْقَسَمِ " ؛ ويعنى به الجملة التى تؤكدها جملة القسم ، ويشترط فيها أن تكون خبرية ؛ أى : مما يحتمل الصدق والكذب لذاته ؛ وأن تكون غير تعجبية ، وذلك كما فى نحو: " وَاللهِ لأَقُولَنَّ الْحَقَّ " ، فكل من الجملة الإنشائية والجملة التعجبية – عند من قضوا بكونها خبرية – لا تقع جوابا للقسم [٢] .

* هذا .. وجملة جواب القسم إما أن تكون اسمية ؛ وإما أن تكون فعلية ، والاسمية إما مثبتة ؛ كما فى قول الله – تعالى –: " فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ " [٣] ، وإما منفية ؛ كما فى نحو : " وَاللهِ لاَ زَيْدٌ فِى الدَّارِ وَلاَ بَكْرٌ " ، والفعلية إما أن يكون فعلها مثبتا ؛ وإما أن يكون منفيا – على تفصيل يأتى – ، فجملة الجواب التى يكون فعلها مثبتا كما فى قول الله – تعالى – : " فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ " [٤] ؛ والتى يكون فعلها منفيا كما

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٩ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٢٢/١ .

[٢] انظر : الارتشاف ٤٧٥/٢ ؛ والهمع ٣٩٧/٢ ؛ وشرح الحدود النحوية للفاكهى : ص ٢١١ ، ٢١٢ .

[٣] سورة الذاريات : من الآية ٢٣ .

[٤] سورة الحجر : الآية ٩٢ .

في قوله – تعالى– : "وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى " (١) .

* وحروف القسم خمسة ؛ هى : " الباء " و" الواو " و" التاء " و" اللام " و" مِنْ " – بكسر " الميم " وضمها – (٢) .

– أما " الْبَاءُ " فهى أصل حروف القسم ، وذلك لأن فعل القسم : " أُقْسِمُ " أو "أَحْلِفُ" فعل لازم ؛ ومعنى القسم لا يصل إلى المقسم به إلا بواسطة حرف القسم؛ و" الباء " هى الأولى بذلك ؛ لأنها حرف جر معناه الإلصاق ؛ فضلا عن أنه من الحروف التى يعدى بها الفعل اللازم ، ومن ثم يقتضيها فعل القسم ؛ ليتصل معناه بالمقسم به ؛ ويلتصق به ، وقد حمل عليها – فى ذلك – غيرها من حروف القسم (٣) .

ولكون " الباء " هى الأصل فى حروف القسم تصرف فيها فانفردت بأمور ؛ منها أنها تجرى على كل مقسم به ؛ فتدخل على المظهر ؛ نحو: " بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ " ؛ وتدخل على المضمر ؛ نحو: " بِهِ لأَعْبُدَنَّهُ – تَعَالَى – " ، ولا يدخل غيرها من حروف القسم إلا على المظهر .

---

(١) سورة النجم : الآيتان : الأولى والثانية .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٩ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٢٣/١ .

(٣) انظر : أسرار العربية : ص ١٤٨ ، ١٤٩ ؛ وشرح اللمع للتبريزى : ص ٢٨٧ ، واللباب ٣٧٤/١ ؛ وشرح المفصل ٩٩/٩ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٢٤/١ .

ومنها **أن فعل القسم لا يجوز إظهاره إلا مع " الباء "** ، ومن ثم يجمع بينها وبين فعل القسم الملفوظ به ؛ دون غيرها ؛ فيقال : " أُقْسِمُ بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ " و" أَحْلِفُ بِاللهِ لإِنَّكَ صَادِقٌ " ؛ ونحو ذلك ؛ ولا يقال : " أُقْسِمُ – أو– أَحْلِفُ واللهِ .. " ؛ ولا : " أُقْسِمُ – أو– أَحْلِفُ تَاللهِ ؛ وكذا مع " **اللاَّمِ** " و" **مُنْ** " [1] .

- وأما " **الْوَاوُ** " **فهى بدل من** " **الْبَاءِ** " ؛ لأن مخرجهما واحد ؛ إذ إن كلا من حرف **الباء** وحرف **الواو** مخرجه **من الشفتين** ؛ فضلا عن **أن الحرفين متقاربان فى المعنى** ؛ إذ " **الواو** " **لمطلق الجمع** ؛ و" **الباء** " **للإلصاق** ؛ ومن ثم تقاربا ؛ لأن الشئ إذا لاصق الشئ فقد اجتمع معه ، فلما كانت " **الواو** " موافقة **للباء** فى **المخرج** ؛ ومقاربة لها فى **المعنى** حملت عليها لغرض **التوسعة فى حروف القسم ؛ لكثرة الأيمان فى كلام العرب** [2] ، فلما حملت " **الواو** " على " **الباء** " وأنيبت عنها كثر استعمالها ؛ **وعملت عمل** " **الباء** " ؛ وهو **الجر** ؛ ومن ثم **صارت عاملة بنفسها** ؛ فى حين أنها – فى الأصل – **تدل على العامل لكونها حرف عطف** [3] ؛ وذلك كما فى نحو قوله – تعالى –: " **وَجُمِعَ**

---

[1] انظر : شرح اللمع للتبريزى : ٣٨٧ ؛ واللباب ٣٧٤/١ ، ٣٧٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٩ وشرح الجمل الكبير ٢٥٢/١؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٩/٤.

[2] انظر : اللباب ٣٧٥/١ ؛ وشرح المفصل ٩٩/٩ .

[3] انظر شرح المفصل ٩٩/٩ .

الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ " [١] ، وقد تقدم أن "الواو" لا تدخل على المقسم به المضمر ؛ ولا يجوز إظهار فعل القسم معها ، وذلك لكونها فرع " الباء " ؛ وبدلا منها ؛ إذ المضمر بدل من المظهر ؛ فإذا دخلت عليه " الواو " اجتمع بدلان ، وذلك لا يجوز ؛ فضلا عن أن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها [٢] .

فـ " الواو " لا تدخل إلا على المقسم به المظهر ؛ ولا يظهر معها فعل القسم ، ولعل ذلك من أسرار مجئ القسم الوارد في القرآن الكريم بالواو ؛ إذ إن جله ورد بـ " الواو " داخلة على المقسم به مظهرا ، وذلك كما فى قول الله – تعالى –: " فوربك لنحشرنهم "[٣]؛ وقوله – تعالى –: " قُلْ بَلَى وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ "[٤]، وقوله – عَزَّ وَجَلَّ –: " يَس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ " [٥] ، وقوله – تعالى –: " كَلاَّ وَالْقَمَرِ * وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ * وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ * إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ " [٦] ، وغير ذلك ، وهو فى القرآن كثير ، ويبدو – والله أعلم – أن القسم الوارد فى القرآن الكريم جاء بـ " الواو " فى الأعم الأغلب لكونها لا تدخل إلا على المقسم به المظهر ؛ والغرض من القسم تحقيق

(١) سورة القيامة : الآية ٩ .

(٢) انظر : اللباب ١/٣٧٥ ؛ والجنى الدانى : ص ١٥٤ .

(٣) سورة مريم : من الآية ٦٨ .

(٤) سورة سبأ : من الآية ٣ .

(٥) سورة يس : الآيات : ١ ، ٢ ، ٣ .

(٦) سورة المدثر : الآيات ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥

المقسم عليه وتبيينه ؛ مثبتا كان ؛ أو منفيا ؛ ليزول شك المخاطب ؛ أو إنكاره ؛ ولذا **أقسم العرب باسم كل ما عظم عندهم** ، **فإظهار المقسم به أوفى بالغرض من إضماره** ، وكون فعل القسم لا يظهر مع " **الواو** " فإن المقتضى أنه **محذوف معها وجوبا** ، **والحذف ضرب من الإيجاز** ، ولما كانت **البلاغة الإيجاز** فلا ريب في **أن القرآن الكريم قمة البلاغة ؛ وذروة سنامها** .

- وأما " **التَّاءُ** " فهى **بدل من** " **الْوَاوِ** " ؛ إذ إنها أبدلت منها كثيرا ؛ كما في نحو: "**تُرَاثٍ** " و" **تُخَمَةٍ** " و" **تُكَأَةٍ** " و" **تُجَاهٍ** " ، ومن ثم كانت **فرعا للواو** ؛ التى هى **فرع للباء** ، و" **الواو**" تدخل على **المظهر** دون المضمر **لكونها فرعا** – على ما ذكر – ، وبذلك **انحطت** " **التاء** " **عن درجة** " الواو ؛ إذ **إنها فرع الفرع** ، فأفضى ذلك إلى **أن اختصت باسم الله – تعالى** – ؛ **لأنه أكثر في باب القسم** [١] ؛ وذلك كما في قوله – تعالى – : " **قَالُوا تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا** " [٢] ، وقوله – عز وجل – : " **تَاللهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ** "[٣]؛ وقوله – تعالى –: " **وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ** "[٤]، وقد تكون " **التاء** " بمعنى **التعجب** مع كونها **للقسم**

---

[١] انظر : شرح اللمع للتبريزى : ص ٣٨٧ ؛ وأسرار العربية : ص ١٤٩ ؛ واللباب ٣٧٥/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٩ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٢٤/١، ٥٢٥.

[٢] سورة يوسف : من الآية ٩١ .

[٣] سورة النحل : من الآية ٥٦ .

[٤] سورة الأنبياء : من الآية ٥٧ .

؛ وذلك كما فى نحو : " تَاللهِ مَا أَكْرَمَ زَيْدًا " [١] .

- وأما " اللاَّمُ " **فهى مختصة بالدخول على اسم الله – تعالى –** ؛ **بشرط أن يكون فى الكلام معنى التعجب** ؛ وذلك **بأن يضمن فعل القسم معنى " عَجِبْتُ " ليصل باللام إلى ما بعده** ؛ إذ إن فعل القسم " **أَحْلِفُ** " أو " **أُقْسِمُ** " لا يصل إلا بالباء – كما تقدم – ، فـ " **اللاَّمُ** " ليست أصلا فى القسم ؛ ولذا **لم تدخل إلا على اسم الله – تعالى –** ؛ **وفى القسم معنى التعجب** ؛ وذلك نحو : " للهِ مَا أَحْسَنَ بَكْرًا " [٢] .

- وأما " **مُنْ** " – بكسر " الميم " وضمها – **فإنها مختصة بلفظ " رَبِّى "** ؛ فيقال : " مِنْ رَبِّى لأَفْعَلَنَّ " ؛ بكسر " الميم " كثيرا ؛ ويقال : " مُنْ رَبِّى لأَفْعَلَنَّ " – بضم الميم – قليلا ؛ **دلالة على تغير معناها وخروجها من بابها** [٣] .

وقيل : إن نون " **مُنْ** " تحذف إذا وقع بعدها " **أَلْ** " ؛ وذلك لالتقاء الساكنين ؛ تشبيها بحروف اللين ، وحينئذ **تختص بالدخول على اسم الله – تعالى –** ؛ كـ "**التَّاءِ**" ، فيقال : " مِ اللهِ لأَفْعَلَنَّ "

---

[١] انظر : شرح المفصل ٩/٩٩ ؛ والارتشاف ٢/٤٧٧ .

[٢] انظر : اللباب ١/٣٧٥ ؛ وشرح المفصل ٩/٩٩ ، وشرح الجمل الكبير ١/٥٢٤ ، ٥٢٥ ؛ والارتشاف ٢/٤٧٧ .

[٣] انظر : شرح المفصل ٩/١٠٠ ، وشرح الجمل الكبير ١/٥٢٤ ، ٥٢٥ ، وشرح الكافية للرضى ٤/٣٠٩ ، ٣١٠ .

– بالكسر – ؛ و: " مُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ " – بالضم – ، **ولا يجوز حذف نون " مِنْ " إلا فى القسم** [١] .

* **والْحُرُوفُ الَّتِي يُتَلَقَّى بِهَا الْقَسَمُ ؛ فتعلق المقسم به بالمقسم عليه خمسة أحرف ؛** هـى : " **إِنَّ** " **مشددة ؛ أو مخففة ؛** و"**اللاَّمُ** "؛ و" **مَا** " و" **لاَ** " و" **إِنْ** " **النافية** [٢]، ويجاء بهذه الأحرف **ليتعلق بواسطتها المقسم به بالمقسم عليه لأن كلا من القسم وجوابه جملة تامة** – على ما تقدم – ، **والجملة التامة تقوم بنفسها ، فلما كانت إحدى الجملتين لها تعلق بالأخرى لم يكن بد من وجود رابط يربط إحداهما بالأخرى ؛ كربط حرف الشرط جملة الشرط بجملة جوابه وجزائه** ، ومن ثم جئ بالأحرف الخمسة المذكورة رابطة بين جملة القسم وبين جملة جوابه [٣] ؛ **ويجاء بها دون غيرها من حروف المعانى لأنها يستأنف بها الكلام** ، ولذلك تقع "**الفاء** " فى جواب الشرط ؛ ولا تقع فى جواب القسم ؛ إذ الكلام لاَ يُسْتَأْنَفُ بِهَا[٤] .

---

[١] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٩ .

[٢] انظر – فى ذلك – : الكتاب ١٠٧/٣ ؛ والمقتضب ٣٣٤/٢ ؛ واللمع : ص٢٥٨ ؛ وأسرار العربية : ص١٥٠ ؛ واللباب ٣٧٨/١ ، ٣٧٩ ؛ والمقتصد ٨٦٥/٢ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٢٦/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٥/٣ ؛ وشرك الكافية للرضى ٣١٦/٤ .

[٣] انظر : علل النحو : ص ٥٦١ ، وأسرار العربية : ص ١٤٩ ، ١٥٠ ؛ وشرح المفصل ٩٦/٩ .

[٤] انظر شرح المفصل ٩٦/٩ .

هذا .. والأحرف الخمسة المذكورة ؛ **حرفان يجاب بهما القسم فى الإثبات** ؛ وهما: " **إنَّ** " و" **اللاَّمُ** " ؛ **وثلاثة يجاب بها فى النفى** ؛ وهى : " **مَا** " و" **لاَ** " و" **إنْ** " **النافية** ، فقد تقدم أن جملة **جواب القسم** إما أن تكون **اسمية** ؛ وإما أن تكون **فعلية** ، وكل منهما إما **مثبتة** ؛ وإما **منفية** ، **فإن كانت جملة الجواب اسمية مثبتة فالأكثر توكيدها بـ** " **إنَّ** " و" **اللاَّم** " ، **مع كونها مؤكدة بجملة القسم** ، وذلك بإدخال " **إنَّ** " على المبتدإ ؛ و" **اللاَّمِ** " على **الخبر** ؛ لأنها – فى الأصل – " **لاَمُ الابْتِدَاءِ** " ؛ فلا تدخل إلا على ما تدخل عليه هذه اللام بعد " **إنَّ** " – على ما سبق ذكره – ؛ فيقال : " وَاللهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ " ، ومن ذلك **جملة جواب القسم** الوارد فى قول الله – تعالى – :" **وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ** "[١]؛ إلى قوله – تعالى – : "**وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ** " [٢] ، **وجواب القسم** هو قوله – عز وجل –: " **إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ** " [٣] ، ومثله قول الله – تعالى – : " **وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ** " [٤] ، **وقد تؤكد جملة الجواب** – حينئذ – بـ" **إنَّ** " وحدها ، فيقال: " بِاللهِ إِنَّ السَّعَادَةَ فِى الرِّضَا " ؛ أو بـ" **اللاَّمِ** " وحدها ؛ فتدخل على المبتدإ ؛ وذلك نحو:" وَاللهِ لَهُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَى " ؛

---

[١] سورة الطور : الآيتان : الأولى والثانية .

[٢] سورة الطور : الآية ٦ .

[٣] سورة الطور : الآية ٧ .

[٤] سورة العصر : الآيتان : الأولى والثانية .

وتدخل على غير المبتدإ إذا تأخر ؛ نحو: " وَاللهِ لَصَادِقٌ أَخُوكَ " ؛ و: "بِاللهِ لَفِي التَّأَنِّي السَّلاَمَةُ " .

وإن كانت جملة جواب القسم الاسمية منفية لم يدخل عليها إلا ما نفيت به من الحروف المذكورة [١] ؛ وهي " **مَا** " ؛ كما في قول الله – تعالى –: " **ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ * مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ** " [٢] ؛ أو " **لاَ** " ؛ كما في نحو: " **وَاللهِ لاَ أَمَانَ لِمَنْ لاَ أَمَانَةَ لَهُ** " ؛ أو " **إِنْ** " **النافية** ؛ كما في نحو: " **بِاللهِ إِنْ كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ** " ، ونص ابن مالك على أن هذه الجملة **إذا نفيت بـ " لاَ " لزم تكرارها في غير الضرورة إن قدم الخبر** ؛ كما في نحو: " وَاللهِ لاَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَلاَ عَمْرٌو " ؛ **أو كان المخبر عنه معرفة** ؛ كما في نحو: " بِاللهِ لاَ أَنَا هَاجِرُكَ وَلاَ مُهِينُكَ " [٣] .

* **وإن كانت جملة جواب القسم فعلية مثبتة فإن فعلها إما أن يكون ماضيا قريبا من الحال ؛ أو بعيدا منه ؛ وإما أن يكون مضارعا مستقبلا ؛ أو حالا ، فإن كان فعلها المثبت ماضيا قريبا من زمن الحال أكدت الجملة بإدخال " اللاَّمِ " و" قَدْ " عليها** ، وذلك كما في قول الله – تعالى –: " **قَالُوا تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ**

---

[١] انظر : المقتضب ٨٦٥/٢ ، وشرح المفصل ٩٧/٩ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٢٦/١ ؛ والارتشاف ٤٧٨/٢ .

[٢] سورة القلم : الآيتان : الأولى والثانية .

[٣] انظر : شرح الكافية الشافية ٨٤٣/٢ .

عَلَيْنَا " [١] ، وذلك لأن " **قَدْ** " **حرف يقرب من زمن الحـال** [٢]، فإذا طال الكلام حذفت " **اللام** " واكتفى بإدخال " **قَدْ** " [٣] ، وذلك كما فى قول الله – تعالى –: " **قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا** " [٤] فى جواب القسم الوارد فى قوله – عز وجل –: " **وَالشَّـمْسِ وَضُـحَاهَا * وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا * وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَـا** * ... إلـى قولـه : * **فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا** " [٥] ، وورد حذف " **الـلَّام** " و" **قَـدْ** " معا [٦] ، وذلك كما فى قوله – سبحانه وتعالى –: " **قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ** " [٧] ؛ فى جواب القسم فى قوله – تعالى –: " **وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ * وَالْيَوْمِ الْمَوْعُـودِ * وَشَـاهِدٍ وَمَشْـهُودٍ** " [٨] ؛ والأصل : " **لَقَدْ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ** " ، فحذفت " **اللَّامُ** " و" **قَدْ** " لطول الكلام ؛ وذلك على أنه خبر ؛ لادعاء ، وقيل : هو **دعاء** ؛ وعليه لم يكن جواب القسم ؛ وإنما جوابه هو قول الله – تعالى – : " **إِنَّ الَّـذِينَ فَتَنُـوا الْمُـؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَـاتِ** " [٩] ؛ أو قولـه

---

[١] سورة يوسف : من الآية ٩١ .

[٢] انظر شرح الجمل الكبير ١/٥٢٦ ، ٥٢٧ .

[٣] انظر المقرب : ص ٢٨٠ .

[٤] سورة الشمس : الآية ٩ .

[٥] سورة الشمس : الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ .

[٦] انظر شرح الجمل لابن خروف ١/٥٠٣ .

[٧] سورة البروج : الآية ٤ .

[٨] سورة البروج : الآيات ١ ، ٢ ، ٣ .

[٩] سورة البروج : من الآية ١٠ .

– عَزَّ وَجَلَّ –: " **إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ** " [١] ، وقيل : جواب القسم محذوف تقديره : " **لَتُبْعَثُنَّ** " ، **والأول هو الراجح** [٢] .

والحاصل **أن مضمون الجملة الفعلية الواقعة جواب قسم يُؤَكَّدُ بجملة القسم** ؛ وبـ " اللاَّمِ " و" قَدْ " معا ؛ **مقرونا بهما الفعل الواقع فى صدر هذه الجملة إذا كان ماضيا ؛ مثبتا ؛ متصرفا ؛ قريبا من زمن الحال ؛ ولم يكن فى الكلام طول ؛ فإن كان فيه طول حسن حذف** " **اللاَّمِ** " **وحدها** ؛ أو" اللاَّمِ " و" قَدْ " معا – كما مثل – ، **فإن لم يستطل الكلام لم يحسن الحذف** [٣] ؛ إلا إذا كان **الفعل الماضى** الواقع فى صدر جملة الجواب **بعيدا من زمن الحال** ؛ فإنه حينئذ **يقرن بـ " اللاَّمِ " وحدها** ؛ وذلك نحو: " وَاللهِ لَسَجَدَ كُلُّ الْمَلاَئِكَةِ لآدَمَ " ، ولم يجز الإتيان بـ " **قَدْ** " – حينئذ – لكونها تقرب من زمن الحال ؛ إلى ذلك ذهب ابن عصفور [٤] ، وكذا **إن كان الفعل الماضى جامدا** ؛ فإنه **يقرن بـ " اللاَّمِ "** دون " **قَدْ** " [٥] ؛ **لأن الفعل الجامد للحال** ، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل فى الحال ؛ فضلا عن **أن الفعل الجامد لا يفيد الزمان** ؛ مع كونه غير متصرف ؛ فأشبه الاسم ، ولا يقرن الاسم

---

[١] سورة البروج : الآية ١٢ .

[٢] انظر الدر المصون ٦/٥٠٢ .

[٣] انظر : شرح الكافية الشافية ٢/٨٤٠ ، ٨٤١ ؛ والهمع ٢/٤٠٢ .

[٤] انظر : شرح الجمل الكبير ١/٥٢٧ ؛ والمقرب : ص ٢٨٠ .

[٥] انظر شرح الكافية الشافية ٢/٨٤٠ ؛ والارتشاف ٢/٤٨٤ ؛ والهمع ٢/٤٠١ .

بـ " قَدْ " [١] ، ومن ثم لم يقرن بها الفعل الجامد الواقع فى صدر جملة جواب القسم ، وإنما تدخل عليه " اللاَّمُ " وحدها ، وذلك كما فى قول الشاعر :

يَمِينًا لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ وُجِدْتُمَا

عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ [٢]

إذ إن قوله : " يَمِينًا " مفعول مطلق للفعل " أَقْسَمْتُ " الذى ذكره فى بيت سابق ، وجملة " لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ " جواب القسم وقد اقترن فعلها باللام ؛ دون " قَدْ " لكونه جامدا [٣] .

* فإن كان الفعل الواقع فى صدر جملة الجواب ماضيا منفيا لم يقترن إلا بالحرف الذى نفى به [٤] ؛ إذ إنه – حينئذ – يكون منفيا بـ " مَا " ؛ كما فى قول الله – تعالى –: " وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى " [٥] ؛ ويكون منفيا بـ " لاَ " إن أريد به الاستقبال ؛ أى : يكون ماضيا فى اللفظ ؛

---

[١] انظر المغنى ١٧٢/١ .

[٢] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لزهير بن أبى سلمى ؛ فى ديوانه : ص ١٤ ؛ وخزانة الأدب ٦/٣ ؛ ٣٨٧/٩ ، والدرر ١١٦/٢ ؛ وشرح عمدة الحافظ ٧٩٢/٢ ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل من كون الفعل الجامد لا يقترن بـ " قد " إذا صدرت به جملة جواب القسم .

[٣] انظر شرح الكافية للرضى ٢٤٤/٤ ، ٣٢١ .

[٤] انظر : السابق ٣٢٣/٤ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٢٦/١ ؛ وشرح الكافية الشافية ٨٤٤/٢ ؛ والارتشاف ٤٨٧/٢ .

[٥] سورة الضحى : الآيات ١ ، ٢ ، ٣ .

مستقبلا فى المعنى [١] ، وذلك كما فى قول الشاعر :

حَسْبُ الْمُحِبِّينَ فِى الدُّنْيَا عَذَابُهُمُ

تَاللهِ لاَ عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ [٢]

أراد : " **لاَ تُعَذِّبُهُمْ سَقَرُ** " ، **ويكون منفيا بـ** " إِنْ " [٣] ؛ كما فى قول الله – تعالى –: " **وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ**"[٤]؛ إذ إن قوله – عز وجل –: " **إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ ...** " جملة فعلية فعلها ماض ؛ منفى بـ " **إِنْ** " ، وهى **جملة جواب القسم الموطأ لها بـ** " **لاَمِ الْقَسَمِ** " **الداخلة على** " **إِنْ** " **الشرطية** ؛ وذلك لفظ " **لَئِنْ** " ، فقد جمع بين القسم المحذوف ؛ الذى وطأت "**اللاَّمُ** " لجوابه ؛ وبين الشرط ؛ ولم يتقدمهما ذو خبر ، **والقسم هو السابق** ، ومن ثم ذكر **جواب القسم** ؛ وحذف جواب الشرط ؛ **إذ إن جواب القسم سد مسده ؛ ودل عليه** ، ولذلك جاء فعل الشرط : " **زَالَتَا** " فعلا ماضيا ؛ لأنه **لا يجوز حذف جواب الشرط – فى غير ضرورة – إلا إذا كان فعل الشرط ماضيا** [٥] ، و" **اللاَّمُ** " الداخلة على أداة الشرط فى الآية المذكورة ونحوها – وهو فى القرآن كثير – تسمى : " **اللاَّمُ الْمُوَطِّئَةُ لِلْقَسَمِ** " ،

---

[١] انظر : شرح الكافية للرضى ٣٢٣/٤ ؛ والارتشاف ٤٨٧/٢ .

[٢] هذا بيت من البحر البسيط ؛ ولم أقف على نسبة ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل.

[٣] انظر : شرح الكافية الشافية ٨٤٤/٢ ؛ والارتشاف ٤٨٧/٢ .

[٤] سورة فاطر : من ٤١ .

[٥] انظر – فى ذلك –: شرح الجمل الكبير ٥٢٩/١ ، والارتشاف ٤٨٩/٢ ؛ ٤٩٠ ؛ والدر المصون ٤٠٠/١ ؛ والهمع ٤٠٤/٢ .

وفى هذه التسمية تجوز ؛ لأنها فى الواقع موطئة لجواب القسم لدى اجتماع الشرط والقسم ؛ مع كون القسم هو السابق ، فحينئذ تكون موطئة ؛ ومعينة لكون الجواب للقسم ؛ لا للشرط ، وتسمى - أيضا -: " الْمُؤْذِنَةَ " ؛ لأنها تؤذن وتعلم بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها مصرح به أو محذوف يقدر ، وليس مبنيا على الشرط بعدها ؛ حيث أدخلت على أداته ؛ وأكثر ما تكون مع " إِنْ " الشرطية ، مع كون القسم محذوفا مقدرا ؛ إذ يجاء بها - حينئذ - تنبيها على القسم المقدر من أول الأمر ؛ كما فى الآية المذكورة ؛ وغيرها - على ما سيأتى - ؛ وهى مع ذلك مؤكدة لمضمون جملة الجواب التى وطأت لها ، وتحذف هذه " اللاَّمُ " - على قلة - إذا كان القسم محذوفا ، وذلك كما فى قول الله - تعالى -: " وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ " (١) ، فإذا صرح بالقسم فإن ذكرها وحذفها سواء ؛ لأنها - حينئذ - لا تلزم ، وكونها تذكر مع التصريح بالقسم دليل على أنها موطئة لجواب القسم ؛ وليست موطئة للقسم كما يقال فيها ، فذكرها مع التصريح بالقسم كما فى قول الله - تعالى -: " وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ " (٢) ، فاللام فى : " لَئِنْ " مُوَطِّئَةٌ ؛ لكونها داخلة على أداة الشرط " إِنْ " ؛ والقسم مذكور قبلها ؛ أما " اللاَّمُ " فى قوله - عز وجل -:

---

(١) سورة الأنعام : من الآية ١٢١ .

(٢) سورة النور : من الآية ٥٣ .

" لَيَخْرُجُنَّ " فهى " لامُ القسمِ " التى أجيب بها جملة جواب القسم ، وهذه اللام لا تسمى موطئة ؛ سواء أذكر القسم قبلها – كما فى هذه الآية – ؛ أم لم يذكر ، وذلك إذا لم تقرن أداة الشرط بها ؛ وأضمر القسم ؛ وقد دخلت على فعل مضارع مستقبل ؛ مؤكد بالنون الثقيلة ؛ أو الخفيفة ، ويكون هذا الفعل مثبتا ، وذلك كما فى قول الله – تعالى –: " كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ * ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ * ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ " (١) ؛ فـ " اللامُ " الداخلة على الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد الثقيلة فى هذه الآيات ؛ ونحوها هى " لامُ الْقَسَمِ " الداخلة فى جوابه ليتلقى بها مبالغة فى التوكيد ؛ إذ القسم المقدر مؤكد لمضمون جملة الجواب المتلقية بها ؛ والفعل المستقبل الذى صدرت به الجملة مؤكد بنون التوكيد ، وهى مؤكدة ، ومن ثم لا يعبر عنها بـ " اللامِ الْمُوَطِّئَةِ " ؛ لعدم اقتران أداة الشرط بها (٢) .

* هذا .. وإذا كانت جملة جواب القسم الفعلية مصدرة بفعل مضارع مستقبل مثبت فالأكثر أن تدخل عليه " لامُ الْقَسَمِ " وتلزم

---

(١) سورة التكاثر : الآيات ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ .

(٢) انظر – فى حقيقة اللام الموطئة وأحكامها – : شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٩ ، وشرح الكافية للرضى ٣٢٤/٤ ؛ ورصف المبانى : ص ٢٤٢ ؛ والارتشاف ٤٩١/٢ ؛ وجواهر الأدب : ص ٨٨ ، والجنى الدانى : ص ١٣٦ ، ١٣٧ ، والهمع ٤٠٥/٢ .

آخره " **نون التوكيد** " **الثقيلة ؛ أو الخفيفة** [١] ، وذلك كما فى قول الله – تعالى –: " **وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ** " [٢] ؛ وكما فى قوله – عز وجل –: " **كَلاَّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ** " [٣] ؛ وكما فى قوله – تعالى –: " **قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ** " [٤] ، ومثل ذلك فى القرآن كثير ، **هذا إذا لم يكن الفعل المضارع المثبت المستقبل مقترنا بحرف التنفيس " سَوْفَ " ؛ أو مؤخرا عن معموله** ، فإن كان كذلك **أدخلت عليه " اللاَّمُ " وحدها ، ولا يؤتى بـ " نون التوكيد "** ؛ إذ **إنها صارفة للفعل إلى الاستقبال مع كونها مؤكدة ؛ وإدخال حرف التنفيس على المضارع يصرفه إلى الاستقبال** – أيضا – ، ومن ثم يكتفى بإحدى علامتى الاستقبال عن الأخرى ، **فتنفرد " اللاَّمُ "** [٥] ، وذلك كما فى قول الله – تعالى –: " **وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى** " [٦] ؛ إذ أقسم الله – عز وجل – **بِالضُّحَى وَبِاللَّيْلِ إِذَا سَجَى على أربعة أمور ، اثنان منها منفيان فلم يؤكدا**

---

[١] انظر : شرح المفصل ٩٦/٩ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٢٧/١ ؛ وشرح الكافية الشافية ٨٣٥/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣١٩/٤ ؛ والهمع ٤٠٠/٢ .

[٢] سورة يوسف : من الآية ٣٢ .

[٣] سورة العلق : الآية ١٥ .

[٤] سورة ص : الآية ٨٢ .

[٥] انظر : شرح الكافية الشافية ٨٣٥/٢ ، ٨٣٦ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣١٩/٤ ؛ والارتشاف ٤٨٦/٢ .

[٦] سورة الضحى : الآية ٥ .

بـ " اللاَّمِ " ، واثنان مثبتان ؛ مؤكدان بـ " اللاَّمِ " ؛ فالمنفيان : توديع الرسول – صلى الله عليه وسلم – ؛ وقلاه ، والمثبتان : كون الآخرة خيرا له من الأولى ؛ وأن ربه سوف يعطيه ما يرضيه [١] ، وانفراد " اللاَّمِ " إذا تأخر المضارع وقدم عليه مهموله كما فى قول الله – تعالى –: " وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ " [٢] ؛ إذ دخلت " اللام " على معمول الفعل المضارع المستقبل المثبت فى قوله : " تُحْشَرُونَ " ؛ ومن ثم لم يؤت بنون التوكيد ؛ لأنها يؤكد بها مع " لاَمِ الْقَسَمِ " للفرق بينها وبين " لاَمِ الابْتِدَاءِ " ، ولام الابتداء لا تدخل على الفضلة ، و "معمول" الفعل المضارع الذى قدم عليه فى الآية المذكورة ونحوها فضلة ، فبدخول " لاَمِ الْقَسَمِ " عليها حصل الفرق ، ومن ثم لم يحتج إلى "نون التوكيد " [٣] .

* وتنفرد " اللاَّمُ " – أيضا – بالدخول على الفعل المضارع المثبت ؛ الواقع فى صدر جملة جواب القسم إذا كان مرادا به الحال ؛ لا المستقبل ؛ على القول بجواز وقوعه صدرا لجملة جواب القسم ، وهو مذهب الجمهور [٤] ، وذلك كما فى نحو : " وَاللهِ لأَظُنُّكَ صَادِقًا " ، فيؤكد الفعل المضارع " أَظُنُّ "

---

(١) انظر الدر المصون ٥٣٨/٦ .

(٢) سورة آل عمران : الآية ١٥٨ .

(٣) انظر الدر المصون ٢٤٤/٢ ، ٢٤٥ .

(٤) انظر : شرح الجمل الكبير ٥٢٧/١ ، ٥٢٨ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٢٠/٤ .

بـ " اللاَّمِ " وحدها ، ولا يؤتى بـ " نون التوكيد " لأنها علامة للاستقبال - كما تقدم - ، والفعل " أَظُنُّ" ونحوه للحال [١] .

* وإذا كان صدر جملة جواب القسم فعلا مضارعا منفيا اكتفى بما نفى به ، ونفيه - حينئذ - إما بـ " لاَ " - اتفاقا - ؛ وإما بـ " مَا " عند بعضهم [٢] ، فنفيه بـ " لاَ " كما فى قول الله - تعالى -: " لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لاَ يَنْصُرُونَهُمْ " [٣]، ويجوز حذف " لاَ " ويراد معناها [٤]، وذلك كما فى قوله - تعالى -: " قَالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ " [٥] ؛ أى: " لاَ تَفْتَؤُ " ، فحذفت " لاَ " تخفيفا ؛ ولم يوقع ذلك فى لبس ؛ ومن ثم جاز حذف " لاَ " النافية فى جواب القسم [٦] .

وأما النفى - حينئذ - بـ " مَا " فأجازه بعضهم ؛ وذلك نحو : " وَاللهِ مَا يَكْذِبُ الْمُؤْمِنُ " ؛ ومنع ذلك بعضهم ؛ لأن ظاهره نفى الحال ؛ والفعل المضارع الدال على الحال لا يجوز - عندهم -

---

(١) انظر المصدرين السابقين ؛ وشرح الكافية الشافية ٨٣٥/٢ .

(٢) انظر - فى ذلك - : الكتاب ١٠٥/٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٩ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٢٧/١ ؛ وشرح الكافية الشافية ٨٤٣/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٢١/٤ ؛ والارتشاف ٤٨٨/٢ .

(٣) سورة الحشر : من الآية ١٢ .

(٤) انظر : الكتاب ١٠٥/٣ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٢٧/١ ؛ والارتشاف ٤٨٨/٢ .

(٥) سورة يوسف : من الآية ٨٥ .

(٦) انظر : شرح المفصل ٩٧/٩ ؛ والهمع ٤٠٣/٢ .

أن تصدر به جملة جواب القسم [١] ، وهذا المذهب رده ابن عصفور [٢] .

* وبعد .. فهذا هو حاصل القول في أسلوب القسم ؛ وما يقتضيه من أحكام ، ويستنبط مما ذكر ما يلى :

١- القسم إما صريح ؛ وإما مؤول بالصريح ، فالقسم الصريح هو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما ؛ وذلك كـ " أُقْسِمُ بِاللهِ " ؛ و" أَحْلِفُ بِاللهِ " ؛ و" أَنَا حَالِفٌ - أو " مُقْسِمٌ " - بِاللهِ " ؛ و" أَيْمُنُ اللهِ " ؛ و" لَعَمْرُكَ " ؛ وما إلى ذلك .

والقسم غير الصريح ما ليس كذلك ؛ أى : ما لا يعلم النطق به كون الناطق مقسما ؛ كـ "عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ"؛ و" فِى ذِمَّتِى مِيثَاقٌ "؛ و" عَلِمَ اللهُ " ؛ و "عَاهَدْتُ " ؛ و" وَاثَقْتُ " ؛ ونحو ذلك [٣] .

٢- القسم ؛ صريحا كان أو غير صريح جملة فعلية ؛ أو اسمية ؛ مؤكدة ، يؤكد بها مضمون جملة جواب القسم ؛ فعلية كانت كما فى نحو: " وَاللهِ لَأَنْصُرَنَّ أَخِى ؛ ظَالِمًا أو مَظْلُومًا " ؛ أو اسمية ؛ كما فى نحو: " عَلِمَ اللهُ إِنَّكَ لَصَادِقٌ " .

٣- كون القسم جملة فعلية أو اسمية يؤكد بها مضمون جملة أخرى فعلية أو اسمية يفضى إلى أن التوكيد المعنوى غير التابع قد يكون مؤكده جملة ؛ كالتوكيد اللفظى فى نحو: " أَنْتَ عَالِمٌ

---

[١] انظر شرح الكافية للرضى ٣٢١/٤ .

[٢] انظر شرح الجمل الكبير ٥٢٧/١ ، ٥٢٨ .

[٣] انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٩٥/٣ .

أَنْتَ عَالِمٌ " ؛ إلا أن الجملة المؤكدة بجملة القسم غير الجملة المؤكدة ؛ أى : جملة القسم ؛ إذ إنها جوابه ؛ فى حين أن الجملة المؤكدة توكيدا لفظيا لم تكن جملة أخرى غير الجملة المؤكدة ؛ أى : المتبوعة ؛ وإنما هى هى [1] .

٤- جملة القسم يؤكد بها ما تتضمنه جملة الجواب من إثبات أو نفى ؛ إذ الغرض من القسم توكيد ما يقسم عليه وتقريره ؛ مثبتا كان أو منفيا ؛ وذلك لإزالة الشك ؛ أو الإنكار عن المخاطب ، فقد يشك فى خبر مثبت ؛ أو ينكره ، وقد يشك فى خبر منفى ؛ أو ينكره ؛ ومن ثم يؤتى بالقسم محققا للإثبات ومشددا للنفى ؛ ومؤكدا لكل منهما .

٥- الأصل فى " لَامِ الِابْتِدَاءِ " أن يؤكد بها مضمون الجملة الاسمية ؛ فتدخل على المبتدإ ، ومن ثم قد تدخل على المقسم به ؛ فيرفع بالابتداء ؛ كما فى نحو: " لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ " ؛ فـ " عَمْرُكَ " مقسم به مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ؛ تقديره : " قَسَمِى " ؛ ونحوه ، وقد يؤكد بهذه اللام مضمون الجملة الفعلية المثبتة ، وذلك إذا كانت مقسما عليه؛ أى : جواب القسم ؛ حيث يتلقى القسم بها وحدها ؛ كما فى نحو: " وَاللهِ لَنِعْمَ الرَّجُلُ أَنْتَ " ، ونحو: " تَاللهِ لَعَلَى اللهِ أَتَوَكَّلُ " ؛ أو يتلقى بها وبنون التوكيد ، كما فى نحو: " وَاللهِ لأَنْصُرَنَّ الْمَظْلُومَ " ؛

---

(١) انظر : الارتشاف ٤٧٥/٢ ؛ والهمع ٣٩٧/٢ .

أو يتلقى بها مع " قَدْ " كما في نحو:" تَاللهِ لَقَدْ كَرَّمَ اللهُ بَنِى آدَمَ" ، ويتلقى بها مع "سَوْفَ " كما فى نحو: " بِاللهِ لَسَوْفَ يَأْتِى اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ " ، و" لاَمِ الابْتِدَاءِ " فى كل مثال من الأمثلة المذكورة ونحوها لشدة توكيدها وتحقيقها لمضمون ما تدخل عليه من الجمل يعبر عنها بـ " لام القسم " ، وإذا تلقى القسم بها مع ما ذكر من " نون التوكيد "؛ أو " قَدْ " أو " سَوْفَ" فإن التوكيد يكون – حينئذ – أشد وأبلغ من أن يتلقى القسم بها وحدها .

٦- إذا قرنت أداة الشرط بـ " لاَمِ الْقَسَمِ " لدى اجتماع شرط وقسم ؛ كما فى قوله – تعالى –: " لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ "[1]؛ عُبِّرَ عن هذه اللام بـ" اللاَّمِ الْمُوَطِّئَةِ " ؛ لأنها – حينئذ – وطأت الجواب للقسم ؛ محذوفا كان كما فى هذه الآية ، أو مذكورا ؛ أى : مهدت لكون الجواب للقسم لا للشرط ، وتسمى – أيضا – : " اللاَّمَ الْمُؤْذِنَةَ " ؛ لكونها تؤذن بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها ؛ لا على الشرط ، وذلك لا يخرجها عن كونها مؤكدة .

٧- أن مضمون الجملة الفعلية قد يؤكد بكل من " سَوْفَ " و" قَدْ " ، وذلك إذا وقعت جوابا للقسم – على ما ذكر – .

* * * * *

---

(١) سورة الزمر : من الآية ٦٥ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ؛ خاتم النبيين؛ وعلى آله وصحبه؛ ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . وبعد ..

فبعون الله وتوفيقه تم البحث فى موضوع هذه الدراسة التى دارت حول توضح معالم التوكيد فى النحو العربى ؛ والإحاطة بأحكامه ، وقد تُنُووِلَتْ دراسة هذا الموضوع فى ثلاثة مباحث ؛ توصل فى خلالها إلى عدد من الملاحظات والنتائج ، أسفر عنها ما اقتضته ضرورة البحث من البسط والتفصيل ؛ والاستطراد إلى تناول ما أغفل النحويون ذكره فى باب التَّوْكِيدِ ؛ ودُرِسَ موزعا ومفرقا فى أبواب أخرى من أبواب النحو ، ويجدر بى أن أُجْمِلَ أبرز ما أسفرت عنه الدراسة فيما يلى:

- التوكيد – فى اللغة – يعنى به إحكام الشئ وتوثيقه ؛ أو شَدَّهُ ، و" التأكيد " – بالهمزة – لغة فيه – على الراجح – ؛ إذ إن اللفظين يتصرفان تصرفا واحدا ؛ ومتساويان فى الاستعمال ؛ ومن ثم لم يكن لفظ " التوكيد " أصلا للفظ " التأكيد " ؛ كما ذهب الزجاج وغيره ، ومع كون اللفظين لغتين – على الراجح – فإن " التوكيد " – بالواو– هو الأفصح ؛ ولهذا شاع استعماله عند النحويين ، وهو – فى اصطلاحهم –: لفظ يراد به تحقيق المعنى وتمكينه فى نفس المخاطب ؛ وإزالة الشَّك أو اللَّبس عن

الحديث ؛ أو المُحدَّث عنه . واللفظ الذى يراد به ذلك إما أن يكون كلمة ؛ وإما أن يكون جملة فعلية ؛ أو اسمية ، والكلمة المراد بها ما ذكر يُؤكَّدُ بها كلمة أخرى ؛ أو مضمون جملة فعلية ؛ أو مضمون جملة اسمية ، أو مضمون كل من الجملتين ، والكلمة التى يُؤَكَّدُ بها كلمة أخرى إما أن تكون تابعة للكلمة المُؤَكَّدَةِ فى الإعراب ؛ وإما أن تكون غير تابعة لها فى إعرابها ، فإن كانت تابعة لها فإما أن تكون مُقَرِّرَةً لأمر ما تتبعه بتكرار لفظ المتبوع بعينه ؛ أو بموافقه معنى ؛ وإما أن تكون مُقَرِّرَةً لأمره فى أصل النسبة ، فإن كانت مُقَرِّرَةً لأمر الكلمة المتبوعة بالتكرار اللفظى فإما أن تكون اسما معرفة ؛ أو نكرة ؛ وإما أن تكون فعلا ؛ وإما أن تكون حرفا ، وذلك كما فى نحو: " جَاءَ الْحَقُّ الْحَقُّ ؛ وَزَهَقَ زَهَقَ الْبَاطِلُ " ؛ ونحو: " نَعَمْ نَعَمْ الْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ " ؛ ونحو: " زَارَنِى الْيَوْمَ رَجُلٌ رَجُلٌ ؛ هُوَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِنٌ " ، والغرض من التَّكرار فى هذه الأمثلة ونحوها تحقيق معنى اللفظ الْمُكَرَّرِ وتمكينه فى ذهن المخاطب ؛ ودفع غفلته ؛ ورفع ظنه بالمتكلم الغلط ؛ أو السهو ؛ أو النسيان ؛ وهذا النمط من التَّكرار هو ما يعرف بـ " التوكيد اللفظى " ؛ وهو ضرب من التوكيد الذى يراد به إزالة الشَّك ؛ أو اللَّبس عن الْمُحَدَّث عنه ، ومن ثم يعد من إطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل ؛ إذ إن لفظ " التوكيد " مصدر ، واللفظ الْمُكَرَّرُ " مُؤَكِّدٌ " – بكسر الكاف – ، فهو اسم فاعل ، فأطلق المصدر

وأريد به اسم الفاعل على سبيل المجاز المرسل ، وهذا الضرب من التوكيد يَجْرِى على الجملة الاسمية ؛ أو الفعلية إذا كُرِّرَتْ كل منهما للغرض المذكور ، وذلك نحو: " اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ؛ النَّصْرُ لَنَا النَّصْرُ لَنَا " ؛ ونحو: " انْصُرْ أَخَاكَ انْصُرْ أَخَاكَ " .

هذا .. وإن كانت الكلمة الْمُؤَكِّدَةُ لكلمة متبوعة لها مُقَرِّرَةً لأمر الكلمة المتبوعة فى أصل النسبة ، فإن هذه الكلمة لا تكون إلا اسما معرفة – عند الجمهور – ، وما يُؤَكَّدُ به – حينئذ – ألفاظ معلومة ؛ تحفظ ولا تقاس عليها ألفاظ أخر ، وهى : " نَفْسُهُ " و" عَيْنُهُ " و" كُلُّهُ " و" جَمِيعُهُ " و" عَامَّتُهُ " و" كِلاَهُمَا " و" كِلْتَاهُمَا " و" أَجْمَعُ " و" أَكْتَعُ " و" أَبْصَعُ " ، وزاد الكوفيون " أَبْتَعَ " ، وقد وضع العرب هذه الألفاظ لِيُؤَكَّدَ بها ؛ وبما تَصَرَّفَ من كل لفظ منها ؛ بشروط مخصوصة نُصَّ عليها فى خلال دراستها ، والغرض من التوكيد بهذه الألفاظ رَفْعُ تَوَهُّمِ الإسناد إلى غير الكلمة الْمُؤَكَّدَةِ – أى : الاسم المتبوع – ؛ وإزالة ما يحتمله من المجاز ؛ أو التَّنْصِيصُ على الشمول والإحاطة بأبعاض الاسم المتبوع الذى يَتَبَعَّضُ بذاته ؛ أو بحسب عامله ؛ وذلك لرفع اللَّبس الناجم عن تَوَهُّمِ إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ، وهذا ما يعرف بـ " التوكيد المعنوى " ، وهو قسيم " التوكيد اللفظى " ، وهما المترجم لهما فى كتب النحو بـ " باب التوكيد " ؛ وهو مثل التوكيد اللفظى من حيث كونه مصدرا يراد به اسم الفاعل ؛ فهو مُؤَكِّدٌ لمتبوعه ؛ لا تَوْكِيدٌ له

؛ إذ التوكيد يكون لمضمون الجملة ، والمتبوع المُؤكَدُ – هنا – اسم مفرد ؛ فالمراد اسم الفاعل ؛ لا المعنى المصدرى ؛ ومن ثم يعد التوكيد المعنوى التابع ضربا آخر من التوكيد الذى يراد به إزالة الشَّك ؛ أو اللَّبس عن المُحَدَّث عنه .

* أما الكلمة المُؤَكِّدَةُ لكلمة أخرى ؛ ولم تكن تابعة لها فى الإعراب فتتمثل فى "المصدر الواقع مفعولا مطلقا مُؤَكِّدًا لعامله"؛ وهو ما يعرف بـ " المصدر المبهم " ؛ وذلك كما فى نحو: " أسْعَدَنِى إكْرَامُكَ أَخِى إِكْرَامًا " ؛ ونحو: " فَرِحْتُ بِقُدُومِكَ فَرَحًا " ، أو : " فَرِحْتُ جَذَلاً " ، والتوكيد بالمصدر له خصائص وأحكام تُنُووِلَتْ فى خلال البحث ، وتتمثل – أيضا – فى " الحال المُؤَكِّدَةِ لعاملها ؛ أو لصاحبها " ، وذلك كما فى نحو: " تَبَسَّمَ أَخُوكَ ضَاحِكًا " ؛ و: " أَرْسَلَ اللهُ مُحَمَّدًا – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لِلنَّاسِ رَسُولاً " ؛ ونحو: " حَضَرَ الْقَوْمُ قَاطِبَةً " ؛ وللحال المُؤَكِّدَةِ بضربيها خصائص وأحكام فُصِّلَ القول فيها فى ثنايا البحث ، ومن ذلك – أيضا – التوكيد بالنعت ؛ كما فى نحو: " مَضَى أَمْسُ الدَّابِرُ " ، والتوكيد بكل من المصدر والحال والنعت توكيد معنوى غير تابع ؛ يراد به إزالة الشَّك عن الحديث ؛ ورفع اللَّبس عنه ؛ وبه يكون الكلام ثابتا مُقَرَّرًا ؛ وهذا الضرب من التوكيد كثير واسع ليس له ألفاظ محصورة كالتوكيد المعنوى التابع ؛ والألفاظ التى يُؤَكَّدُ بها فى هذا الضرب إما أن تكون أسماء كالمصدر ؛ والحال ؛ والنعت – على ما ذكر – ، وإما أن

تكون حروفا ؛ عاملة أو غير عاملة ، وهذه الحروف الْمُؤَكِّدَةُ بعضها مُخْتَصٌّ بتوكيد مضمون الجملة الاسمية ؛ وبعضها الآخر مُخْتَصٌّ بمضمون الجملة الفعلية ؛ هذا إذا لم يدخل حرف من النوعين فى أسلوب القسم مبالغة فى التوكيد ؛ فإن دخل على جملة فى أسلوب القسم أسهم فى توكيد مضمونها ؛ اسمية كانت أو فعلية ، وقد عُرِضَ ذلك بالتفصيل فى مطلب التوكيد بالقسم .

فالحروف الْمُخْتَصَّةُ بتوكيد مضمون الجملة الاسمية هى : " إنَّ " و" أَنَّ " المشددتان ، و" إنْ " و" أَنْ " المخففتان من الثقيلتين ، و" لام الابتداء " – اتفاقا –، وأضاف بعضهم التوكيد بـ " لَكِنَّ" – مشددة النون – ، والمتفق عليه من الحروف الْمُؤَكِّدَةِ لمضمون الجملة الاسمية لها خصائص وأحكام تناولها البحث بالتفصيل ، والحروف التى يُؤَكَّدُ بها مضمون الجملة الفعلية ؛ منها ما هو متفق عليه ؛ وذلك " نون التوكيد الثقيلة " و" نون التوكيد الخفيفة " ولكل منهما أحكام ذُكِرَتْ فى موضع دراستهما ، ومنها ما هو مختلف فيه ، وذلك " لَنْ " ؛ إذ قيل إنها تنفى المستقبل نفيا مُؤَكَّدًا ؛ و" لام " جواب " لَوْ " و" لَوْلاَ " ؛ إذ قيل : إنها لتوكيد ارتباط جملة الجواب بجملة الشرط .

* هذا .. والجملة الفعلية أو الاسمية التى يُؤَكَّدُ بها مضمون جملة فعلية أو اسمية ؛ إما أن تكون الجملة الْمُؤَكَّدَةُ هى نفس الجملة الْمُؤَكِّدَةِ ؛ وذلك من التوكيد اللفظى – على ما تقدم – ؛ وإما أن تكون الجملة الْمُؤَكَّدَةُ غير الجملة الْمُؤَكِّدَة ، ويتمثل ذلك

فى التوكيد بجملة القسم ؛ إذ يُؤكَدُ بها جملة جواب القسم ؛ اسمية كانت أو فعلية ، والتوكيد – حينئذ – يكون أشدَّ وأبلغ ؛ لما يقتضيه أسلوب القسم من الحروف المؤكدة التى يُتلقى بها القسم ؛ وهى " لام القسم " و" إنَّ " الناسخة ؛ مشددة ؛ أو مخففة ؛ وما يصحب " لام القسم " – فى بعض المواطن – من " نون التوكيد" الثقيلة ؛ أو الخفيفة ؛ أو " قدْ " ؛ أو " سوْف " ، وكل ذلك فى إطار ضوابط وأحكام فُصِّلَ القول فيها ؛ مع استنباط مقتضى ذلك من نتائج التوكيد بأسلوب القسم .

✿ وقد عالجت الدراسة ما أغفل النحويون ذكره فى باب التوكيد ، وهو كل ما يتعلق بالتوكيد المعنوى الذى يزال به الشَّك ؛ أو اللَّبس عن الحديثِ ، حيث جمع فى هذه الدراسة ما ورد كلام النحويين عنه متناثرا ؛ ومتداخلا فى ثنايا دراسة عدد من الظواهر النحوية فى أبواب أخرى غير باب التوكيد ، وقد عُنِىَ البحث بإحصائه ، وتصنيفه ، واستقصاء أحكامه وأحواله وخصائصه ؛ فى إطار ما قَعَّدَهُ النحويون لكل منها فى الباب الذى دُرِسَ فى ثناياه ، فأرجو أن أكون قد وُفِّقْتُ إلى تحقيق الهدف المنشود ، وَاللهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ ، وَهُوَ الْهَادِى إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ .

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . ،

* * * * *

أهم المراجع والمصادر

١- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر ؛ للشيخ /أحمد بن محمد الدمياطى ؛ الشهير بالبناء ، تصحيح /على محمد الضباع ، طبعة /عبد الحميد حنفى / القاهرة .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ؛ لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدنى ومطبعة النسر الذهبى- القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .

٣- أسرار العربية ؛ لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين، طبعة /دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٤-الأصول فى النحو ؛ لأبى بكر محمد بن السراج ، تحقيق الدكتور /عبد الحسين الفتلى ، طبعة/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٥- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ؛ لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق الأستاذ / محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة / المكتبة العصرية - بيروت - سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ؛ لابن هشام الأنصارى ، تحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة / المكتبة العصرية - بيروت .

٧- الإيضاح العضدى ؛ لأبى على الفارسى ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، مطبعة دار التأليف بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٨- البحر المحيط ؛ لأبى حيان الأندلسى ، طبعة/ دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٩- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل ؛ لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوى ، طبعة / دار القلم - دمشق- الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٠- تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن) ، طبعة / الهيئة المصرية للكتاب، سنة ١٩٨٧م.

١١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ؛ لابن أم قاسم المرادى ، تحقيق الدكتور /عبد الرحمن على سليمان ، طبعة دار الفكر العربى بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، ونسخة أخرى بطبعة / مكتبة الكليات الأزهرية .

١٢- الجنى الدانى فى حروف المعانى ؛ لابن أم قاسم المرادى ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين ، والأستاذ / محمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت- الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٣- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين بن على الإربلى ، تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب ، طبعة دار النفائس- بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

١٤- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، تحقيق / تركى فرحان المصطفى، طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

١٥ - حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى بالقاهرة سنة ١٣٨٦هـ .

١٦- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، تحقيق ومراجعة / طه عبد الرءوف سعد ، طبعة/ المكتبة التوفيقية بالقاهرة .

١٧- حاشية يس على كتاب : مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ؛ للفاكهى ، طبعة/ عيسى الحلبى بمصر .

١٨- خزانة الأدب ؛ ولب لباب لسان العرب ؛ لعبد القادر بن عمر البغدادى ، المطبعة الأميرية سنة ١٢٩٩هـ .

ونسخة أخرى بتحقيق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطى ، تحقيق/ محمد باسل عيون السود ، طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٠- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ؛ للسمين الحلبى ، تحقيق / الشيخ / على محمد معوض ، والدكتور / جاد مخلوف ، والدكتور / زكريا عبد المجيد التونى ، طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٢١- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ؛ للإمام / أحمد بن عبد النور المالقى ، تحقيق / أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٢٢- سر صناعة الإعراب ؛ لابن جنى ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوى ، طبعة/ دار القلم
- دمشق - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢٣- شرح ألفية ابن مالك ؛ لابن الناظم ، تحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، طبعة / دار الجيل- بيروت- .

٢٤- شرح التسهيل ؛ لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ، والدكتور/ محمد بدوى المختون ، طبعة / دار هجر بمصر ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٥- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ / خالد الأزهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس عليه ، طبعة / عيسى البابى الحلبى - القاهرة - .

٢٦- شرح الجمل ؛ لابن خروف ، تحقيق الدكتورة / سلوى محمد عرب ، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى - جامعة أم القرى - مكة - سنة ١٤١٩هـ

٢٧- شرح الجمل الكبير ؛ لابن عصفور ، تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح ، طبع / جامعة الموصل - العراق - سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٢٨- شرح الحدود النحوية ؛ للفاكهى ، تحقيق الدكتور / محمد الطيب الإبراهيم ، طبعة / دار النفائس - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٩- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ؛ لابن هشام الأنصارى ، تحقيق/ الفاخورى ، طبعة / دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، طبعة/فيصل عيسى الحلبى- القاهرة -.

٣١- شرح عيون الإعراب ؛ للمجاشعى ، تحقيق الدكتور / عبد الفتاح سليم ، طبعة / دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .

٣٢- شرح كافية ابن الحاجب ؛ للإمام الرضى ، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب ، طبعة / دار الكتب العلمية -بيروت- الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٣٣- شرح الكافية الشافية ؛ لابن مالك ، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدى ، طبعة / دار المأمون للتراث ، نشر / مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣٤- شرح اللؤلؤة فى علم العربية ؛ ليوسف بن محمد السرمرى ، تحقيق الدكتور/ أمين عبد الله سالم ، مطبعة الأمانة بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٣٥- شرح اللمع، للخطيب التبريزى، تحقيق الدكتور/ سيد تقى ، نشر/ مكتبة والى بالمنصورة.

٣٦- شرح المفصل ؛ لابن يعيش ، طبعة / عالم الكتب – بيروت - .

٣٧- شرح المقدمة النحوية ؛ لابن بابشاذ ، تحقيق الدكتور / محمد أبو الفتوح شريف ، طبعة / الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية بمصر ؛ سنة ١٩٧٨ م .

٣٨- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ؛ للجوهرى ، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، طبعة / دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٣٩- علل النحو ؛ لأبى الحسن محمد بن الوراق ، تحقيق الدكتور / محمود جاسم محمد الدرويش ، طبعة / مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٤٠- الفصول الخمسون ؛ لابن معط ، تحقيق / محمود محمد الطناحى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ؛ سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

٤١- القاموس المحيط ، للفيروز ابادى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ - .

٤٢- الكتاب ؛ لسيبويه ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون ، طبعة / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٤٣- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ؛ وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ؛ للزمخشرى، طبعة / دار الكتاب العربى - بيروت - ، نشر / دار الريان للتراث بالقاهرة ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٤٤- الكواكب الدرية على متن الأجرومية ؛ للشيخ / محمد الحطاب ، طبعة / مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة السادسة سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م

٤٥- اللامات ؛ للزجاجى ، تحقيق الدكتور / مازن المبارك ، طبعة / دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م .

٤٦- اللباب فى علل البناء والإعراب ؛ لأبى البقاء العكبرى ، تحقيق / غارى مختار طليمات ؛ والدكتور / عبد الإله نبهان ، طبعة / دار الفكر المعاصر - بيروت ودمشق - الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م .

٤٧- لسان العرب ؛ لابن منظور ، طبع / دار المعارف بمصر .

٤٨- اللمع فى العربية ؛ لابن جنى ، تحقيق الدكتور / حسين محمد شرف ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .

٤٩- المرتجل ؛ لابن الخشاب ، تحقيق / على حيدر ، منشورات/ دار الحكمة بدمشق سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٥٠- المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق وتعليق الدكتور / محمد كامل بركات ، طبعة / دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢، ودار مدنى بجدة سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ م .

٥١- المستوفى فى النحو ؛ لعلى بن الفرخان ، تحقيق الدكتور / محمد بدوى المختون ، نشر / دار الثقافة العربية - القاهرة - سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .

٥٢- مشكل إعراب القرآن ؛ لمكى بن أبى طالب ، تحقيق الدكتور / حاتم الضامن ، طبعة / مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٥٣- معانى القرآن وإعرابه ؛ للزجاج ، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل شلبى ، طبعة / عالم الكتب - بيروت- الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٥٤- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ؛ لابن هشام الأنصارى ، تحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة المدنى - القاهرة -، بدون تاريخ .

٥٥- المفصل فى علم العربية ؛ للزمخشرى ، طبعة / دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية ؛ بدون تاريخ .

٥٦- المقتصد فى شرح الإيضاح ؛ لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ، سنة ١٤٠٢هـ -١٩٨٢ م .

٥٧- المقتضب ؛ لأبى العباس المبرد ، تحقيق الدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة ، طبعة/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٥٨- المقرب ؛ ومعه (مثل المقرب) ؛ لابن عصفور ، تحقيق وتعليق ودراسة/ عادل عبد الموجود، وعلى معوض ، طبعة دار الكتب العلمية ، منشورات/ محمد على بيضون - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥٩- نتائج الفكر في النحو ؛ لأبى القاسم السهيلى ، تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع - الرياض - ، بدون تاريخ .

٦٠- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ؛ لجلال الدين السيوطى ، تحقيق / أحمد شمس الدين، طبعة / دار الكتب العلمي ة - بيروت - منشورات / محمد بيضون ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م .

تم بحمد الله وتوفيقه

* * * * *

فهـرس الموضوعــات